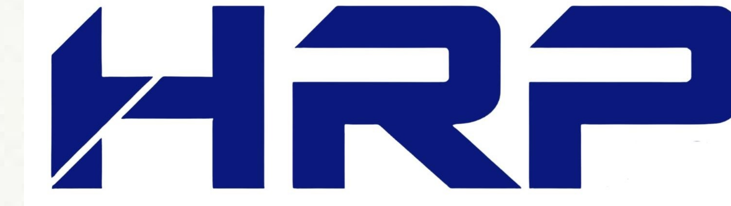
هيكل قانون الضريبة على الدخل المصري رقم 91 لسنة 2005 وتعديلاته



تعريفات أساسية من القانون

الشخص الطبيعي المقيم

هو من له موطن دائم في مصر، أو أقام في مصر مدة تزيد على 183 يومًا متصلة أو منقطعة خلال 12 شهرًا، أو المصري الذي يؤدي مهام وظيفته بالخارج ويحصل على دخله من خزانة مصرية.

الشخص الاعتباري المقيم

هو الكيان الذي تأسس وفقًا للقانون المصري، أو مركزه الرئيسي أو الفعلي في مصر، أو شركة تملك فيها الدولة أو أحد الأشخاص الاعتبارية العامة أكثر من 50% من رأسمالها.

المنشأة الدائمة

كل مكان ثابت للأعمال يتم من خلاله تنفيذ كل أو بعض أعمال المشروعات الخاصة بشخص غير مقيم في مصر، مثل محل الإدارة، الفرع، المكتب، المصنع، أو موقع البناء الذي يستمر لأكثر من 98 يومًا.

الشخص المرتبط

كل شخص يرتبط بممول بعلاقة تؤثر في تحديد وعاء الضريبة (مثل علاقات السيطرة أو التبعية)، ويشمل الزوج والزوجة والأصول والفروع، وشركة الأشخاص والشركاء المتضامنين فيها.

الهيكل الرئيسي لقانون الضريبة على الدخل

يتكون القانون من 8 كتب رئيسية. كل كتاب يتناول جانبًا مختلفًا.



الكتاب الأول: أحكام عامة (المواد 1 إلى 5)
يضع التعريفات والمبادئ الأساسية التي تحكم القانون.

الكتاب الثاني: الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين (المواد 6 إلى 46 مكرر 7)
يغطي ضرائب المرتبات، والنشاط التجاري والصناعي، والمهن غير التجارية، والثروة العقارية.

الكتاب الثالث: الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية (المواد 47 إلى 55)
يحدد كيفية فرض الضريبة على أرباح الشركات والكيانات الاعتبارية.

الكتاب الرابع: الضريبة المستقطعة من المنبع (المواد 34 إلى 58)
يوضح قواعد الضريبة التي يتم خصمها مباشرة عند مصدر الدخل.

الكتاب الخامس: الفحص والتحصيل والدفعات المقدمة (المواد 89 إلى 73)
يتناول آليات تحصيل الضريبة تحت الحساب والدفعات المقدمة.

الكتاب السادس: التزامات الممولين وغيرهم (المواد 74 إلى 128)
يحدد واجبات الممولين من إقرارات ضريبية، إمساك دفاتر، وإجراءات الطعن.

الكتاب السابع: العقوبات (المواد 931 إلى 138)
يفرض العقوبات المترتبة على مخالفة أحكام القانون.

الكتاب الثامن: أحكام ختامية (المواد 129 إلى 149)
يشمل الأحكام النهائية والانتقالية للقانون.

أبرز تعديلات القانون ولائحته التنفيذية

تعديلات القانون الرئيسية

شهد القانون تحديثات مستمرة لمواكبة التغيرات الاقتصادية، أبرزها في السنوات الأخيرة.

- 2024 — قانون رقم 7 لسنة 2024، صدر بتاريخ 21 فبراير 2024.
- 2023 — قانون رقم 175 لسنة 2023، صدر بتاريخ 30 أكتوبر 2023.
- 2024 — قانون رقم 30 لسنة 2023، صدر بتاريخ 15 يونيو 2023.

تعديلات اللائحة التنفيذية

صدرت قرارات وزارية لتوضيح وتطبيق التعديلات القانونية.

- 2021 — قرار وزير المالية رقم 491 لسنة 2021، صدر بتاريخ 30 سبتمبر 2021
- 2022 — قرار وزير المالية رقم 188 لسنة 2023، صدر بتاريخ 9 أبريل 2023

للاستشارات والتواصل

حاتم رفعت عبد الحكيم
مراقب شركات مساهمة وعضو بجمعية الضرائب المصرية.

أرقام التواصل
01125449154 - 01004860369

HRP
HATEM REFAAT & PARTNERS
CHARTERED ACCOUNTANTS

دليل ضريبة الدخل على الشركات في مصر

نطاق الضريبة: من يخضع لضريبة أرباح الشركات؟





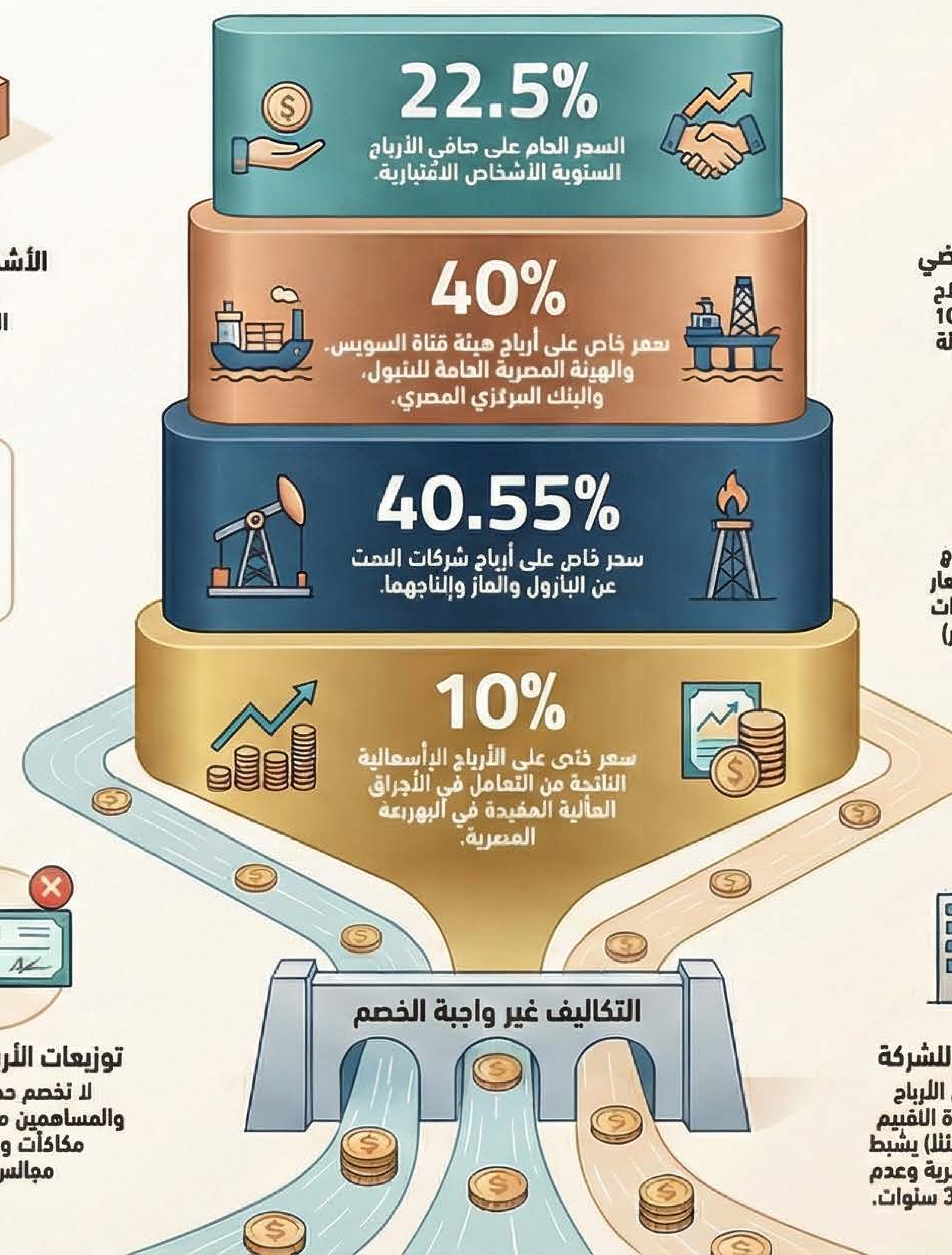
الأشخاص الاعتبارية المقيمة
تخضع لضريبة سنوية على صافي أرباحها الكلية المحققة في مصر أو خارجها.

الأشخاص الاعتبارية غير المقيمة
تخضع للضريبة على الأرباح التي تحققها من خلال منشأة دائمة لها في مصر.

من هم الأشخاص الاعتبارية؟

- شركات الأموال (مثل المساهمة وذات المسئولية المحدودة)
- شركات الأشخاص
- الجمعيات التعاونية
- الجمعيات التعاونية
- الهيئات العامة
- البنوك والشركات الأجنبية وفروعها في مصر

أسعار الضريبة



أبرز الإعفاءات الضريبية



جهات لا تهدف للربح
الجمعيات والمؤسسات الأهلية، والنوادي التي تقصر التي تباشر أنشطة اجتماعية أو علمية أو رياضية أو ثقافية.



استصلاح واستزراع الأراضي
تعفى أرباح شركات استصلاح أو استزراع الأراضي لمدة 10 سنوات من تاريخ بدء مزاولة النشاط أو الإنتاج.



استصلاح واستزراع الأراضي
تعفى أرباح شركات استصلاح أو استزراع الأراضي لمدة 10 سنوات من تاريخ بدء مزاولة النشاط أو الإنتاج.

صناديق الاستثمار
تعفى أرباح وتوزيعات أنواع محددة من صناديق الاستثمار (مثل صناديق الأسهم، أدوات الدين، رأس المال المخاطر) بشروط معينة لكل نوع.



الشركات القابضة
تعفى توزيعات الأرباح التي تحصل عليها الشركة القابضة من شركاتها التابعة بشروط أهمها أن تزيد نسبة المساهمة عن 25% ومدة حيازة لا تقل عن سنتين.



الإنتاج الحيواني والداجني
تعفى أرباح شركات الإنتاج الداجني، تربية النحل، تربية المواشي، ومصايد ومزارع الأسماك لمدة 10 سنوات من تاريخ مزاولة النشاط.

التكاليف غير واجبة الخصم



العوائد المدينة (الفوائد) الزائدة
لا تخصم الفوائد على القروض والسلفيات التي تزيد على "مثلي متوسط حقوق الملكية"، مع وجود استثناءات للبنوك وشركات التأمين والتمويل.



معظم المخصصات
لا يتم خصم المبالغ المخصصة لمواجهة خسائر محتملة، باستثناء 80% من مخصصات القروض للبنوك والمخصصات الفنية لشركات التأمين.



توزيعات الأرباح والمكافآت
لا تخصم حصص العاملين والمساهمين من الأرباح وكذلك مكافآت وبدلات أعضاء مجالس الإدارة.

أحكام وقواعد خاصة



ترحيل الخسائر
لا يجوز ترحيل الخسائر إذا حدث تغيير في ملكية رأس المال بنسبة تزيد عن 50% وصاحبه تغيير في النشاط.



خصم الضريبة الأجنبية
يجوز للشركة المقيمة خصم الضريبة التي سددتها في الخارج عن أرباحها المحققة هناك من الضريبة المستحقة في مصر، بما لا يتجاوز الضريبة واجبة السداد في مصر عن تلك الأرباح.



تغيير الشكل القانوني للشركة
يمكن تأجيل الضريبة على الأرباح الرأسمالية الناتجة من إعادة التقسيم (عند الاندماج أو التقسيم مثلا) بشرط إثبات الأصول بقيمتها الدفترية وعدم التصرف في الأسهم لمدة 3 سنوات.

HRP
HATEM REFAAT & PARTNERS
CHARTERED ACCOUNTANTS

أساسيات ضريبة الأرباح التجارية والصناعية ، في مصر

يلخص هذا الإنفوجرافيك الركائز الأساسية لقانون ضريبة الدخل المصري على الأنشطة التجارية والصناعية. يوضح الإنفوجرافيك الإيرادات التي تخضع للضريبة، والتكاليف التي يمكن خصمها لتخفيض الوعاء الضريبي، بالإضافة إلى أبرز الإعفاءات المتاحة للشركات.

الإيرادات الخاضعة للضريبة

أساس تحديد الربح
صافي الإيراد الناتج عن كل العمليات التجارية والصناعية بعد خصم جميع التكاليف.



الأنشطة الخاضعة للضريبة
تشمل أرباح المنشآت الصناعية والتجارية، الحرف، السمسرة، وتأجير المحلات والآلات.

الاستثمار في الخارج
تخضع الأرباح المحققة من الخارج للضريبة إذا كانت مصر هي مركز النشاط الرئيسي.



التكاليف واجبة الخصم

شروط خصم التكاليف
يجب أن تكون حقيقية، مؤيدة بفواتير إلكترونية، ومرتبطة مباشرة بنشاط المنشأة.



أمثلة على التكاليف المخصومة
تشمل عوائد القروض، إهلاكات الأصول، أقساط التأمين الاجتماعي، والتبرعات الحكومية.



الإهلاك المُعجَّل للآلات
يمكن خصم 50% من تكلفة الآلات والمعدات الإنتاجية في أول فترة ضريبية لاستخدامها.

أبرز الإعفاءات الضريبية



إعفاء لمدة 10 سنوات
لمنشآت استصلاح الأراضي، الإنتاج الداجني، تربية المواشي، ومزارع الأسماك.



عوائد البنوك والبريد
عوائد الودائع ومسابات التوفير وشهادات الاستثمار معفاة للأشخاص الطبيعيين.



مشروعات الصندوق الاجتماعي للتنمية
إعفاء لمدة 5 سنوات للمشروعات الجديدة الممولة من الصندوق بشروط محددة.

HRP
HATEM REFAAT & PARTNERS
CHARTERED ACCOUNTANTS

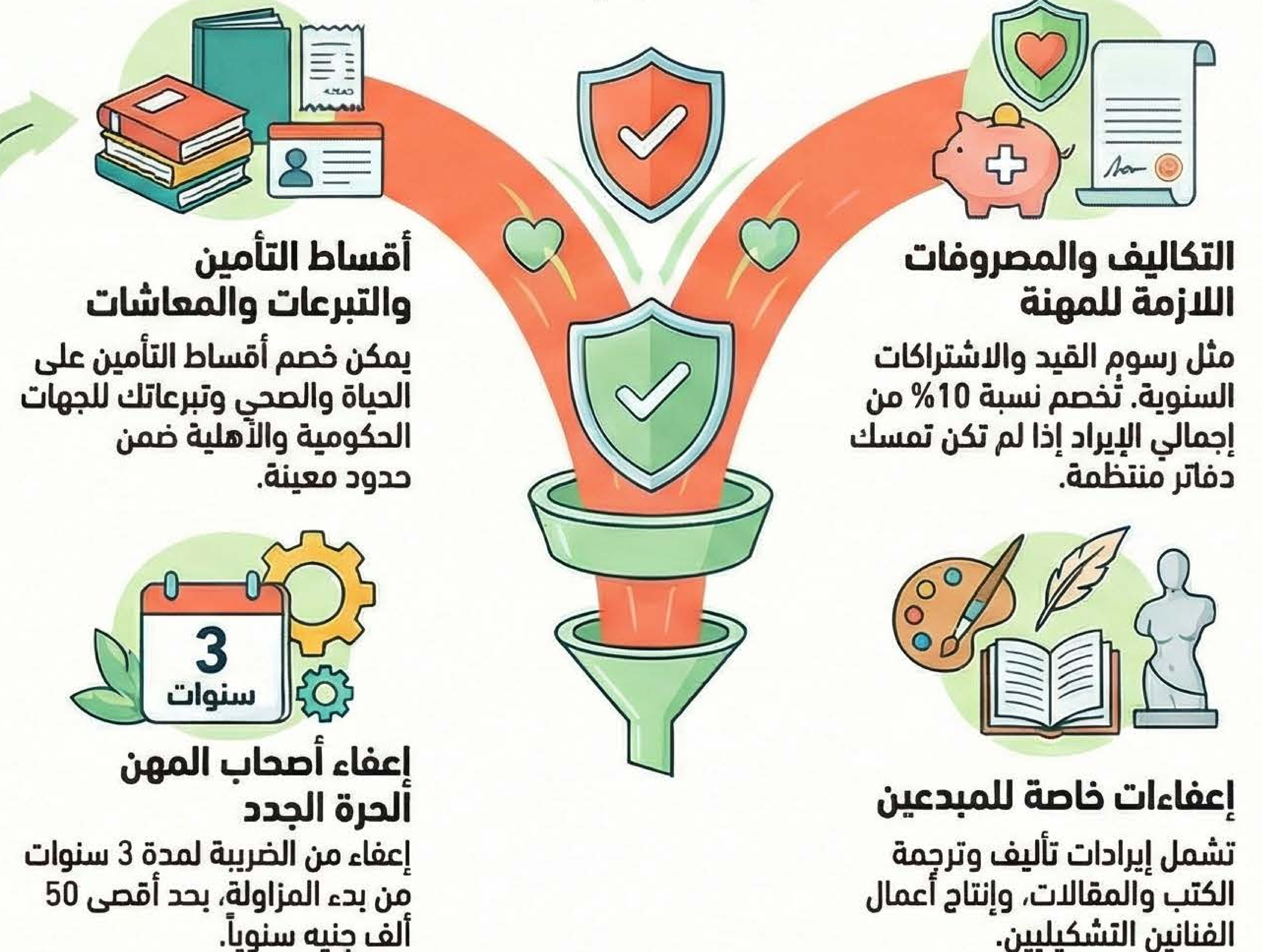
ضريبة المهن غير التجارية: دليلك المبسط

شرح موجز لكيفية حساب الضريبة على المهن الحرة والأنشطة غير التجارية في مصر، مع التركيز على الإيرادات الخاضعة والتكاليف القابلة للخصم والإعفاءات.

ما هي الإيرادات الخاضعة للضريبة؟



كيف تخفض وعاءك الضريبي؟
(الخصومات والإعفاءات)



HRP
HATEM REFAAT & PARTNERS
CHARTERED ACCOUNTANTS

دليل ضرائب الثروة العقارية في مصر

ضريبة التصرفات العقارية (عند البيع)





الالتزام بالسداد

يجب السداد خلال 30 يومًا من تاريخ البيع لتجنب مقابل التأخير

2.5%

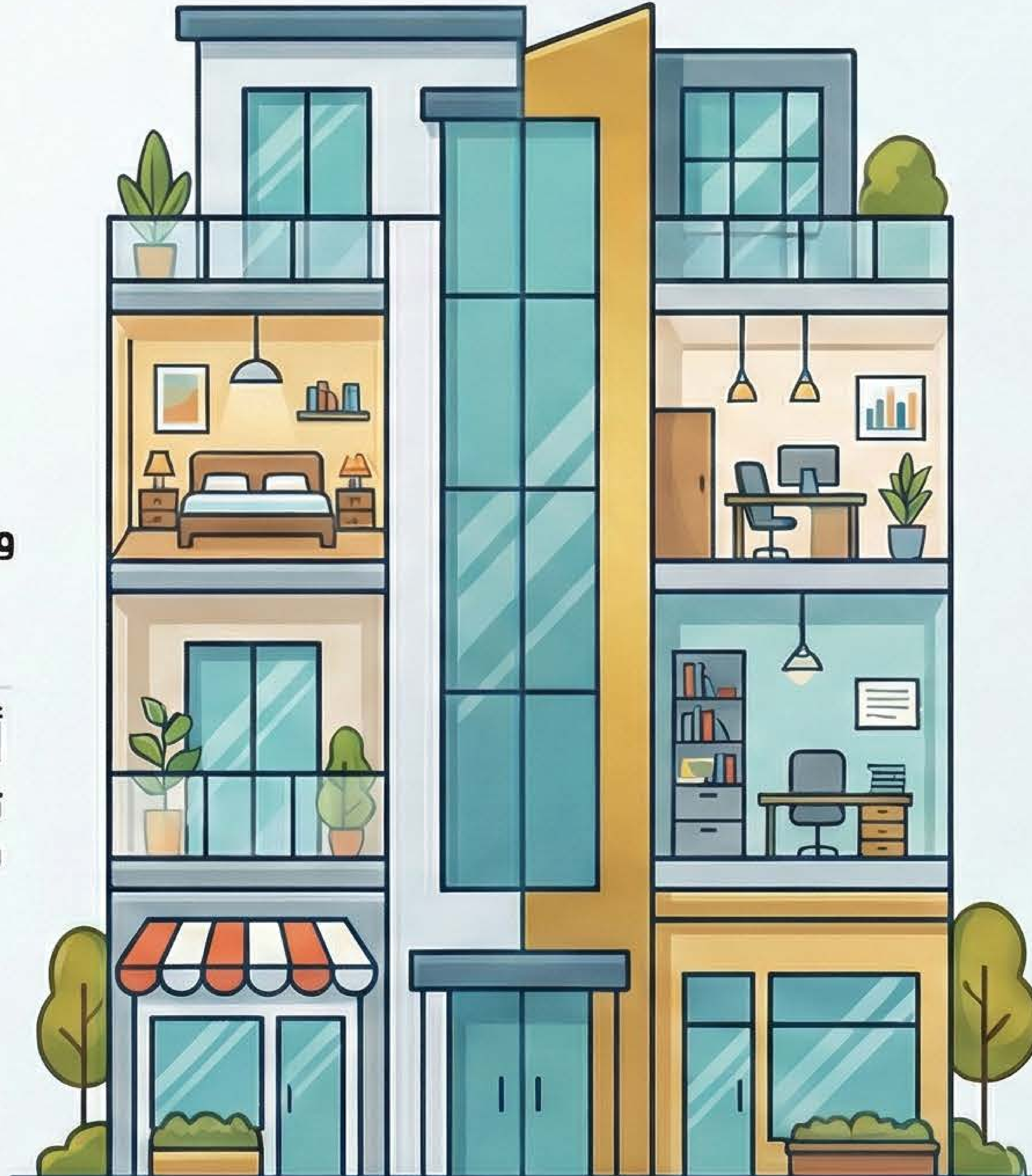
ضريبة ثابتة بنسبة 2.5% على قيمة البيع

تُفرض على إجمالي قيمة بيع العقارات المبنية أو الأراضي دون أي تخفيض.

حالات مستثناة



- البيوع الجبرية
- نزع الملكية للمنفعة العامة
- تقديم العقار كحصة عينية (بشرط)



ضريبة إيرادات الإيجار





إجمالي الإيجار





خصم 50% مقابل التكاليف والمصروفات





وعاء الضريبة على أساس الإيجار الفعلي

أنواع الوحدات

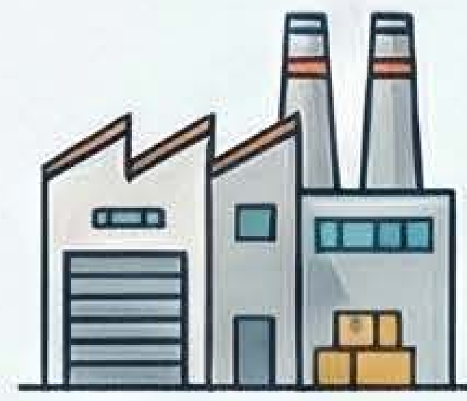
تسري الضريبة على الوحدات المفروشة أو غيرها، سواء كانت سكنية أو تجارية أو صناعية.



سكنية



تجارية



صناعية

HRP
HATEM REFAAT & PARTNERS
CHARTERED ACCOUNTANTS

دليلك لضريبة توزيعات الأرباح للأفراد في مصر

تبسيط وشرح القواعد الأساسية لقانون ضريبة الدخل المصري المتعلقة بتوزيعات الأرباح التي يحصل عليها الأشخاص الطبيعيون (الأفراد) المقيمون في مصر.

ما هي الإيرادات الخاضعة للضريبة؟

توزيعات أرباح الأسهم والحصص

تسري الضريبة على التوزيعات التي يحصل عليها الشخص الطبيعي المقيم من شركات الأموال أو شركات الأشخاص، سواء كانت من مصدر في مصر أو في الخارج.

عوائد صناديق الاستثمار

تشمل الضريبة الأرباح والعوائد والتوزيعات من صناديق الاستثمار في أدوات الدين، ورأس المال المخاطر، والأسهم، والصناديق العقارية والقابضة.

متى تستحق الضريبة؟

تعتبر الواقعة المنشئة للضريبة هي وضع التوزيعات تحت تصرف المساهم، أي عند تحويلها من الشركة إلى المساهم.

استثناء هام: الأسهم المجانية

لا تسري الضريبة على التوزيعات التي تتم في صورة أسهم مجانية.

أسعار الضريبة وآلية التحصيل (من مصدر في مصر)

أرباح وعوائد صناديق الاستثمار (للشركات)	أرباح وعوائد صناديق الاستثمار (للأفراد)	توزيعات من أوراق مالية مقيدة بالبورصة المصرية	توزيعات من أوراق مالية غير مقيدة بالبورصة
15%	5%	5% (سعر مخفض)	10%

الجهة التي تقوم بالتوزيع

الجهة التي تقوم بالتوزيع المسؤولة عن حجز الضريبة وتوريدها إلى مصلحة الضرائب دون خصم أي تكاليف.

الحجز من المنبع

الجهة التي تقوم بالتوزيع هي المسؤولة عن حجز الضريبة وتوريدها إلى مصلحة الضرائب دون خصم أي تكاليف.

موعد توريد الضريبة

يجب توريد الضريبة المحجوزة في موعد أقصاه خمسة أيام عمل من بداية الشهر التالي للشهر الذي تم فيه التحصيل.

التوزيعات من مصدر أجنبي

10% تخضع للضريبة بسعر 10%

التوزيعات المحققة في الخارج التي يحصل عليها الشخص الطبيعي المقيم تخضع للضريبة بنفس السعر الأساسي.

إمكانية خصم الضريبة الأجنبية

للمقيم الحق في خصم الضريبة الأجنبية التي سددها بالفعل عن هذه التوزيعات، وذلك في حدود الضريبة المصرية المستحقة.

TAX

عقوبات التهرب الضريبي في مصر: دليل إرشادي لقانون الضريبة على الدخل

HRP
HATEM REFAAT & PARTNERS
CHARTERED ACCOUNTANTS

جريمة التهرب الضريبي للممول (المادة 133)

حبس من 6 أشهر إلى 5 سنوات
وغرامة تعادل "مثل" الضريبة المستحقة



جريمة مخلة بالشرف والأمانة:
يعتبر التهرب من أداء الضريبة جريمة مخلة بالشرف والأمانة، مما قد يؤثر على السمعة والسجل الجنائي للممول.

مسؤولية وعقوبات المحاسبين (المادة 132)

حبس وغرامة من
10,000 إلى 100,000 جنيه

الأفعال الموجبة للعقوبة

- إخفاء وقائع جوهرية علم بها أثناء تأدية مهمته.
- إخفاء تعديلات في الدفاتر تهدف إلى الإيهام بقلة الأرباح أو زيادة الخسائر.

تشديد العقوبة عند التكرار:
في حالة العود، يُحكم بالحبس والغرامة معًا بشكل وجوبي.

طرق التهرب الضريبي التي يعاقب عليها القانون



مسؤوليات وعقوبات إضافية

غرامة عدم الإخطار بالبيانات (المادة 135 مكرر)

غرامة من 10,000 إلى 50,000 جنيه لكل من يمتنع عن إخطار مصلحة الضرائب بالبيانات المنصوص عليها في القانون.

غرامة الامتناع عن خصم وتوريد الضريبة (المادة 135)



يُعاقب بغرامة قدرها 25% من قيمة المبالغ غير المسددة كل من يمتنع عن تطبيق نظام الخصم والتحصيل وتوريد الضريبة في مواعيدها القانونية.

مسؤولية الشريك في الجريمة (المادة 134)



الشريك في جريمة التهرب يكون مسؤولًا بالتضامن مع الممول عن سداد قيمة الضرائب والغرامات المقضي بها.

✓ **تخفيض عقوبة عدم الإخطار:** يمكن تخفيض الغرامة إلى النصف إذا تم الإخطار بالبيانات المطلوبة قبل سقوط حق المصلحة في المطالبة بالدين.

HRP
HATEM REFAAT & PARTNERS
CHARTERED ACCOUNTANTS

أبرز الأحكام الختامية في قانون الضريبة على الدخل المصري



المجلس الأعلى للضرائب: حماية وضمان لحقوق الممولين

إنشاء مجلس أعلى للضرائب برئاسة رئيس مجلس الوزراء، يهدف إلى ضمان حقوق دافعي الضرائب ومعاونتهم على الوفاء بالتزاماتهم القانونية (مادة 139)

٩ اختصاصات رئيسية لتعزيز العدالة الضريبية


إقرار وثيقة حقوق دافعي الضرائب


إبداء الرأي في مشروعات القوانين الضريبية


تقديم اقتراحات لتحسين أداء المصالح الضريبية


تلقي وبحث شكاوى دافعي الضرائب والعمل على حلها




معاونة المصالح الضريبية الضريبية


توفير المساعدة القانونية والفنية لدافعي الضرائب غير القادرين

معاونة المصالح الضريبية في إعداد أدلة العمل

اقتراح آليات لمعالجة المتأخرات الضريبية

التنسيق مع المجلس الأعلى للاستثمار لتعزيز النشاط الاقتصادي


القياس المستمر لمشروعات الإدارة الضريبية لخفض المنازعات

تحديث تشريعي هام في ٢٠٢٣: ألغى القانون رقم 30 لسنة 2023 المواد من 140 إلى 146، والتي كانت تنظم سابقاً تفاصيل عمل المجلس وتشكيله وموارده.

أحكام ضريبية هامة أخرى

مصير الأموال التي يسقط حق أصحابها بالتقادم



وفقًا للمادة 147، تؤول الأرباح والأسهم والسندات والودائع اللى سقط الحق فيها بالتقادم إلى الخزانة العامة للدولة.

إعفاء ضريبي للممولين غير المسجلين



تمنح المادة 147 (مكرر) إعفاءً من ضرائب الدخل والمبيعات عن الفترات السابقة للشخص الذي يقوم بالتسجيل وفتح ملف ضريبي لأول مرة خلال 12 شهرًا من تاريخ العمل بالقانون.

حافز جديد لدعم الفواتير الإلكترونية



بموجب المادة 149 المضافة حديثًا، يستحق الممول (الشخص الطبيعي) حافزًا 5% من الضريبة السنوية المستحقة عند تقديمه فواتير وإيصالات إلكترونية.

HRP
HATEM REFAAT & PARTNERS
CHARTERED ACCOUNTANTS

دليل الضرائب المستقطعة من المنبع في مصر

الضريبة على المدفوعات لغير المقيمين (المادة 56)

20%

ضريبة بنسبة 20 % تُفرض على المبالغ المدفوعة لغير المقيمين من المنشآت والأشخاص الاعتبارية في مصر، دون خصم أي تكاليف.

المدفوعات الخاضعة للضريبة تشمل:

- العوائد (مثل فوائد القروض)
- الإتاوات
- مقابل الخدمات
- المبالغ المدفوعة للرياضيين والفنانين

استثناء: لا يعتبر نصيب المنشأة الدائمة من مصروفات مركزها الرئيسي بالخارج "مقابل خدمات" (ولكن المصروفات المعتمدة لا تزيد عن 10% من صافي الربح الضريبي).

خدمات لا تخضع لهذه الضريبة (المادة 72):

النقل أو النوالون، الشحن، التأمين، التدريب، الاشتراك في المعارض، الإعلان، القيد بالبورصات العالمية، والإقامة بالفنادق.

إعفاءات هامة: تُعفى عوائد القروض والتسهيلات الائتمانية التي تحصل عليها الحكومة والجهات العامة من مصادر خارج مصر.

الضريبة على توزيعات الأرباح والمكاسب الرأسمالية (المادة 56 مكرر)



ضريبة توزيعات الأرباح

تخضع توزيعات الأرباح لضريبة 10%، ويُخفض السعر إلى 5% إذا كانت الأوراق المالية مقيدة في البورصة المصرية.

- **إعفاء:** لا تسري الضريبة على التوزيعات التي تتم في صورة أسهم مجانية.
- **توزيع حكمي:** تُعتبر أرباح المنشأة الدائمة لغير المقيمين موزعة حكماً خلال 60 يوماً من ختام سنتها المالية.

ضريبة الأرباح الرأسمالية

تُفرض ضريبة 10% على صافي الربح من التعامل في الأوراق المالية للمقيمين وغير المقيمين

كيفية حساب الربح الرأسمالي: الفرق بين سعر البيع وتكلفة الاقتناء، بعد خصم عمولة الوساطة.

ضرائب أخرى مستقطعة

العمولات والسمسرة (المادة 57)

تخضع المبالغ المدفوعة لأشخاص طبيعيين كعمولة أو سمسرة (غير متصلة بمهنتهم) للضريبة بالخصم من المنبع.

التزام الجهة الدافعة

تلتزم الجهة التي تدفع المبالغ الخاضعة للضريبة بحجز الضريبة وتوريدها لمصلحة الضرائب في المواعيد المحددة قانوناً.

التوريد لمصلحة الضرائب

الضريبة على عوائد الأدوات المالية الحكومية (المادة 58)

32%

على عوائد سندات وزارة المالية التي تدفعها للبنوك مقابل السندات المصدرة لصالحها، بدون خصم تكاليف.

20%

على عوائد أذون وسندات الخزانة التي يتم دفعها، بدون خصم أي تكاليف عند الخصم من المنبع.

وعاء ضريبي مستقل: تُعامل هذه العوائد كوعاء ضريبي مستقل، ولا يجوز خصم تكاليفها من إيراددات أخرى، أو خصم تكاليف أخرى هملها

آلية احتساب التكاليف: يتم تحديد التكاليف القابلة للخصم لاحقاً عند حساب الضريبة النهائية للشركة وفق معادلة محددة (مادة 81 مكرر).

دليل أنظمة الخصم والتحصيل والدفعات المقدمة في قانون ضريبة الدخل المصري

سياق عام: يحدد قانون ضريبة الدخل المصري آليات لضمان سداد جزء من الضريبة المستحقة مقدماً على مدار العام، لضمان تدفق مستمر للخزانة وتسهيل الوفاء بالالتزامات.



نظام الخصم من المنبع (المادة 59)

ما هو؟
جهات ومنشآت محددة تخصم نسبة من مدفوعاتها للغير وتوردها لمصلحة الضرائب تحت حساب الضريبة المستحقة على المستفيد.

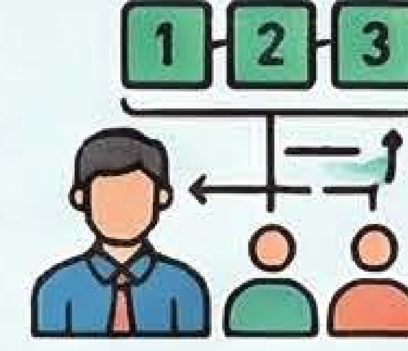
متى يتم الخصم؟
عند دفع أي مبلغ يزيد عن 300 جنيه مصري (عمولة، سمسرة، شراء، توريد، مقاولات، خدمات).

الجهات الملزمة بالخصم:
تشمل الوزارات، الهيئات العامة، القطاع الأول، المنشآت الخاضعة لقوانين الاستثمار، الجمعيات، المستشفيات، الفنادق، وغيرها.

نسبة الخصم:
لا تتجاوز 5%
(يحددها الوزير)

التوريد: ربع سنوياً على "نموذج 41 خصم وتحصيل" في موعد أواعيد المحددة.

نظام الدفعات المقدمة (المواد 61-65)



ما هو؟
نظام اختياري بديل للخصم من المنبع، يسمح للممول بسداد مبلغ تحت حساب الضريبة على ثلاثة أقساط متساوية.

كيفية الاختيار:
تقديم طلب "لموذج 1 دفعات مقدمة" قبل 60 يوماً على الأقل من بداية الفترة الضريبية.



قيمة الدفعات:
60% من قيمة آخر ضريبة مقررة، أو الضريبة التقديرية للسنة الجديدة (في غياب إقرار أو وجود خسارة).

مواعيد السداد:
ثلاث دفعات متساوية في موعد لا يتجاوز: 30 يونيو، 30 سبتعبر، 31 ديسمبر.

التراجع والإعفاء:
إمكانية العدول بعد سنة خاملة بطلب "نموذج 4" قبل 90 يوماً من السنة الجديدة. إعفاء في حال خسارة لسنتين متتاليئين أو تغيير الشكل القانوني، وحرمان عند وجود فروق جوهرية.

نظام التحصيل تحت حساب الضريبة (المواد 66-71)



ما هو؟
إلزام جهات محددة بتحصيل مبالغ من عملائها عند تقديم خدمات أو إصدار تراخيص وتوريدها تحت حساب الضريبة.



ترافيص التجارة (مادة 66):
جهات منح تراخيص الجملة (خضر، فاكهة، حبوب) تحصل حتى 10% من قيمة رسم التجديد.



الجمارك والواردات (مادة 67):
مصلحة الجمارك تحصل حتى 2% من قيمة أنقّالون القاص الخاص الخاص للنجارة أو التصنيع.



المجازر (مادة 68):
تحصيل مبلغ محدد عن كل رأس من الذبائح مع رسوم الخيج.



المهن غير التجارية (مادة 71):
أقلام المحاكم عند قيد الدعاوى، والمستشفيات من الأطباء الماملين لحسابهم الخاص.

أحكام وإجراءات عامة



الإلتزام بالتوريد:
في المواعيد المحددة



جزاء عدم الالتزام:
سداد المبائغ بالإضافة إلى مقابل التأخير المستحق في حالة عدم الخصم، التحصيل أو التوريد.



جهات العمل غير الأصلية (مادة 72 مكرر):
خصم 10% من مدفوعات الأشخاص العقيمين وتوريدها خلال أول 15 يوماً من كل شهر.



حالات عدم السريان:
لا تسري أنظمة الخصم والتحصيل.

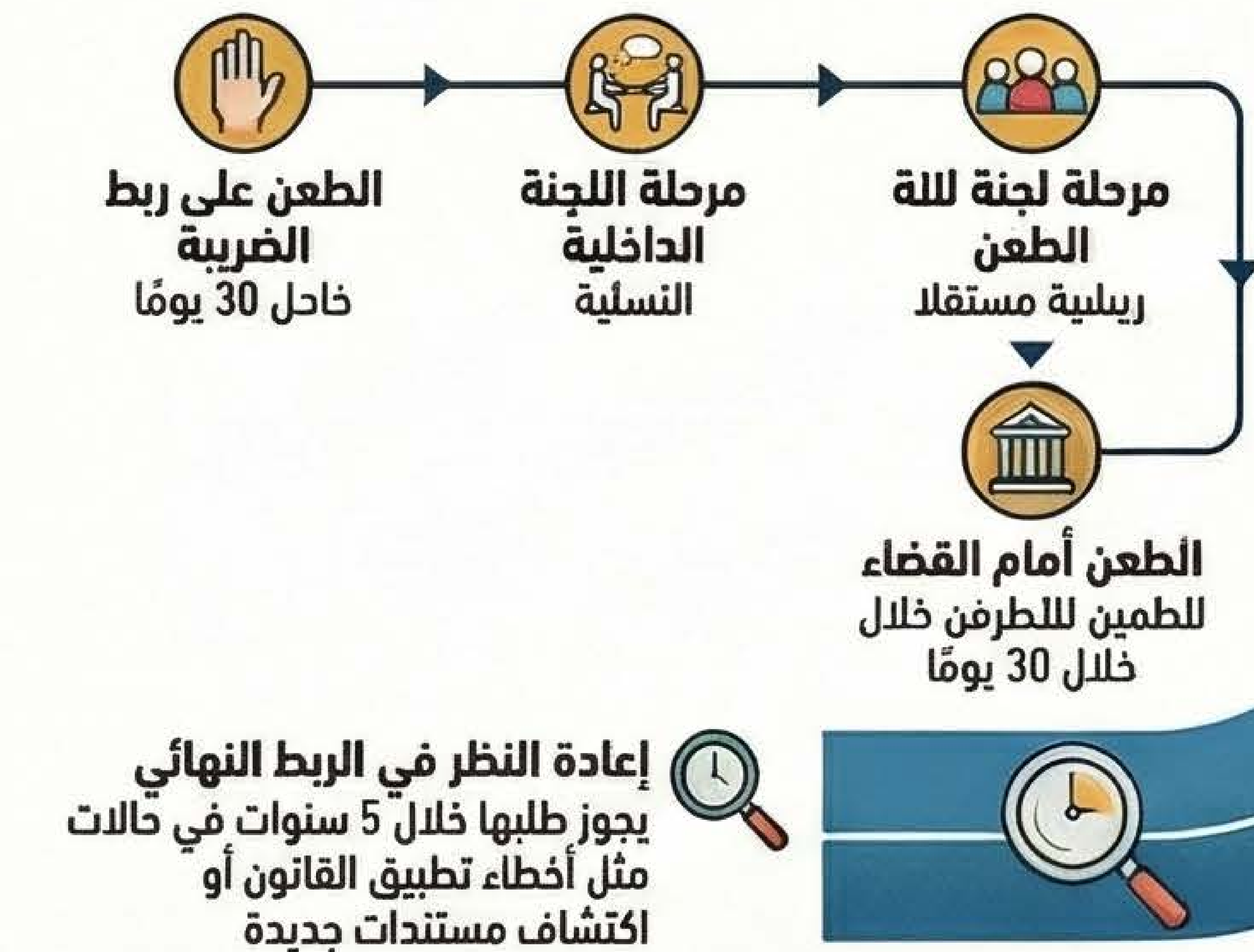
HRP
HATEM REFAAT & PARTNERS
CHARTERED ACCOUNTANTS

دليل الممول الضريبي في مصر: التزاماتك وخطواتك الأساسية













HATEM REFAAT & PARTNERS
CHARTERED ACCOUNTANTS

عقوبات التهرب الضريبي في مصر: دليل إرشادي لقانون ضريبة الدخل



عقوبة التهرب الضريبي للممول (المادة 133)



الحبس من 6 أشهر إلى 5 سنوات وغرامة تعادل قيمة الضريبة المتهرب منها

هذه هي العقوبة الأساسية لكل ممول يتهرب من أداء الضريبة، ويمكن الحكم بإحدى العقوبتين أو كلتيهما.

جريمة مخلة بالشرف والأمانة

5 طرق تعتبر تهربًا ضريبيًا


(1) استخدام دفاتر ومستندات مصطنعة


(2) تقديم إقرار بدون دفاتر مع إخفاء الدفاتر الحقيقية


(3) إتلاف السجلات عمدًا قبل انتهاء مدة التقادم


(4) اصطناع أو تغيير فواتير للتقليل الأرباح


(5) إخفاء نشاط خاضع للضريبة كليًا أو جزئيًا


الشريك في الجريمة مسؤول بالتضامن (المادة 134)
يسأل الشريك في جريمة التهرب بالتضامن مع الممول عن سداد قيمة الضرائب والغرامات المقررة.

عقوبات المحاسبين القانونيين (المادة 132)



الحبس وغرامة من 10,000 إلى 100,000 جنيه

تُفرض هذه العقوبة على كل محاسب مُقيد بجدول المحاسبين والمراجعين يعتمد إقراراً ضريبياً أو مستندات مؤيدة له مع ارتكابه إحدى المخالفات المحددة.

ما هي المخالفات التي يعاقب عليها القانون؟



- إخفاء وقائع جوهرية تؤثر على حقيقة نشاط الممول، أو إخفاء تعديلات في نشاط الممول، أو إخفاء تعديلات في
- الدفاتر تهدف إلى الإيهام بقلة الأرباح أو زيادة الخسائر.



تشديد العقوبة عند التكرار
في حالة العود (تكرار المخالفة)، يُحكم بالحبس والغرامة معًا بشكل وجوبي.

غرامات ومخالفات أخرى (المادة 135 و135 مكرر)



- **غرامة 25% من المبالغ غير المؤداة**
تُفرض على كل من يمتنع عن تطبيق نظام استقطاع وخصم وتحصيل وتوريد الضريبة في مواعيدها القانونية.
- **غرامة من 10,000 إلى 50,000 جنيه**
يعاقب بها كل من يمتنع عن إخطار المصلحة بقيمة السلع والمنتجات والمعاملات والإيجارات المنصوص عليها في القانون (مادة 135 مكرر).



تخفيض الغرامة إلى النصف
تُخفض الغرامة المذكورة في النقطة السابقة إلى النصف إذا تم الإخطار بالبيانات قبل سقوط حق المصلحة في المطالبة بالتقادم.

تعديلات هامة بموجب قانون الإجراءات الضريبية الموحد



إلغاء مواد رئيسية
تم إلغاء المواد 136، 137 و 138 من قانون ضريبة الدخل بموجب قانون الإجراءات الضريبية الموحد رقم 206 لسنة 2020.



ماذا كانت تنظم المواد الملغاة؟
كانت هذه المواد تتعلق بغرامات إدراج الضريبة بقيمة أقل (م. 136)، وإجراءات رفع الدعوى الجنائية (م. 137)، وقواعد التصالح في الجرائم الضريبية (م. 138).

المجلس الأعلى للضرائب: أبرز ملامح القانون الجديد وأحكام ضريبية هامة

أحكام ضريبية هامة أخرى



حافز يصل إلى 5% لمستخدمي الفواتير الإلكترونية

يستحق الممولون من الأشخاص الطبيعيين حافزًا لا يتجاوز 5% من الضريبة السنوية المستحقة عند تقديمهم فواتير وإيصالات إلكترونية (المادة 149).



الأموال المتقادمة للخزانة العامة

المبالغ والقيم المالية التي سقط حق أصحابها فيها بالتقادم (مثل أرباح الأسهم والودائع) تؤول إلى الخزانة العامة للدولة (المادة 147).



إعفاء ضريبي كامل بشروط للممولين غير المسجلين

يُعفى كل شخص لم يسبق تسجيله ضريبيًا من جميع الضرائب السابقة بشرط أن يتقدم لفتح ملف ضريبي خلال 12 شهرًا من تاريخ العمل بالقانون (المادة 147 مكرر).



التعديلات والإلغاءات الرئيسية



إلغاء نظام إثابة العاملين (المادة 148): تم إلغاء المادة الخاصة بوضع نظام لإثابة العاملين بمصلحة الضرائب بموجب قانون الإجراءات الضريبية الموحد الصادر عام 2020.



إلغاء المواد من 140 إلى 146: ألغى قانون رقم 30 لسنة 2023 المواد التي كانت تنظم أهداف وتشكيل واختصاصات وموارد المجلس الأعلى للضرائب في شكله القديم.

المجلس الأعلى للضرائب: المهام والاختصاصات الجديدة (المادة 139)



أدلة إرشادية للممولين

معاونة المصالح الضريبية في إعداد أدلة إرشادية للممولين.



وثيقة حقوق دافعي الضرائب

دراسة وإقرار "وثيقة حقوق دافعي الضرائب".



معالجة المتأخرات الضريبية

اقتراح آليات لمعالجة ظاهرة المتأخرات الضريبية والجمركية.



مشروعات القوانين واللوائح

إبداء الرأي في مشروعات القوانين الضريبية ولوائحها التنفيذية.



الضريبة كمحفز اقتصادي

التنسيق مع المجلس الأعلى للاستثمار للاستثمار لتعزيز استخدام الضريبة كمحفز اقتصادي.



تحسين أداء المصالح الضريبية

تقديم اقتراحات لتحسين أداء المصالح الضريبية.



شكاوى وتظلمات دافعي الضرائب

تلقي وبحث شكاوى وتظلمات دافعي الضرائب والعمل على حلها.



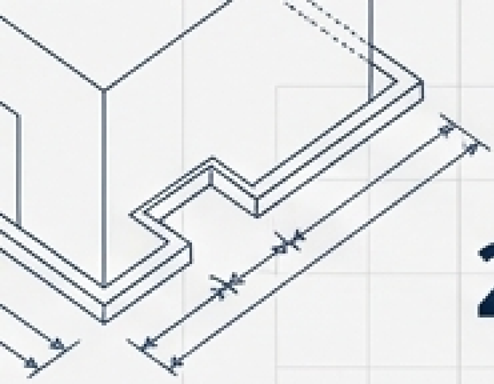
خفض الطعون والمنازعات

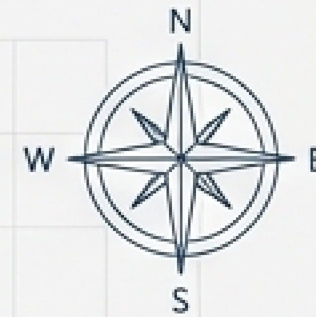
القياس المستمر لمشروعات الإدارة الضريبية لخفض الطعون والمنازعات.



المساعدة القانونية والفنية

توفير المساعدة القانونية والفنية لغير القادرين للدفاع عن مصالحهم.

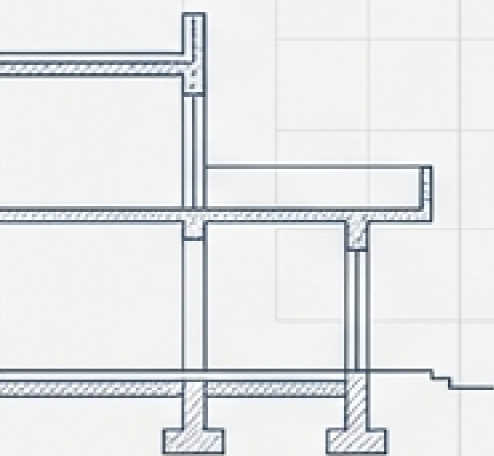




المخطط الرئيسي لقانون الضريبة على الدخل رقم 91 لسنة 2005

دليل منهجي لفهم هيكل التشريع وتعديلاته الرئيسية واللائحة التنفيذية

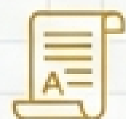






قانون الضريبة على الدخل المصري وتعديلاته حتى عام 2024

قانون متطور: رحلة التشريع عبر الزمن





القانون

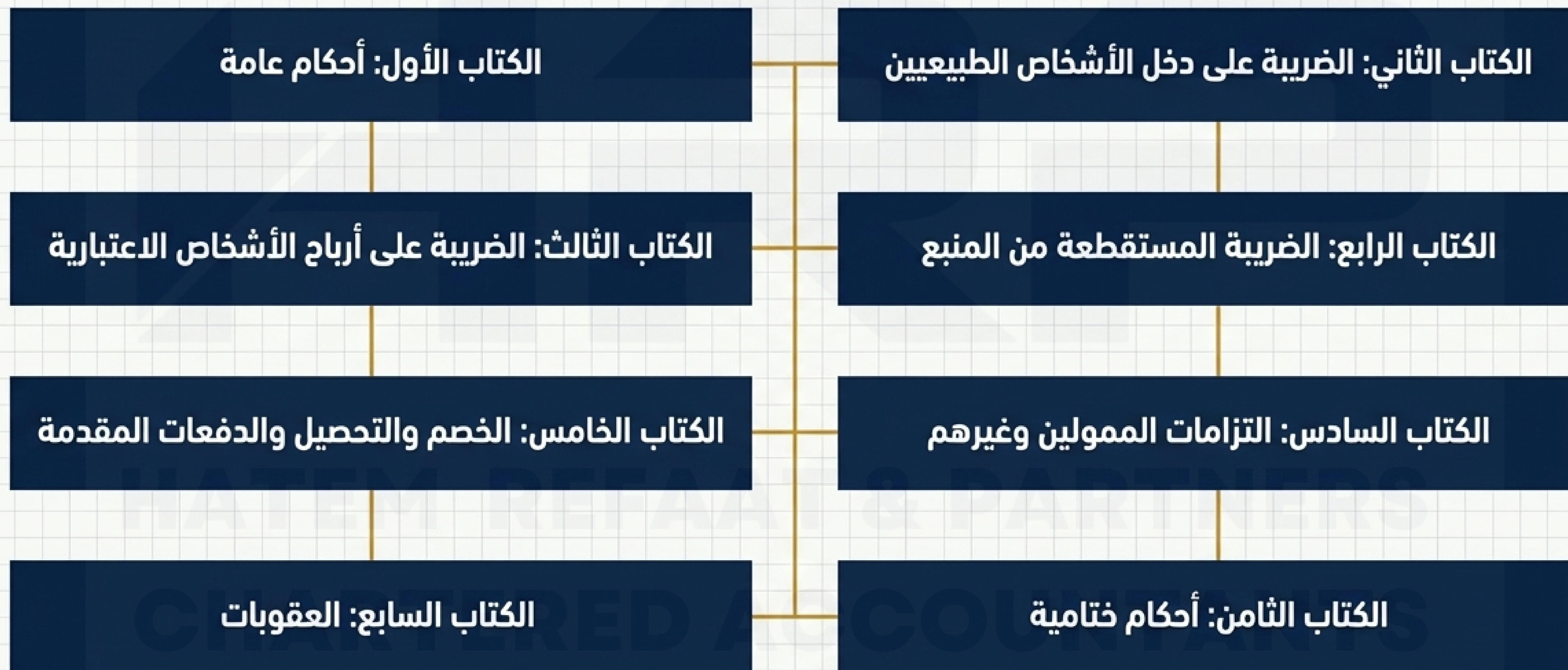




اللائحة التنفيذية

أكثر من 30 تعديلاً على القانون وقرارات لائحته التنفيذية منذ صدوره، مما يعكس بيئة تشريعية ديناميكية تتطلب متابعة مستمرة.

الهيكل العام للقانون: نظرة شاملة على الأبواب الثمانية



يمثل كل كتاب ركيزة أساسية في البناء التشريعي، حيث يتناول جانبًا محددًا من المنظومة الضريبية.

وضع الأساس: المفاهيم والمصطلحات الحاكمة في الكتاب الأول (المواد 1-5)



التعريفات الأساسية (المادة 1)

- **الشخص المرتبط:** "كل شخص يرتبط بممول بعلاقة تؤثر في تحديد وعاء الضريبة (إدارة، سيطرة، أو ملكية). "(يشمل أمثلة: الزوج والزوجة والأصول والفروع، شركات الأشخاص وشركاؤها).
- **السعر المحايد:** "السعر الذي يتم التعامل بمقتضاه بين شخصين غير مرتبطين وفقًا لقوى السوق.".
- **الإتاوات:** "المبالغ المدفوعة مقابل استعمال أو الحق في استعمال حقوق النشر، براءات الاختراع، العلامات التجارية، أو المعلومات المتعلقة بالخبرة الصناعية أو التجارية أو العلمية.".



تحديد الإقامة الضريبية (المادة 2)

- **الشخص الطبيعي المقيم:** يتم تحديده في حالة وجود موطن دائم أو الإقامة لأكثر من 183 يومًا.
- **الشخص الاعتباري المقيم:** يتم تحديده إذا تأسس وفقًا للقانون المصري، أو كان مركز إدارته الرئيسي أو الفعلي في مصر.



مصدر الدخل (المادة 3)

- **الدخل من مصدر في مصر:** يشمل الدخل من الخدمات المؤداة في مصر، الدخل من التصرف في العقارات بمصر، والتوزيعات من الشركات المقيمة.

تحديد الحضور الضريبي: تشريح مفهوم "المنشأة الدائمة" (المادة 4 و 4 مكرر)

ما يشكل منشأة دائمة (المادة 4)

- محل الإدارة
- الفرع
- المكتب
- المصنع أو ورشة العمل
- المنجم، حقل البترول، أو أي مكان لاستخراج الموارد الطبيعية
- موقع البناء أو مشروع الإنشاء أو التركيب (إذا استمر لأكثر من 90 يومًا خلال 12 شهرًا)

ما لا يشكل منشأة دائمة (المادة 4 مكرر - 'الاستثناءات")

أنشطة "تمهيدية أو مساعدة"

استخدام التسهيلات للتخزين أو العرض فقط.

الاحتفاظ بمخزون للتشغيل بواسطة مشروع آخر.

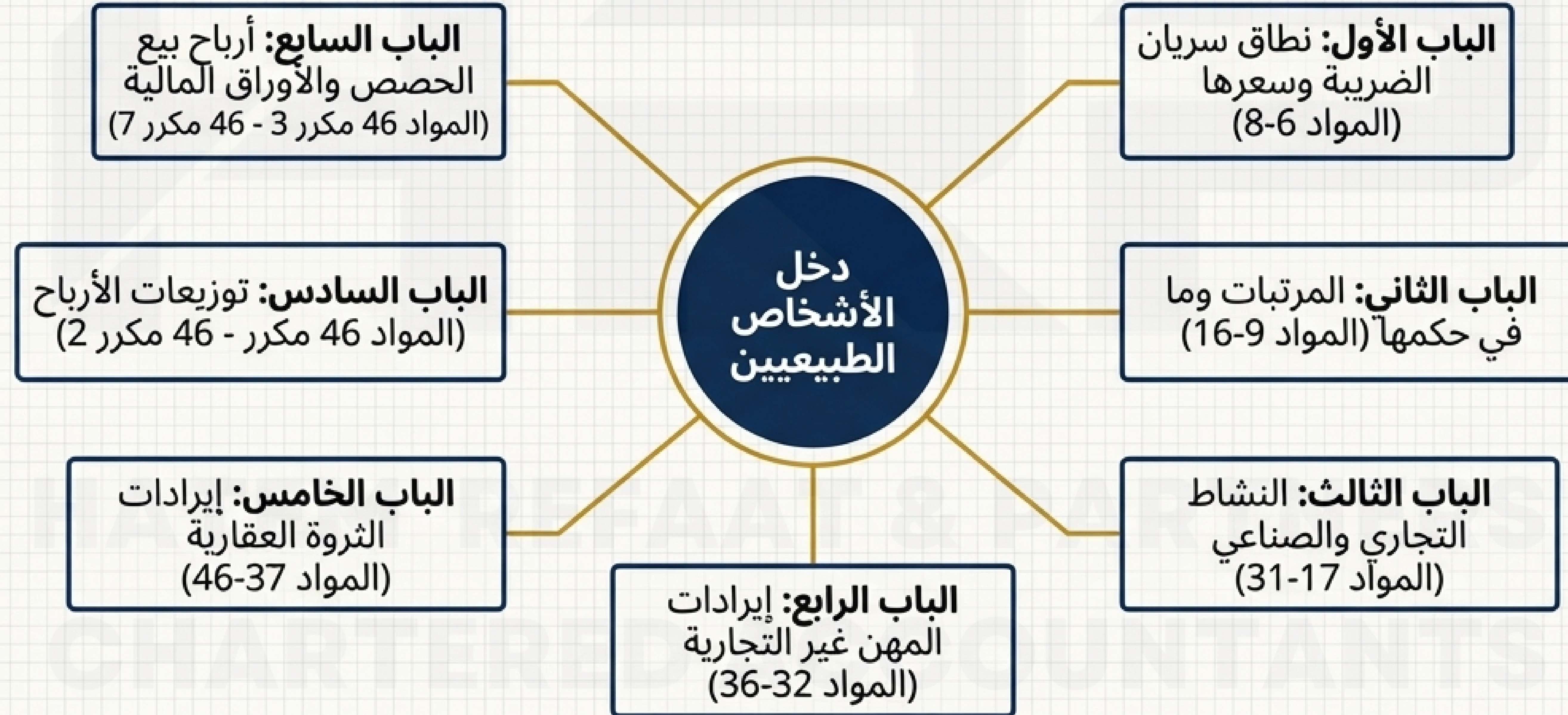
شراء السلع أو تجميع المعلومات للمشروع.



رؤية رئيسية

التعديلات الأخيرة (قانون 30 لسنة 2023) وسعت من تعريف المنشأة الدائمة ليتوافق مع المعايير الدولية، مع التركيز على جوهر النشاط بدلاً من الشكل القانوني.

الكتاب الثاني: تشريح الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين



يقدم القانون معالجة ضريبية متخصصة لكل نوع من أنواع إيرادات الأفراد، من الرواتب إلى الأرباح الرأسمالية.

تحليل مصادر الدخل الرئيسية للأفراد: نظرة متعمقة



المرتبات وما في حكمها (الباب الثاني)

النطاق: يشمل كل ما يستحق للممول نتيجة عمله لدى الغير، سواء كان بعقد أو من غير عقد.

المواد الرئيسية: 9-16.



النشاط التجاري والصناعي (الباب الثالث)

الهيكل: منظم في ثلاثة فصول:

- **الفصل الأول:** الإيرادات الخاضعة للضريبة (م. 19-21)
- **الفصل الثاني:** تحديد الإيرادات الداخلة في وعاء الضريبة (م. 22-30)
- **الفصل الثالث:** الإعفاءات (م. 31)



إيرادات الثروة العقارية (الباب الخامس)

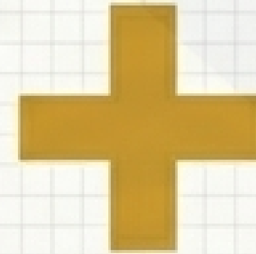
النطاق: يشمل الإيرادات الناتجة عن استغلال العقارات المبنية والأراضي الزراعية.

الهيكل: منظم في أربعة فصول تغطي الإيرادات الخاضعة، تحديدها، الإعفاءات، وأحكام متنوعة (المواد 37-46).

الكتاب الثالث: قواعد الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية

الباب الأول: نطاق سريان الضريبة (المواد 47-50)

يحدد الأشخاص الخاضعين للضريبة (شركات الأموال، شركات الأشخاص، إلخ) والأرباح التي تسري عليها الضريبة.



الباب الثاني: تحديد الدخل الخاضع (المواد 51-55)

يوضح كيفية حساب صافي الدخل الخاضع للضريبة، مع تحديد التكاليف واجبة الخصم وغير واجبة الخصم.

يمثل هذا الكتاب حجر الزاوية في منظومة ضرائب الشركات في مصر.

آليات التحصيل: الضريبة المستقطعة من المنبع والخصم تحت حساب الضريبة



الكتاب الخامس: الخصم والتحصيل والدفعات المقدمة (المواد 59-73)

الغرض: تحصيل مبالغ تحت حساب الضريبة المستحقة على الممول في نهاية العام.

النطاق: يغطي أنشطة متنوعة مثل:

- **الباب الأول:** النشاط التجاري والصناعي (الخصم من الموردين والمقاولين).
- **الباب الثاني:** المهن غير التجارية (الخصم من أتعاب المحامين والمهندسين).



الكتاب الرابع: الضريبة المستقطعة من المنبع (المواد 56-58)

الغرض: فرض ضريبة بسعر محدد على مبالغ معينة مدفوعة لغير المقيمين دون أن يكون لهم منشأة دائمة في مصر (مثل العوائد والإتاوات).

الآلية: الجهة الدافعة تستقطع الضريبة وتوردها مباشرة للمصلحة.

الكتاب السادس: خارطة طريق التزامات الممولين وإجراءاتهم



من الإقرار إلى الطعن: فهم الإجراءات المحورية للممول



الالتزام الأساسي: "على كل ممول أن يقدم إقرارًا ضريبيًا سنويًا بالدخل."

المواعيد الرئيسية: يوضح المواعيد النهائية لتقديم الإقرارات للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين.

المحتوى: يجب أن يتضمن الإقرار كامل البيانات ذات الصلة لتحديد وعاء الضريبة.

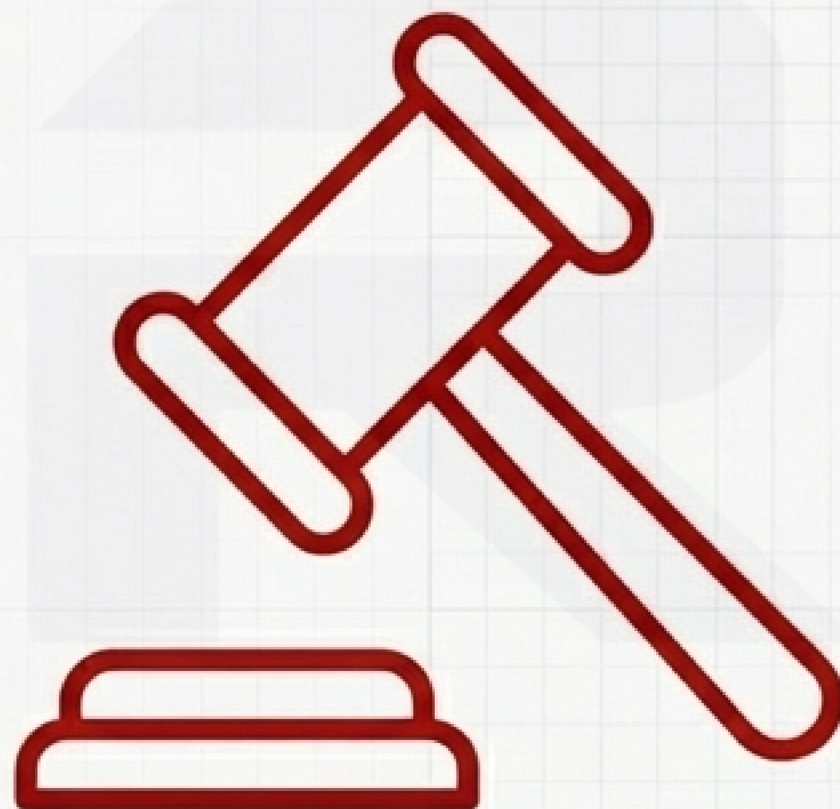


إجراءات الطعن (الباب السادس، المواد 116-130)

الحق في الاعتراض: "للممول الحق في الطعن على تقديرات مصلحة الضرائب."



الكتاب السابع: العقوبات ومسؤوليات عدم الامتثال (المواد 131-138)



يحدد هذا الكتاب **العقوبات المترتبة** على مخالفة أحكام القانون، والتي تتدرج من **الغرامات المالية** إلى **عقوبات الحبس** في حالات التهرب الضريبي.

تشمل العقوبات مخالفات مثل عدم تقديم الإقرار، تقديم بيانات غير صحيحة، أو الامتناع عن تقديم الدفاتر والمستندات.

إغلاق الإطار التشريعي: الأحكام الختامية ومواد الإصدار

الكتاب الثامن: أحكام بة (المواد 139-149)



الكتاب الثامن: أحكام ختامية (المواد (المواد 139-149)

الوظيفة: "يحتوي على مواد عامة وانتقالية تضمن سلاسة تطبيق القانون وتوضح العلاقة مع التشريعات الأخرى."

مواد الإصدار (9 مواد)

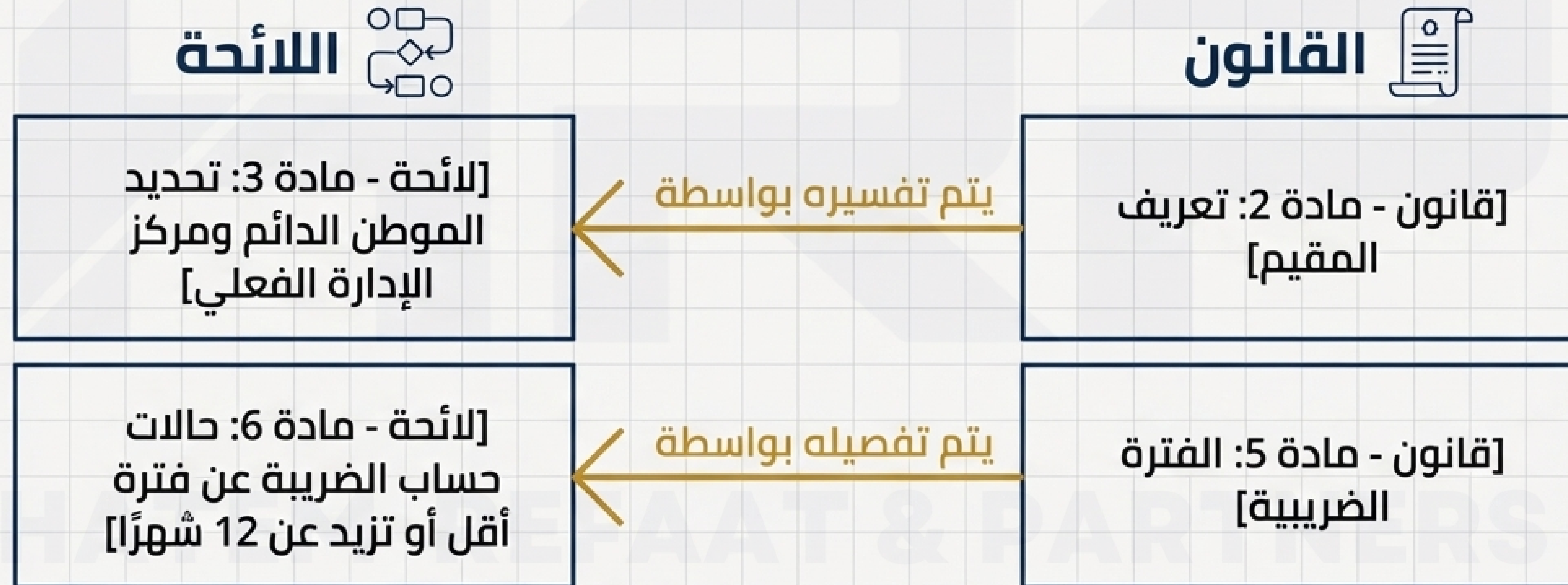


الوظيفة: "هي المواد التي أصدر بها القانون ونظمت بدء العمل به وإلغاء التشريعات السابقة."

مادة هامة (مادة 2 إصدار): "ألغى قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم 157 لسنة 1981، مع استمرار لجان الطعن والإعفاءات القائمة لفترات محددة."

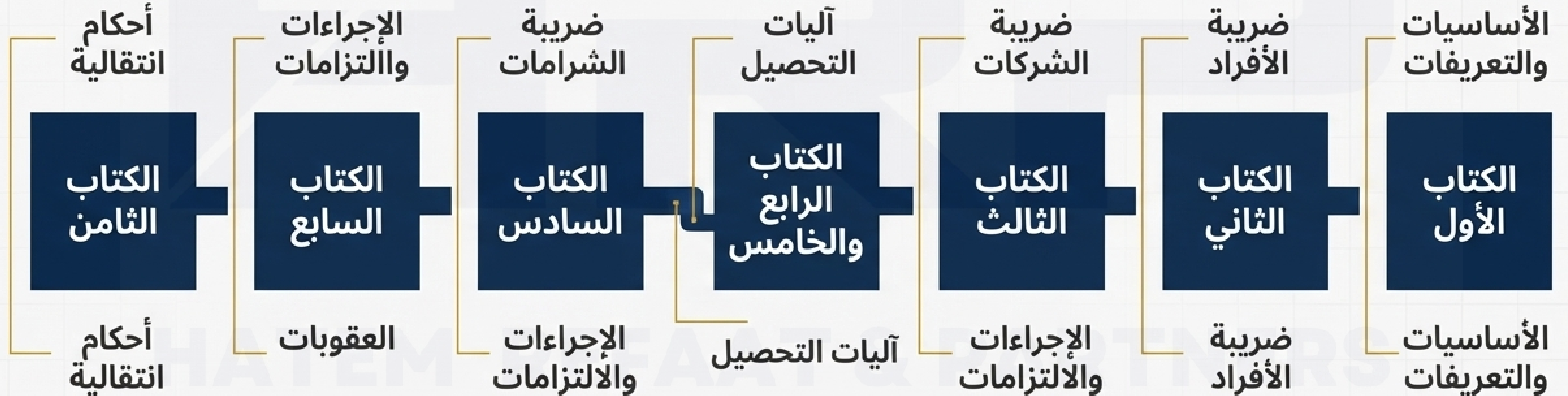
مادة هامة (مادة 5 إصدار): نصت على انقضاء الخصومة في الدعاوى القديمة التي لا يتجاوز وعاؤها عشرة آلاف جنيه."

اللائحة التنفيذية (قرار 991 لسنة 2005): ترجمة القانون إلى إجراءات عملية



اللائحة التنفيذية ليست مجرد ملحق، بل هي جزء لا يتجزأ من المنظومة التشريعية، حيث تقدم التفاصيل الإجرائية والتوضيحات الفنية اللازمة لتطبيق أحكام القانون بدقة.

المخطط المتكامل: رؤية شاملة ومنهجية لقانون الضريبة على الدخل



بفهم هذا الهيكل، يتحول القانون من نص معقد إلى أداة استراتيجية قابلة للتطبيق.

دليل ضريبة الدخل على الأشخاص الأشخاص الطبيعيين في مصر



فهم وتحليل إيرادات المرتبات وما في حكمها

وفقاً لآخر التعديلات بالقانون رقم 7 لسنة 2024 واللائحة التنفيذية للقانون رقم 91 لسنة 2005

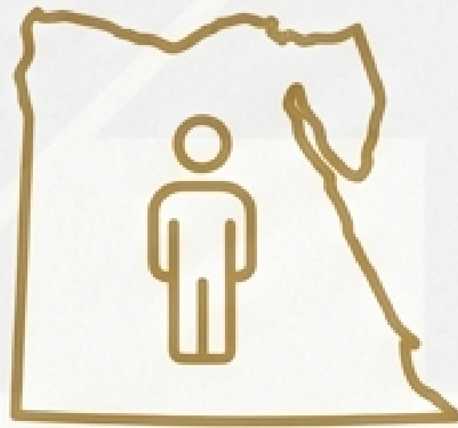
نطاق سريان الضريبة: من هو الخاضع للضريبة؟

تُفرض ضريبة سنوية على مجموع صافي دخل الأشخاص الطبيعيين.



الشخص غير المقيم (The Non-Resident)

يخضع للضريبة على دخله المحقق في مصر فقط.
(المادة 6)



الشخص المقيم (The Resident)

يخضع للضريبة على دخله المحقق في مصر وخارجها، إذا كانت مصر مركزاً لنشاطه التجع لنشاطه التجاري أو الصناعي أو المهني.
(المادة 6)

تعريف "مركز النشاط": هو المقر الذي تُتخذ فيه قرارات الإدارة اللازمة للنشاط أو مقر المصالح الرئيسية له. (المادة 8 مكرر)

مصادر الدخل الخاضعة للضريبة

يتكون مجموع صافي الدخل من أربعة مصادر رئيسية. هذا الدليل يركز على المصدر الأول.



الثروة العقارية



النشاط المهني أو غير التجاري



النشاط التجاري أو الصناعي



المرتبات وما في حكمها

(المادة 6 من القانون)

ما الذي يُعد من المرتبات وما في حكمها؟



تسري الضريبة على كل ما يستحق للممول نتيجة عمله لدى الغير، سواء كان بعقد أو بدون، وبغض النظر عن المسمى. (المادة 9)

- الأجور والمكافآت والحوافز
- العمولات والمنح والأجور الإضافية
- البدلات
- الحصص والأنصبة في الأرباح
- المزايا النقدية والعينية بأنواعها

يشمل ذلك الدخل من مصدر مصري عن أعمال أديت في الخارج، والدخل من مصدر أجنبي عن أعمال أديت في مصر.

تفصيل المزايا العينية: كيفية حساب قيمتها الخاضعة للضريبة

تحدد قيمة الميزة العينية على أساس القيمة السوقية، مع وجود قواعد محددة لبعض المزايا الشائعة. (المادة 11 من اللائحة اللائحة)



أسهم الشركة (Company Shares)

قيمة الميزة هي الفرق بين القيمة العادلة للسهم وقيمة المحاسبة للعامل عند منحه.



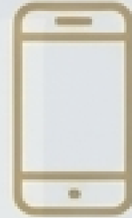
وثائق التأمين (Insurance Policies)

قيمة الميزة هي ما يتحمله رب العمل من أقساط مدفوعة خلال العام على على حياة العامل أو أسرته.



القروض والسلفيات (Loans & Advances)

إذا كان القرض بدون عائد أو بعائد أقل من 7%، تُحسب الميزة بالفرق عن سعر 7%. (يطبق على ما يجاوز إجمالي مرتب 6 أشهر).



الهواتف المحمولة (Mobile Phones)

تُحتسب الميزة بنسبة 20% من النفقات المتعلقة بالهاتف خلال العام.



سيارات الشركة (Company Cars)

تُحتسب الميزة بنسبة 20% من قيمة الوقود، التأمين، والصيانة الدورية.

رحلة حساب وعاء الضريبة: من الإجمالي إلى الصافي

إجمالي الإيراد السنوي (Gross Annual Income)
(يشمل المرتب الأساسي وكل البدلات والمزايا النقدية والعينية)



يُطرح منه: الإعفاءات المقررة قانوناً
(Less: Legally Stipulated Exemptions)
(المزايا العينية الجماعية، حصة الأرباح، اشتراكات التأمين الاجتماعي، إلخ.)

= صافي الإيراد السنوي (Net Annual Income)



يُطرح منه: الإعفاء الشخصي السنوي
(Less: Annual Personal Exemption)
(20,000 جنيه وفقاً للقانون رقم 7 لسنة 2024)

= صافي الدخل الخاضع للضريبة (Net Income Subject to Tax)
(هذا هو 'وعاء الضريبة' الذي تُطبق عليه الشرائح)

قائمة الاستبعادات من وعاء الضريبة

قبل تطبيق الشرائح الضريبية، يجب استبعاد المبالغ التالية من إجمالي الدخل. (المادة 13 من القانون)



اشتراكات التأمين الاجتماعي: وكل النظم البديلة المقررة قانوناً.



اشتراكات صناديق التأمين الخاصة: التي تنشأ وفقاً للقانون 54 لسنة 1975.



أقساط التأمين على الحياة والتأمين الصحي: للممول أو زوجه أو أولاده القصر.



المزايا العينية الجماعية:

- الوجبة الغذائية في موقع العمل.
- النقل الجماعي للعاملين.
- الرعاية الصحية.
- الأدوات والملابس اللازمة للعمل.
- السكن الذي يتيحه رب العمل وتستلزمه طبيعة العمل.

شرط هام

بالنسبة لاشتراكات الصناديق الخاصة وأقساط التأمين، يُشترط ألا تزيد جملة جملة ما يُعفى للممول على 15% من صافي الإيراد أو 10,000 جنيه سنوياً، أيهما أقل.

أسعار الضريبة السنوية: الشرائح المطبقة بدءاً من فبراير 2024

وفقاً للمادة (8) من القانون، والمعدلة بالقانون رقم 7 لسنة 2024.

الشريحة	سعر الضريبة	صافي الدخل حتى 600 ألف جنيه	صافي الدخل من 600 ألف إلى 700 ألف	صافي الدخل من 800 ألف إلى 900 ألف	صافي الدخل من 900 ألف إلى 1.2 مليون	صافي الدخل الذي يتجاوز الذي يتجاوز 1.2 مليون جنيه
حتى 40,000 جنيه	**0%**	معفاة	–	–	–	–
أكثر من 40,000 حتى 55,000	**10%**	10%	من 1 إلى 55,000	–	–	–
أكثر من 55,000 حتى 70,000	**15%**	15%	15%	من 1 إلى 70,000	–	–
أكثر من 70,000 حتى 200,000	**20%**	20%	20%	20%	–	من 1 إلى 200,000
أكثر من 200,000 حتى 400,000	**22.5%**	22.5%	22.5%	22.5%	22.5%	من 1 إلى 400,000
أكثر من 400,000	**25%**	25%	25%	25%	25%	من 1 إلى 1,200,000
ما زاد على 1,200,000	**27.5%**	–	–	–	–	27.5%

يتم تقريب مجموع صافي الدخل السنوي عند حساب الضريبة لأقرب عشرة جنيهات أقل.

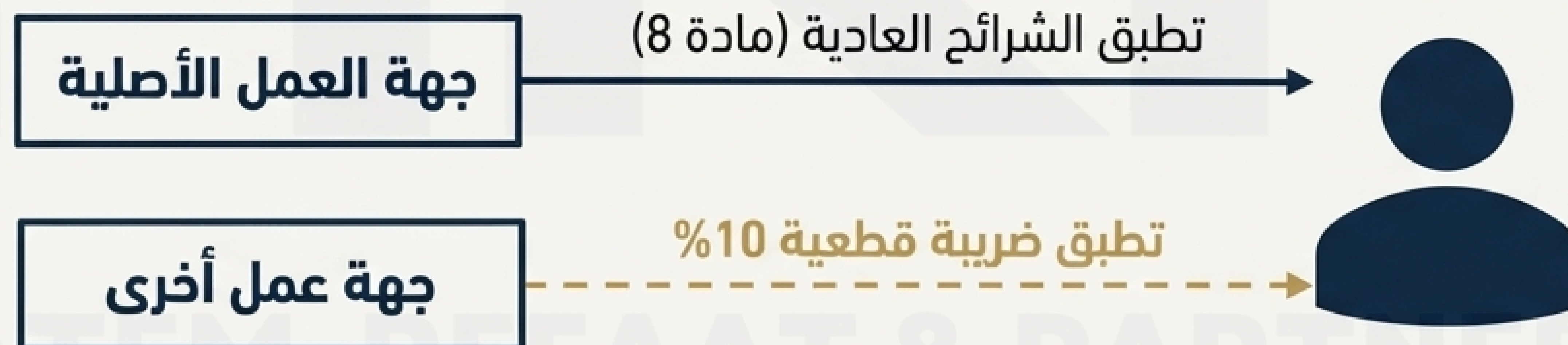
تطور الشرائح الضريبية: كيف تغيرت الأعباء على مدار السنوات الأخيرة

المقارنة	قانون 26 لسنة 2020	قانون 30 لسنة 2023	قانون 175 لسنة 2023	قانون 7 لسنة 2024
تاريخ السريان	مايو 2020	يونيو 2023	أكتوبر 2023	فبراير 2024
الشريحة المعفاة	حتى 15,000	حتى 21,000	حتى 30,000	حتى 40,000
الإعفاء الشخصي	7,000	15,000	15,000	20,000
أعلى سعر ضريبة	25%	27.5%	27.5%	27.5%

"تظهر التعديلات المتتالية زيادة مستمرة في حد الإعفاء، مما يعكس استجابة تشريعية للظروف للاقتصادية."

حالة خاصة: الدخل من غير جهة العمل الأصلية

المبالغ التي يحصل عليها المقيمون من غير جهات عملهم الأصلية تخضع للضريبة بسعر قطعي 10%،
وذلك دون أي تخفيض أو خصم (بما في ذلك الشريحة المعفاة).
(المادة 11 من القانون والمادة 15 من اللائحة)



ما هي جهة العمل الأصلية؟

هي الجهة المُعين بها العامل ويصرف منها مرتبه الأصلي.

تُعد في حكمها الجهة التي يحصل منها العامل على أكثر من 50% من دخله خلال الفترة الضريبية.

دور صاحب العمل: التزامات الحجز والتوريد والتسوية

يقع على عاتق أصحاب الأعمال والملتزمين بدفع الإيراد مجموعة من الالتزامات الرئيسية لضمان الامتثال الضريبي.

1.



الحجز الشهري (Monthly Withholding)

حجز الضريبة المستحقة من المبالغ المدفوعة للعاملين. (المادة 14 من القانون)

2.



التوريد الشهري (Monthly Remittance)

توريد المبالغ المحجوزة إلى مأمورية الضرائب المختصة خلال الـ 15 يوماً الأولى من كل شهر تالٍ للشهر الذي تم فيه الدفع.

3.

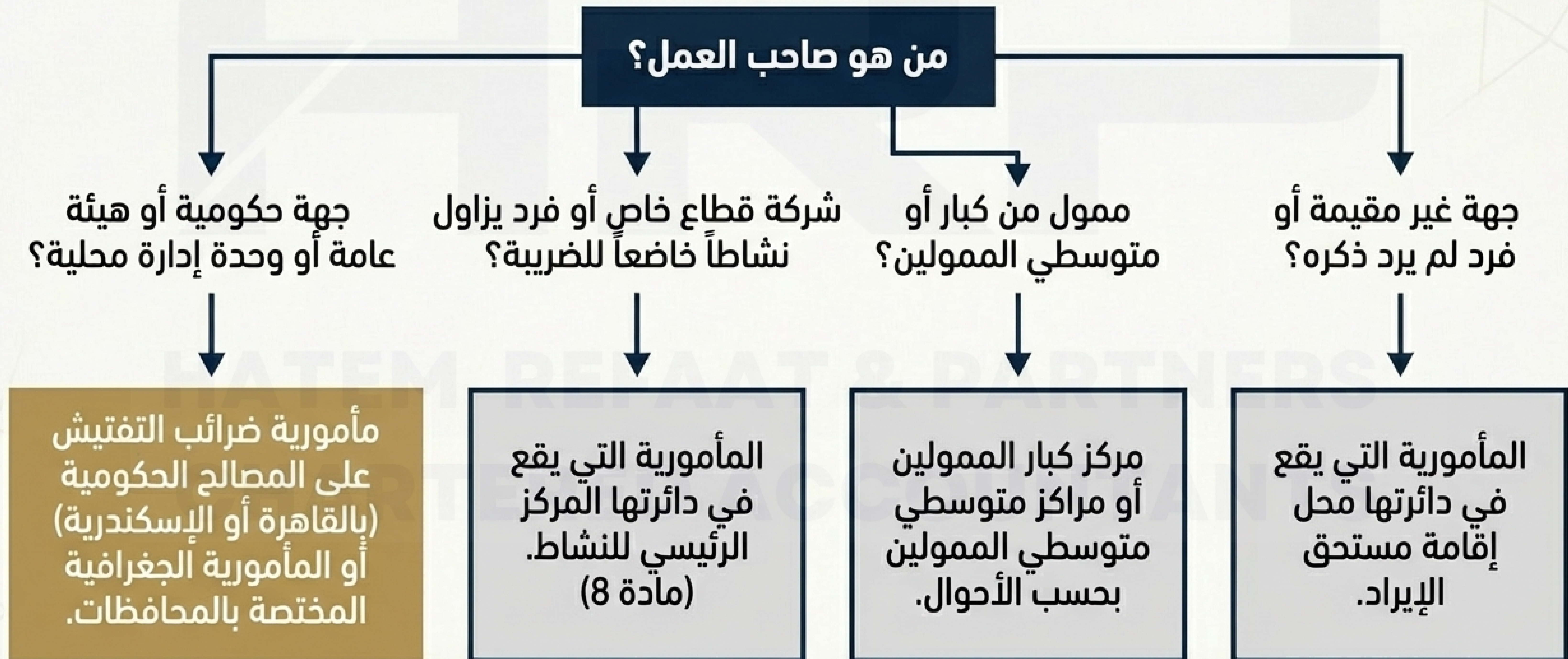


التسوية السنوية (Annual Settlement)

إجراء تسوية نهائية في نهاية السنة وتقديمها خلال شهر يناير من كل سنة، وتوريد أي فروق مستحقة. (المادة 14 من اللائحة)

تحديد المأمورية المختصة: إلى أين تذهب؟

يختلف تحديد المأمورية المختصة بناءً على طبيعة جهة العمل. (المادة 8 والمادة 10 من اللائحة)



متى ينتقل التزام توريد الضريبة إلى الموظف؟

القاعدة العامة هي أن صاحب العمل هو المسؤول عن حجز وتوريد الضريبة.

الاستثناء (The Exception)

المادة (16) من القانون.

إذا كان صاحب العمل أو الملتزم بدفع الإيراد **غير مقيم في مصر**، أو لم يكن له فيها مركز أو منشأة.

يكون الالتزام بتوريد الضريبة على عاتق **مستحق الإيراد** (الموظف) نفسه.







ملاحظات إجرائية
إذا كان الموظف غير مقيم: يقدم بياناً للمأمورية قبل انقطاع إقامته. **إذا كان الموظف مقيمًا:** يقدم بياناً سنوياً في أول يناير للمأمورية التي يقع في دائرتها محل إقامته. (المادة 23 من اللائحة)

ملخص رحلة حساب الضريبة على المرتبات



مبادئ أساسية للامتثال الضريبي الفعال

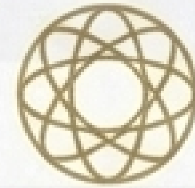
2.



الدقة (Accuracy)

استفد من كل الإعفاءات والخصومات المتاحة قانوناً، مع الانتباه الشديد للحدود القصوى والشروط الخاصة بكل منها (مثل حد الـ 15% أو 10,000 جنيه).

1.



الشمولية (Comprehensiveness)

تذكر أن تعريف الدخل الخاضع للضريبة واسع جداً ويشمل كافة أشكال المزايا. التقييم الدقيق لهذه المزايا هو مفتاح الحساب الصحيح.

4.



المتابعة المستمرة (Continuous Monitoring)

التشريعات الضريبية ديناميكية. كما رأينا، تتغير حدود الإعفاء والشرائح بشكل متكرر، مما يستلزم مراجعة دورية للسياسات الداخلية.

3.

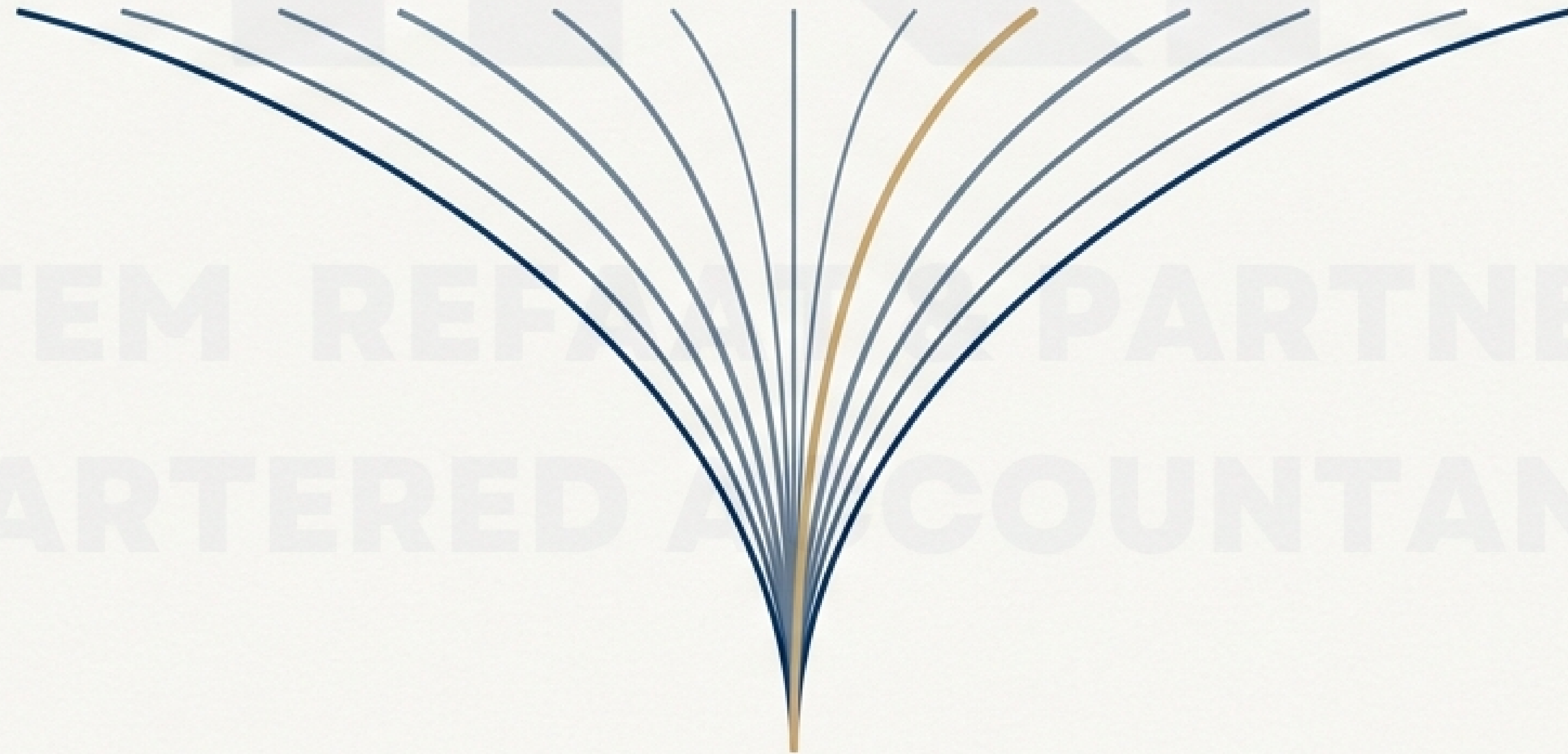


الالتزام بالمواعيد (Timeliness)

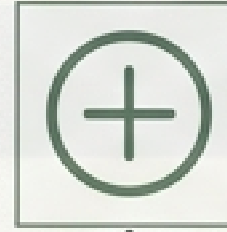
تعتبر المواعيد الشهرية للتوريد والسنوية للتسوية إلزامية. التأخير يؤدي إلى مقابل تأخير وغرامات.

إتقان حساب الوعاء الضريبي : رحلة رحلة المحاسب عبر قانون ضريبة الدخل

دليل تفصيلي لتحديد صافي أرباح النشاط التجاري والصناعي وفقاً للقانون 91 لسنة 2005 ولائحته التنفيذية

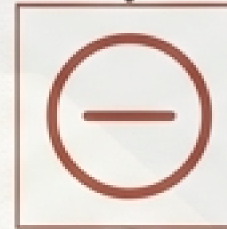


مسار تحديد الربح الضريبي: من الإيراد الإجمالي إلى صافي الوعاء



نقطة البداية: الإيرادات الخاضعة للضريبة

تحديد جميع مصادر الدخل التي تدخل في حساب الضريبة.



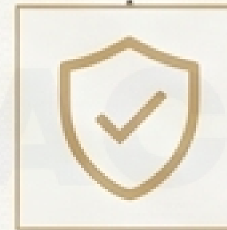
قلب المعادلة: التكاليف واجبة الخصم

استعراض الشروط العامة والتفصيلية للمصروفات التي يمكن خصمها.



تسويات دقيقة: قواعد خاصة للإهلاك والديون والخسائر

الغوص في المعالجات الضريبية المتخصصة للأصول، الديون المعدومة، والخسائر.



الخطوة النهائية: الإعفاءات المقررة قانوناً

تحديد الأرباح التي تُعفى من الضريبة بعد حسابها.

الأساس القانوني: المادة 17 من القانون تحدد أن صافي الربح يتحدد على أساس قائمة الدخل المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية، مع تطبيق أحكام قانون الضريبة.

عالم الإيرادات الخاضعة للضريبة: ما الذي يدخل في الحساب؟

وفقاً للمادة 19، تسري الضريبة على أرباح أي نشاط تجاري أو صناعي، بما في ذلك:

- أرباح نشاط النقل بأنواعه.
- أرباح المنشآت التجارية والصناعية والمناجم والمحاجر والبترول.
- أرباح تشييد أو شراء العقارات لبيعها على وجه الاحتراف.
- أرباح أصحاب الحرف والأنشطة الصغيرة.
- أرباح تقسيم الأراضي للتصرف فيها.
- الأرباح من أي نشاط تجاري أو صناعي، حتى لو اقتصر على صفقة واحدة (تُعرّف الصفقة الواحدة بأنها كل شراء بغرض البيع لأصول منقولة خلال 12 شهراً - مادة 25 لائحة).
- أرباح منشآت استصلاح الأراضي، وحظائر الدواجن، والمواشي (فوق 20 رأساً)، ومزارع الأسماك.
- أرباح السماسرة والوكلاء بالعمولة.
- الأرباح من تأجير المحلات التجارية أو الصناعية والآلات الميكانيكية والكهربائية (بما في ذلك الإلكترونية والرقمية).

نطاق دولي

تشمل الإيرادات المحققة في الخارج إذا كانت مصر مركزاً للنشاط التجاري والصناعي للممول (المادة 17).

معالجة العقود طويلة الأجل: الاعتراف بالربح عبر الزمن

المادة 21 تنص على أن صافي الربح للعقود طويلة الأجل (تصنيع، تجهيز، إنشاء) يتحدد على أساس نسبة ما تم تنفيذه من كل عقد خلال الفترة الضريبية.



عند انتهاء العقد

تتم تسوية الربح على أساس الإيرادات والتكاليف الفعلية. إذا نتجت خسارة، تُخصم من أرباح العقد عن الفترات السابقة، وإذا تجاوزتها، يتم ترحيلها للسنوات التالية وفقاً للمادة 29.

شروط خصم التكاليف: القواعد الذهبية للمصروفات المقبولة ضريبياً

طبقاً للمادة 22، لكي تكون التكاليف والمصروفات واجبة الخصم، يجب أن تستوفي شرطين أساسيين:



الشرط الأول: الارتباط بالنشاط

يجب أن تكون المصروفات مرتبطة بالنشاط التجاري أو الصناعي للمنشأة ولازمة لمزاولته.



الشرط الثاني: الإثبات المستندي

يجب أن تكون حقيقية ومؤيدة بمستندات.

تحديث مهم

اعتباراً من يوليو 2023، يُشترط أن تكون مؤيدة **بفواتير بفواتير إلكترونية.** وبالنسبة للإيصالات، **بإيصالات، بإيصالات إلكترونية** اعتباراً من يناير 2025.
(مادة 28 مكرر لائحة).

مصروفات بلا مستندات

يُسمح بخصم التكاليف التي لم يجر العرف على إثباتها بمستندات (مثل الانتقالات الداخلية، النظافة، الإكراميات) بحد أقصى **7%** من إجمالي المصروفات العمومية والإدارية المؤيدة بمستندات (مادة 28 لائحة).

قائمة التكاليف واجبة الخصم: ما الذي يمكنك خصمه بالتحديد؟

المادة 23 تحدد قائمة بالتكاليف والمصروفات واجبة الخصم على الأخص، وتشمل:

الرسوم والضرائب: التي تتحملها المنشأة (عدا ضريبة الدخل نفسها).



الإهلاك: لأصول المنشأة، وفقاً للقواعد المحددة في المادة 25.



عوائد القروض:
المستخدمة في النشاط، بعد خصم العوائد الدائنة غير الخاضعة للضريبة أو المعفاة.



أقساط تأمين الحياة والعجز:
التي يعقدها الممول على نفسه، بحد أقصى 3000 جنيه سنوياً.



مساهمات الصناديق الخاصة:
بما لا يجاوز 20% من مجموع مرتبات وأجور العاملين السنوية. (بشرط استقلال أموال الصندوق عن أموال المنشأة).



أقساط التأمين الاجتماعي:
المقررة على صاحب العمل لصالحه ولصالح العاملين.



الجزاءات المالية والتعويضات:
الناتجة عن المسؤولية العقدية للممول.



التبرعات للجمعيات الأهلية المصرية المشهرة: ودور العلم والمستشفيات الخاضعة للإشراف الحكومي، بحد أقصى 10% من صافي الربح السنوي للممول.



التبرعات للحكومة:
والوحدات المحلية والهيئات العامة، بكامل قيمتها.



الخطوط الحمراء: ما لا يُعد من التكاليف واجبة الخصم

المادة 24 توضح بنوداً محددة لا يمكن اعتبارها من التكاليف القابلة للخصم، وأهمها:

- **الاحتياطيات والمخصصات:** على اختلاف أنواعها.
- **الغرامات والعقوبات المالية:** الناتجة عن ارتكاب الممول أو أحد تابعيه جناية أو جنحة عمدية.
- **ضريبة الدخل:** المستحقة طبقاً لهذا القانون.
- **العائد الزائد على القروض:** فيما يجاوز **مثلي سعر الائتمان والخصم** المعلن لدى البنك المركزي في بداية السنة الميلادية.
- **عوائد القروض والديون:** المدفوعة لأشخاص طبيعيين غير خاضعين للضريبة أو معفيين منها (لا يشمل عوائد السندات المطروحة في اكتتاب عام - مادة 32 لائحة).
- **تكلفة التمويل والاستثمار:** المتعلقة بالإيرادات المعفاة من الضريبة.

أساسيات الإهلاك (1): المباني والأصول المعنوية

المادة 25 تحدد نسب إهلاك الأصول. يتم حساب الإهلاك بطريقة القسط الثابت للأصول التالية:

الأصول المعنوية المشتراة



- **النسبة:** 10% من تكلفة الشراء أو التطوير.
- **الطريقة:** قسط ثابت سنوياً.
- **تشمل:** شهرة النشاط، براءات الاختراع، حقوق الملكية الفكرية، والعلامات التجارية (مادة 33 (مادة 33 لائحة).

المباني، المنشآت، السفن، والطائرات



- **النسبة:** 5% من تكلفة الشراء أو الإنشاء أو التطوير.
- **الطريقة:** قسط ثابت سنوياً.

أصول لا تُهلك: لا يُحسب إهلاك للأرض، الأعمال الفنية، الآثار، المجوهرات، والأصول غير القابلة للاستهلاك بطبيعتها.

أساسيات الإهلاك (2): نظام أساس الإهلاك للأصول الأخرى

المادة 25 تطبق نظام "أساس الإهلاك" (طريقة الرصيد المتناقص) على فئتين من الأصول:

- **الفئة الأولى:** الحاسبات الآلية ونظم المعلومات والبرامج: 50% سنوياً من أساس الإهلاك.
- **الفئة الثانية:** جميع أصول النشاط الأخرى: 25% سنوياً من أساس الإهلاك.

أساس الإهلاك = رصيد أول المدة + (تكلفة الأصول المضافة + تكاليف التطوير) - (قيمة بيع الأصول المتصرف فيها + التعويضات)

قواعد خاصة للرصيد

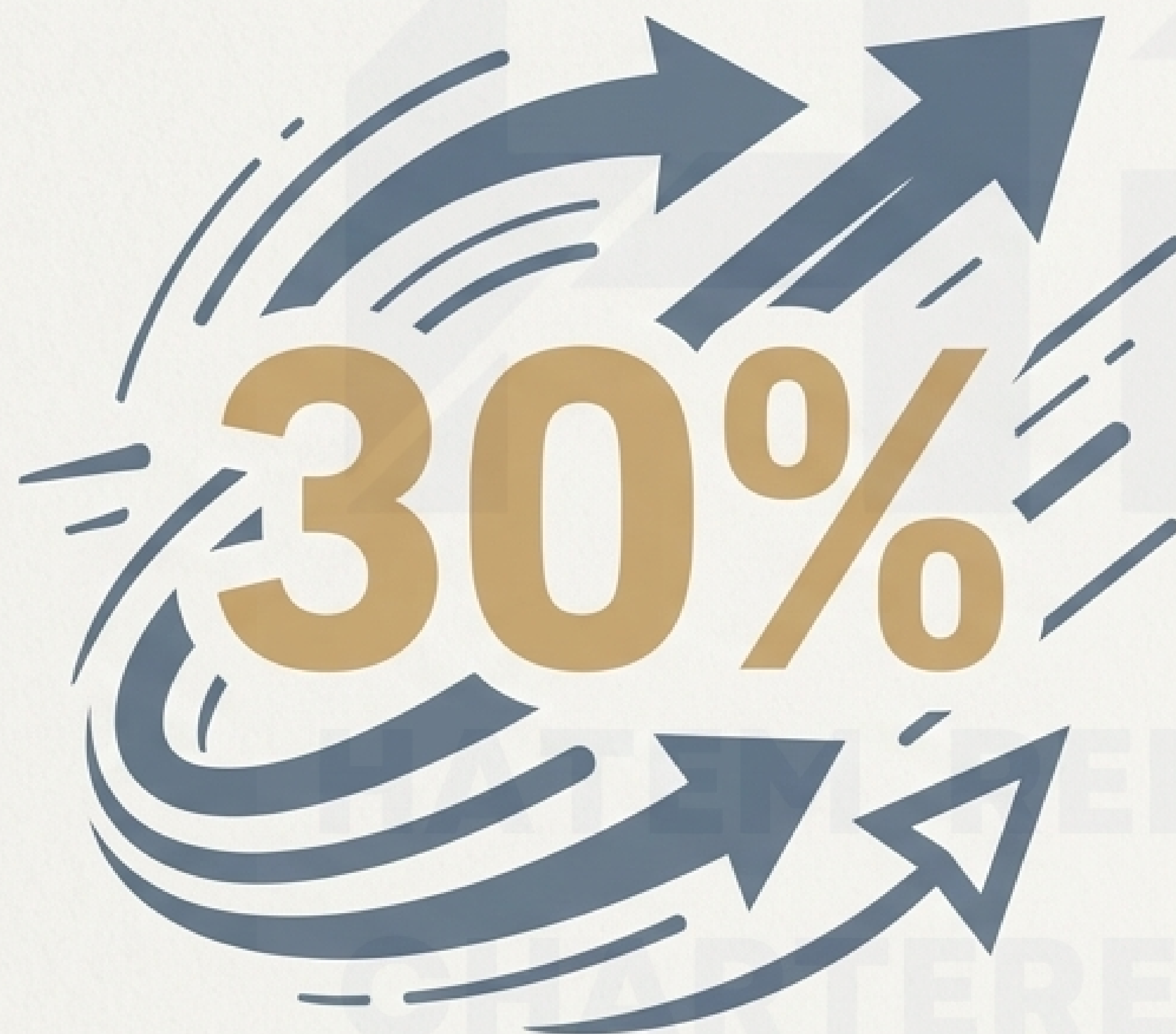


إذا كان الرصيد 10,000 جنيه فأقل: يُحمل يُحمل الرصيد بالكامل كتكلفة واجبة الخصم في نفس السنة.

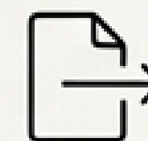


إذا كان الرصيد سالباً: يُضاف الرصيد بالكامل إلى أرباح النشاط.

ميزة تنافسية: الإهلاك المُعجّل للآلات والمعدات الإنتاجية



المادة 27 تمنح الممولين ميزة **خصم نسبة 30%** من تكلفة الآلات والمعدات المستخدمة في الإنتاج، سواء كانت جديدة أو مستعملة.



طلب الميزة

«يجوز بناءً على طلب الممول».





الخصم الأول

تُخصم نسبة الـ30% **مرة واحدة** في أول فترة ضريبية يتم فيها استخدام الأصل.





حساب أساس الإهلاك العادي

يتم حساب أساس الإهلاك (الـ50% أو 25%) على التكلفة المتبقية **بعد** خصم نسبة الـ30%.



شرط أساسي

لتطبيق هذه الميزة، يجب أن يكون لدى الممول دفاتر وحسابات منتظمة.

إدارة الصعوبات: معالجة الديون المعدومة وترحيل الخسائر

الديون المعدومة (المادة 28)

شروط الخصم:

- أن تكون المنشأة لديها حسابات منتظمة.
- أن يكون الدين مرتبطاً بنشاط المنشأة.
- أن يكون المبلغ قد سبق إدراجه ضمن حسابات المنشأة.
- أن تكون المنشأة قد اتخذت إجراءات جادة لتحصيله بعد 18 شهراً من تاريخ استحقاقه (مثل صدور حكم قضائي).

ملاحظة: إذا تم تحصيل الدين لاحقاً، يدرج ضمن إيرادات سنة التحصيل.

ترحيل الخسائر (المادة 29)



القاعدة العامة: إذا انتهت السنة بخسارة، تخصم من أرباح السنة التالية.

المدة: يمكن ترحيل الخسارة المتبقية سنوياً لمدة أقصاها **خمس سنوات**.

قاعدة خاصة (مادة 29 مكرر): الخسائر الرأسمالية من بيع الأوراق المالية يتم ترحيلها لمدة **ثلاث سنوات** فقط وتُخصم من الأرباح الرأسمالية فقط.

مبدأ الحياد: تسعير المعاملات بين الأشخاص المرتبطين

(المادة 30): إذا تمت معاملات تجارية أو مالية بين أشخاص مرتبطين بشروط تختلف عن معاملات غير المرتبطين (بهدف خفض الوعاء الضريبي)، يحق لمصلحة الضرائب تحديد الربح الخاضع للضريبة على أساس «السعر المحايد».



طرق تحديد السعر المحايد (مادة 39 لائحة):

1. طريقة السعر الحر المقارن.
2. طريقة التكلفة الإجمالية مضافاً إليها هامش ربح.
3. طريقة سعر إعادة البيع.
4. طريقة تقسيم الأرباح.
5. طريقة هامش صافي ربح المعاملات.

Practical Note

يمكن للممول الاتفاق مسبقاً مع المصلحة (Advance Pricing Agreement) على الطريقة التي سيتبعها لتحديد السعر المحايد.

خط النهاية: أبرز الإعفاءات الضريبية للأنشطة التجارية والصناعية

المادة 31 تعفي أرباح بعض الأنشطة من الضريبة لدعم قطاعات محددة:

المشروعات الممولة من الصندوق الاجتماعي للتنمية

- **المدة:** 5 سنوات من بدء النشاط.
- **الشروط:** إمساك دفاتر منتظمة، أن يكون المشروع منشأة فردية.
- **الحد الأقصى للإعفاء:** يُحسب في حدود نسبة التمويل إلى رأس المال المستثمر، وبما لا يجاوز 50% من الربح السنوي أو 50,000 جنيه، أيهما أقل.

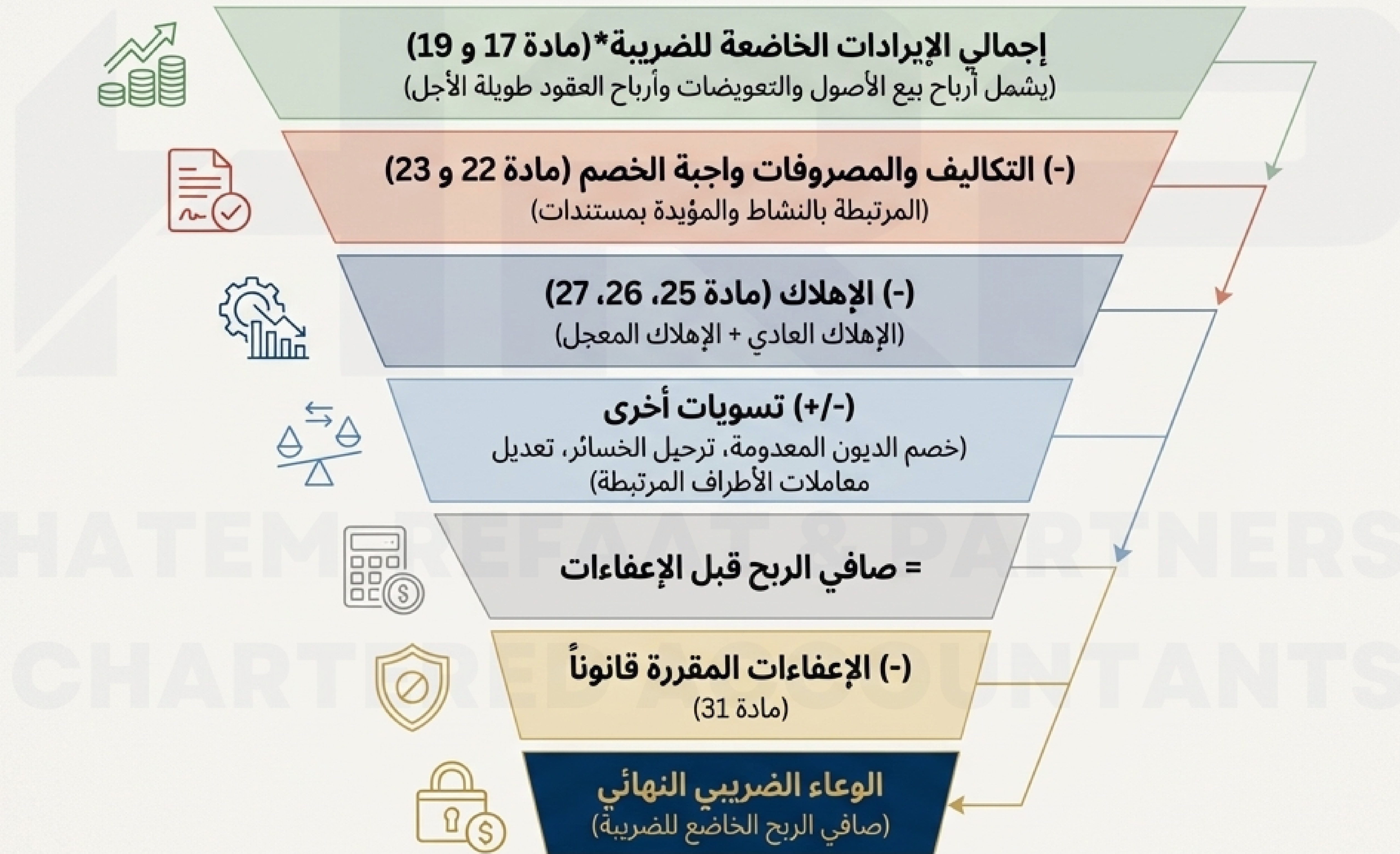
إعفاءات للأشخاص الطبيعيين

- عوائد الودائع وحسابات التوفير بالبنوك وصناديق البريد.
- عوائد شهادات الاستثمار والادخار والأوراق المالية الصادرة عن البنك المركزي.

لمدة 10 سنوات من بدء النشاط

- أرباح منشآت استصلاح أو استزراع الأراضي.
- أرباح منشآت الإنتاج الداجني، تربية النحل، حظائر تربية المواشي **وتسمينها، ومشروعات مصايد ومزارع الأسماك.**

خريطة الوعاء الضريبي: من الإيرادات إلى صافي الربح الخاضع للضريبة



دليل ضريبة الدخل للمهى للمهن غير التجارية في مصر

رحلة تفصيلية لحساب وعائك الضريبي وفقًا
وفقًا لآخر التعديلات القانونية

قانون الضريبة على الدخل رقم 91 لسنة 2005 وتعديلاته

كيف يتم حساب صافي إيرادك الخاضع للضريبة؟



صافي الوعاء الضريبي

=



الإعفاءات المقررة قانونًا

−



التكاليف والمصروفات واجبة الخصم

−



إجمالي الإيرادات

تبدأ الرحلة بتحديد إجمالي إيراداتك، ثم نطرح منها كافة التكاليف والمصروفات المسموح بها، وأخيرًا نطبق الإعفاءات الضريبية للوصول إلى المبلغ النهائي الذي تُحتسب عليه الضريبة. هذا الدليل سيأخذك خطوة بخطوة خلال هذه العملية.

من هم الخاضعون لضريبة المهن غير التجارية؟

وفقًا للمادة 32، تسري هذه الضريبة على كل من يمارس مهنة أو نشاطًا غير تجاري بصفة مستقلة، ويكون العمل هو العنصر الأساسي فيه.



1. أصحاب المهن الحرة في مصر

كل من يمارس مهنة حرة (مثل الأطباء والمحامين والمهندسين والمحاسبين) داخل مصر.



2. من يمارس النشاط من الخارج

إذا كانت مصر هي المركز الرئيسي لمزاولة نشاطك المهني، فإن إيراداتك المحققة في الخارج تخضع للضريبة أيضًا.



3. أصحاب حقوق الملكية الفكرية

الدخل الناتج عن بيع أو استغلال حقوق الملكية الفكرية (مثل المؤلفين والمخترعين).



4. أي مهنة أو نشاط آخر

أي إيرادات ناتجة عن مهن أو أنشطة أخرى لم يرد ذكرها صراحة في القانون.

1. الخطوة الأولى: تحديد إجمالي الإيرادات

يشمل إجمالي الإيراد كافة المبالغ التي تحصل عليها نتيجة لمزاولة مهنتك، وليس فقط الأتعاب المباشرة.

إجمالي الإيرادات



عائدات التصرف في الأصول المهنية:

الأرباح الرأسمالية الناتجة عن بيع أي أصل من أصول المهنة (مثل الأجهزة، الأثاث، أو حتى السيارة المستخدمة في العمل).



الإيرادات من العمليات المختلفة:

الأتعاب والعوائد الناتجة عن ممارسة النشاط المهني الأساسي.



مبالغ إغلاق المكتب:

أي مبالغ محصلة نتيجة الإغلاق النهائي للمكتب.

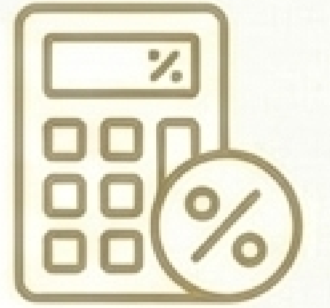


عائدات نقل الخبرات أو التنازل عن المكتب: المبالغ

المحصلة مقابل التنازل عن مكتب مزاولة المهنة (كليًا أو جزئيًا)، أو مقابل تدريب واستشارات لجهات أخرى.

2. الخطوة الثانية: خصم التكاليف - اختر مسارك

هل تمسك دفاتر وحسابات منتظمة؟ إجابتك تحدد طريقة خصم مصروفاتك.



المسار الثاني: عدم إمساك دفاتر منتظمة

يتم خصم نسبة ثابتة ومبسطة من **إجمالي إيراداتك كمصروفات حكمية.**

لمن؟: لمن يفضل طريقة حساب أسهل أو لا يمتلك نظامًا محاسبيًا مفصلاً.



المسار الأول: إمساك دفاتر منتظمة

يتيح لك هذا المسار **خصم جميع** التكاليف والمصروفات الفعلية واللازمة لمزاولة المهنة، بشرط أن تكون مؤيدة بالمستندات.

لمن؟: لمن لديه نظام محاسبي دقيق وموثق.

المسار الأول

تفاصيل التكاليف الفعلية واجبة الخصم

> يخصم من إجمالي إيراد الممول جميع التكاليف والمصروفات اللازمة لتحقيق الإيراد من واقع الصابات المنتظمة المؤيدة بالمستندات.

أمثلة شائعة للتكاليف القابلة للخصم:

- إيجار المكتب أو العيادة
- مرتبات المساعدين والموظفين
- فواتير الكهرباء والمياه والإنترنت
- مصاريف الأدوات المكتبية والمهنية
- تكاليف السفر والانتقالات المتعلقة بالعمل
- إهلاك الأصول المهنية

- **اللزومية:** أن تكون التكاليف ضرورية لمزاولة لمزاولة المهنة أو النشاط.
- **الحقيقة والتوثيق:** أن تكون حقيقية ومؤيدة بالمستندات (فواتير، إيصالات، عقود).
- **الاستثناء:** يسمح القانون بخصم بعض التكاليف التي لم يجر العرف على إثباتها بمستندات، وفقًا لما تحدده اللائحة التنفيذية.

تكاليف خاصة إضافية واجبة الخصم

بالإضافة إلى المصروفات العامة، نصت المادة 33 على خصم تكاليف محددة أخرى:



1. رسوم القيد والاشتراكات السنوية:
وتشمل رسوم مزاولة المهنة المدفوعة للنقابات والجهات الرسمية.



2. الضرائب المدفوعة:
أي ضرائب يؤديها الممول بمناسبة مباشرة المهنة (مثل الضريبة العقارية على مقر العمل)، **باستثناء** ضريبة الدخل نفسها.



3. اشتراكات معاشات النقابة:
المبالغ التي تدفعها لنقابتك كنظام خاص بالمعاشات.



4. أقساط التأمين على الحياة والتأمين الصحي:
على الممول لمصلحته ومصلحة زوجه وأولاده القصر.

توضيح هام: سقف خصم أقساط التأمين واشتراكات المعاشات

المشرّع وضع حداً أقصى لمجموع ما يتم خصمه من أقساط التأمين (على الحياة والصحي) واشتراكات معاشات النقابة.

[مبلغ الخصم المسموح به] = الأقل بين { 15% × صافي الإيراد السنوي] أو [10,000 جنيه مصري] }

الحالة ب

إذا كان صافي إيرادك السنوي 60,000 جنيه.

15% من صافي الإيراد = 9,000 جنيه.

الحد الأقصى القانوني = 10,000 جنيه.

الخصم المسموح به هو 9,000 جنيه.

الحالة أ

إذا كان صافي إيرادك السنوي 200,000 جنيه.

15% من صافي الإيراد = 30,000 جنيه.

الحد الأقصى القانوني = 10,000 جنيه.

الخصم المسموح به هو 10,000 جنيه فقط.

لا يجوز تكرار خصم هذه المبالغ من أي مصدر دخل آخر خاضع للضريبة.

المسار الأول

خصم التبرعات والإعانات

يمكنك خصم التبرعات المدفوعة لجهات محددة، ولكن بحدود مختلفة.



2. التبرعات للجمعيات الأهلية ودور العلم

الجهات: الجمعيات والمؤسسات الأهلية المصرية المشهرة، دور العلم، المستشفيات الخاضعة لإشراف الحكومة، ومؤسسات البحث العلمي المصرية.

حد الخصم: تخصم بما لا يجاوز 10% من صافي الإيراد السنوي.



1. التبرعات للحكومة والجهات العامة

الجهات: الحكومة، وحدات الإدارة المحلية، والأشخاص الاعتبارية العامة.

حد الخصم: تخصم بالكامل، بما لا يجاوز صافي الإيراد السنوي. (تصل إلى 100% من صافي الإيراد).

لا يجوز خصم ذات التبرعات من أي إيراد آخر خاضع للضريبة.

الخصم الحُكمي (لغير الممسكين بدفاتر منتظمة)

في حالة عدم إمساك دفاتر منتظمة، يتم خصم نسبة 10% من إجمالي الإيرادات مقابل جميع التكاليف والمصروفات.

إجمالي الإيرادات

× 10%

إجمالي المصروفات المخصومة

- **شامل:** هذه النسبة تغطي **جميع** التكاليف والمصروفات، ولا يجوز خصم أي مبالغ أخرى.
- **بسيط:** لا حاجة لتقديم مستندات أو فواتير للمصروفات.
- **أساس الحساب:** النسبة تحسب من **إجمالي الإيراد** وليس من صافي الإيراد.

ملخص المرحلة: حساب صافي الإيراد قبل الإعفاءات



الآن بعد أن قمنا بخصم كافة التكاليف والمصروفات المسموح بها، وصلنا إلى "صافي الإيراد". هذه هي النتيجة قبل تطبيق الخطوة الأخيرة والأهم: الإعفاءات الضريبية المقررة قانونًا.

3 الخطوة الثالثة: تطبيق الإعفاءات الضريبية

بعد تحديد صافي الإيراد، يمنح القانون إعفاءات كاملة أو جزئية لبعض الفئات والأنشطة لتشجيعها لتشجيعها ودعمها. هل تنطبق عليك أي منها؟



المؤلفون والمترجمون: عن إيرادات تأليف وترجمة الكتب والمقالات.



أعضاء هيئة التدريس: عن مؤلفاتهم الموجهة للطلاب.



الفنانون التشكيليون: عن إنتاجهم الفني.



أصحاب المهن الحرة الجدد: إعفاء مؤقت في بداية مزاولة المهنة.

تفاصيل الإعفاءات: المبدعون والأكاديميون

المؤلفون والمترجمون



الإعفاء: إيرادات تأليف وترجمة الكتب والمقالات الدينية والعلمية والثقافية والأدبية.

شرط أساسي: لا يسري الإعفاء إذا تم بيع المؤلف أو الترجمة لإخراجه في صورة مرئية (فيلم، مسلسل) أو صوتية (كتاب صوتي، برنامج).

أعضاء هيئة التدريس



الإعفاء: إيراداتهم من مؤلفاتهم ومصنفاتهم التي تُطبع لتوزيعها على الطلاب.

شرط أساسي: الالتزام بالنظم والأسعار التي تضعها الجامعات والمعاهد. الإخلال بالشرط يُخضع الإيراد للضريبة.

الفنانون التشكيليون



الإعفاء: إيرادات أعضاء نقابة الفنانين التشكيليون من إنتاج مصنفات فنون التصوير والنحت والحفر.

تفاصيل الإعفاءات: أصحاب المهن الحرة الجدد

دعمًا لبدايات المسار المهني، يمنح القانون إعفاءً مؤقتًا بشروط محددة.

لمن؟

أصحاب المهن الحرة المقيدون كأعضاء عاملين في نقاباتهم، عند مزاولة المهنة لأول مرة.

قيمة الإعفاء

50,000

جنيه سنويًا

يعفى صافي الإيرادات بحد أقصى (إذا تجاوز صافي الإيراد هذا الحد، يخضع المبلغ الزائد فقط للضريبة).

مدة الإعفاء

ثلاث سنوات

من تاريخ بدء مزاولة المهنة

شروط وتعديلات هامة

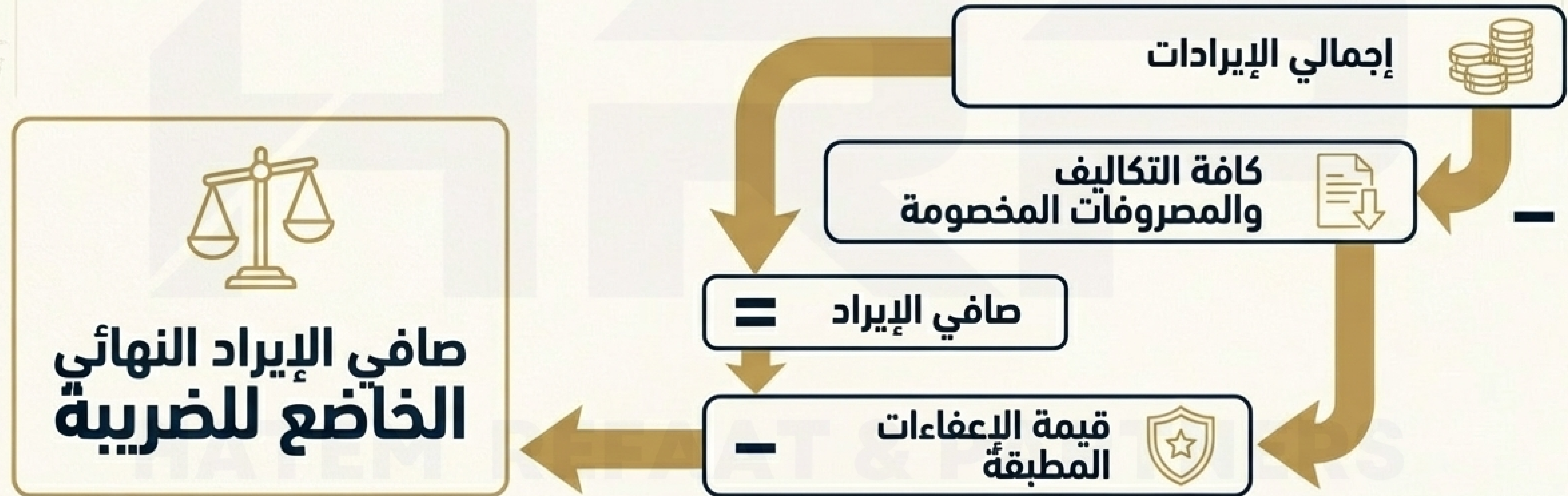


التجنيد والتدريب: تُضاف فترات أداء الخدمة العسكرية أو العامة أو التمرين الإلزامي إلى مدة الإعفاء.



الخريجون القدامى: تخفض مدة الإعفاء إلى **سنة واحدة** فقط لمن يزاول المهنة لأول مرة بعد مرور أكثر من 15 عامًا على تخرجه.

الرحلة الكاملة: معادلة حساب وعائك الضريبي النهائي



باتباع هذه الخطوات المنهجية، يمكنك تحويل نصوص القانون المعقدة إلى عملية حسابية واضحة ودقيقة. ابدأ بإجمالي إيراداتك، اطرح مصروفاتك بالطريقة الصحيحة، ولا تنسَ تطبيق الإعفاءات التي تستحقها للوصول إلى وعائك الضريبي الصحيح.

تم إعداد هذا الدليل للاسترشاد العام ولا يغني عن استشارة متخصص في الضرائب.

ضريبة الثروة العقارية: الدليل الشامل وفقًا لأحدث التعديلات

تحليل معمق للمواد من 37 إلى 46 من قانون الضريبة على الدخل رقم 91 لسنة 2005

ما هي إيرادات الثروة العقارية الخاضعة للضريبة؟

ينظم القانون الضريبة على إيرادات الثروة العقارية من خلال ركنين أساسيين:

ضريبة الإيرادات الإيجارية (الدخل المتكرر)

- تفرض على إيرادات تأجير الوحدات.
- تنظمها المواد 37، 39، و41.

ضريبة التصرفات العقارية (الحدث الواحد)

- تفرض عند نقل ملكية العقار.
- تنظمها المادة 42 بشكل أساسي.

يركز هذا الدليل على المواد السارية فقط، حيث تم إلغاء الأحكام القديمة الخاصة بالأراضي الزراعية بموجب قانون الضريبة على العقارات المبنية رقم 196 لسنة 2008.

الركن الأول: ما هي أنواع الإيجارات الخاضعة للضريبة؟

وفقًا للمادتين 37 و41، تسري الضريبة على الإيرادات الناتجة عن:

أي وحدة مفروشة أو جزء منها

سواء كانت معدة للسكن، أو لمزاولة نشاط تجاري، تجاعي، أو صناعي أحين، أو صناعي، أو مهنة غير تجارية، أو لأي غرض آخر.

العقارات المؤجرة وفقًا لأحكام القانون المدني

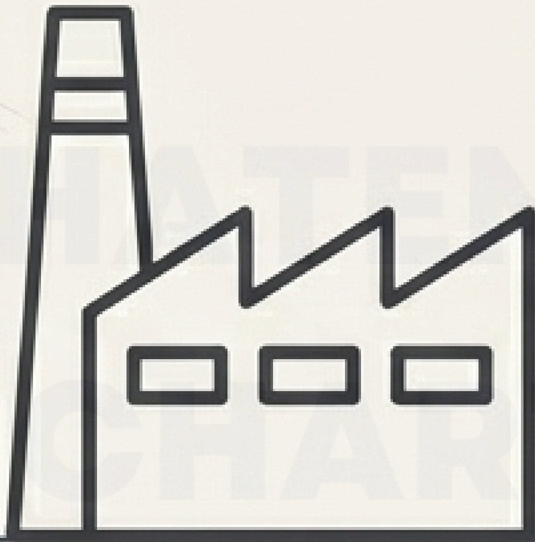
يشمل ذلك الوحدات غير المفروشة.



للسكن



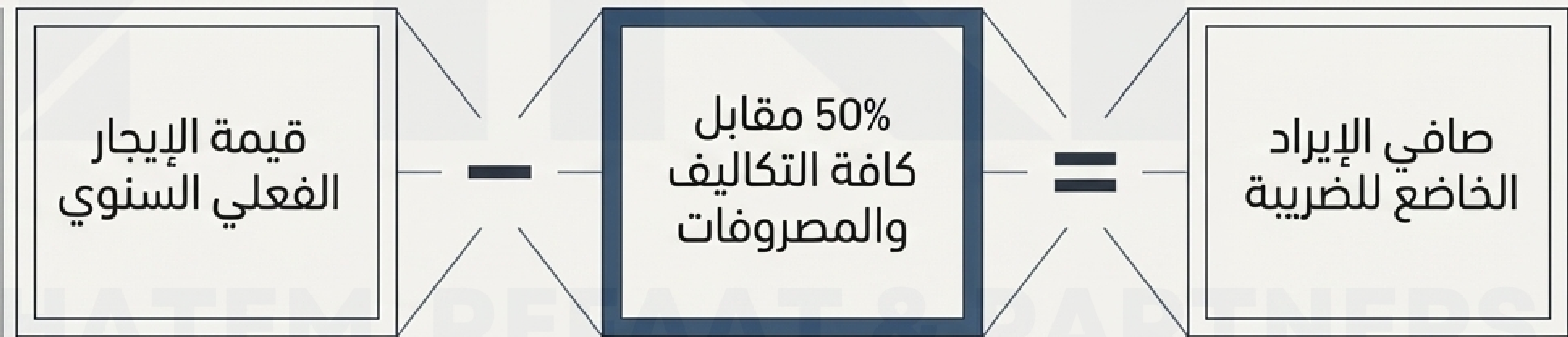
تجاري/مهني



صناعي

كيف يتم حساب الإيراد الخاضع للضريبة من الإيجار؟

تحدد المادتان 39 و41 وعاء الضريبة بشكل مبسط. يتم خصم نسبة ثابتة مقابل جميع التكاليف والمصروفات، بغض النظر عن قيمتها الفعلية.



نقطة رئيسية*: الخصم بنسبة 50% هو خصم حكمي وثابت، ولا يتطلب تقديم أي مستندات لإثبات المصروفات الفعلية.

الركن الثاني: ما هي ضريبة التصرفات العقارية؟

تفرض المادة 42 ضريبة مقطوعة على عمليات نقل الملكية.



السعر: 2.5. (ثابت وبغير أي تخفيض).



الوعاء: تُفرض على إجمالي قيمة التصرف دون خصم أي تكاليف.



النطاق: تسري على العقارات المبنية أو الأراضي المعدة للبناء داخل كردون المدن (عدا القرى).

2.5%



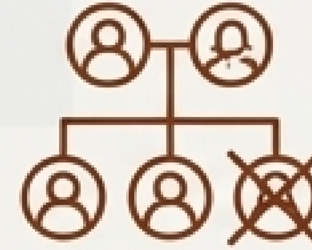


ما هي التصرفات التي تعتبر "تصرفًا عقاريًا" خاضعًا للضريبة؟

وفقًا للمادة 42، لا يقتصر "التصرف" على البيع فقط، بل يشمل أيضًا:



البيع، سواء كان العقد مُشهرًا أم لا.



الوصية، التبرع، أو الهبة**لغير الأصول أو الأزواج أو الفروع.**



تقرير حق انتفاع على العقار.



التأجير لمدة تزيد على خمسين عامًا.

هل توجد استثناءات من ضريبة التصرفات العقارية؟

نعم، تستثني المادة 42 الحالات التالية من الخضوع للضريبة:

- **البيوع الجبرية** (إدارية كانت أو قضائية).
- **نزع الملكية** للمنفعة العامة أو للتحسين.
- **التصرف بالتبرع** أو **الهبة** للحكومة أو وحدات الإدارة المحلية أو الأشخاص الاعتبارية العامة.





استثناء استثماري هام

تقديم العقار كحصة عينية في رأسمال شركة مساهمة.

الشرط: عدم التصرف في الأسهم المقابلة لهذه الحصة لمدة خمس سنوات.

ما هي إجراءات سداد ضريبة التصرفات العقارية؟

تحدد المادة 42 التزامات واضحة لسداد الضريبة.



الملتزم بالسداد: المتصرف (البائع أو من في حكمه).

الموعد النهائي: خلال 30 يومًا من تاريخ التصرف.

في حالة التأخير: يسري مقابل التأخير المنصوص عليه في المادة (110) اعتبارًا من **اليوم التالي** لانتهاء المدة المحددة.

دور الشهر العقاري: تمتنع مكاتب الشهر العقاري عن شهر العقار أو تقديم الخدمة ما لم يقدم صاحب الشأن ما يفيد سداد الضريبة.

كيف تتكامل ضريبة الثروة العقارية مع "الضريبة العقارية"؟

توضح المادة 45 وجود علاقة مباشرة بين الضريبتين:



- **القاعدة:** يُستنزل ما سدده
- ما سدده الممول من "الضريبة العقارية" السنوية من وعاء ضريبة الدخل المستحقة على إيرادات الإيجار لنفس العقار.
- **الحد الأقصى:** يجب ألا يزيد مبلغ الخصم على إجمالي ضريبة الدخل المستحقة على هذا الإيراد.

ماذا عن العقارات المملوكة للشركات؟

تنص المادة 46 على حكم خاص يستثني الشركات من قاعدة الخصم الثابتة:

فرد



Taxable Income = 50% – [Rent]

لا يسري حكم الخصم بنسبة 50% (المادة 39) على العقارات التي تمثل جزءًا من أصول منشأة أو شركة.

شركة



[إجمالي الأرباح (شاملة الإيجار)) — [المصروفات الفعلية الموثقة] = الربح الخاضع للضريبة

في هذه الحالة، تُدرج الإيرادات الإيجارية ضمن الأرباح التجارية والصناعية للشركة، ويتم خصم التكاليف والمصروفات الفعلية والمؤيية والمؤيدة بمستندات، وتخضع الأرباح الصافية للشركة للضريبة ككل.

خلاصة القواعد الأساسية لضريبة الثروة العقارية

إيرادات الإيجار

تخضع 0% من قيمة الإيجار الفعلي للضريبة بالنسبة للأفراد، كخصم حكمي مقابل كافة التكاليف.

التصرفات العقارية

ضريبة مقطوعة بنسبة 2.5% على إجمالي قيمة البيع، تُسدد خلال 30 يومًا من تاريخ التصرف.

التكامل الضريبي

"الضريبة العقارية" المسددة تُخصم من ضريبة الدخل المستحقة على إيرادات الإيجار.

حالة الشركات

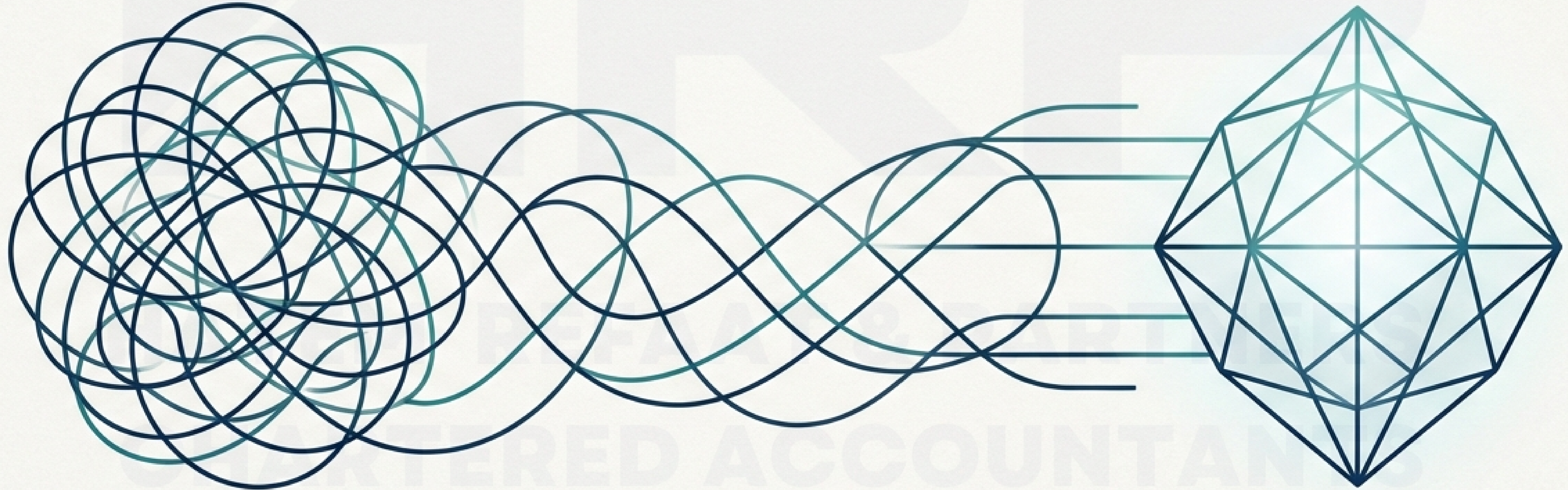
لا تطبق قاعدة الخصم 50% على الشركات، بل تخضع الإيرادات لقواعد ضريبة أرباح الأشخاص الاعتبارية.

شكرًا لكم

للأسئلة والمناقشة

فك شفرة ضريبة توزيعات الأرباح في مصر

دليل شامل للمستثمرين والمختصين وفقًا لآخر التعديلات التشريعية



مستند إلى أحكام قانون الضريبة على الدخل رقم 91 لسنة 2005 ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما.

الأسئلة الأساسية التي سنجيب عليها



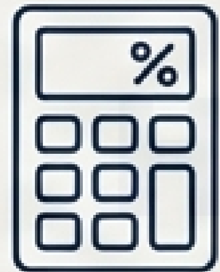
ما هو نطاق الضريبة؟

على أي إيرادات تُفرض الضريبة؟ ومن هو الخاضع لها؟



متى تستحق الضريبة؟

ما هي الواقعة التي ينشأ عنها الالتزام الضريبي؟



كيف تُحسب الضريبة؟

ما هو وعاء الضريبة، وما هي الأسعار المطبقة على المصادر المختلفة؟



كيف يتم تحصيلها؟

ما هي آلية الخصم من المنبع والتوريد للمصلحة؟ وماذا عن التوزيعات الأجنبية؟

ما هي الإيرادات الخاضعة للضريبة؟

تخضع للضريبة

- توزيعات الأرباح عن الأسهم والحصص من شركات الأموال والأشخاص (بما في ذلك الشركات المدنية).
- التوزيعات من الشركات المقامة بنظام المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة.
- أرباح وعوائد صناديق الاستثمار (أدوات دين، رأس مال مخاطر، أسهم، عقاري، قابضة).
- تُطبق سواء تحققت التوزيعات في مصر أو في الخارج.

لا تخضع للضريبة

- التوزيعات التي تتم في صورة أسهم مجانية.

المادة 46 مكرر

من هو الخاضع للضريبة؟



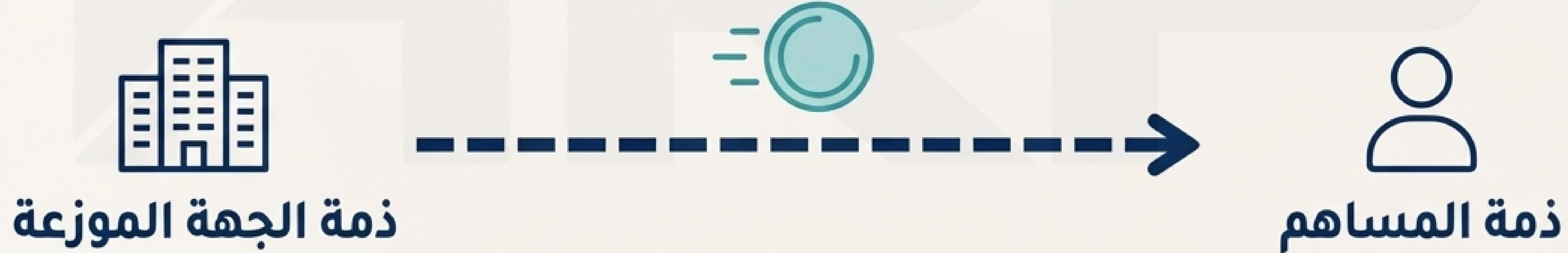
الشخص الطبيعي المقيم في مصر.

- تسري الضريبة على كل توزيعات الأرباح التي يحصل عليها الشخص الطبيعي المقيم.
- يشمل ذلك التوزيعات من مصدر في مصر ومن مصدر في الخارج.
- لا يفرق القانون بين المستثمر الذي يزاول نشاطًا تجاريًا أو صناعيًا وذاك الذي لا يزاول أي نشاط آخر.

المادة 46 مكرر, المادة 46 مكرر 1

متى تُعتبر الضريبة مستحقة؟ تحديد الواقعة المنشئة للضريبة

تُعتبر الواقعة المنشئة للضريبة هي **وضع التوزيعات تحت تصرف المساهم.**



اللحظة الحاسمة هي نقل الأرباح من ذمة الجهة الموزعة إلى ذمة المساهم.

لا يهم من اتخذ قرار التوزيع (مجلس الإدارة، الجمعية العمومية، أو أي سلطة مختصة).

التوزيعات المؤقتة تأخذ نفس الحكم وتخضع للضريبة عند وضعها تحت تصرف المساهم.

المادة 52 مكرر

كيف يتم تحديد وعاء الضريبة؟

يتحدد وعاء الضريبة بكامل مبلغ توزيعات الأرباح التي تقررها السلطة المختصة بالتوزيع، بالتوزيع، **وذلك دون خصم أية تكاليف.**



تحديث هام (قانون 199 لسنة 2020)

- تم إلغاء الإعفاء الذي كان مقررًا للشريحة الأولى من التوزيعات التي لا تتجاوز 10,000 جنيه سنويًا للشخص الطبيعي الذي لا يزاول نشاطًا خاضعًا للضريبة.
- **الوضع الحالي:** تخضع كامل التوزيعات للضريبة من الجنيه الأول.

المادة 46 مكرر 1, المادة 46 مكرر 2

ما هي أسعار الضريبة على التوزيعات من مصدر في مصر؟

سعر الضريبة (للشخص الطبيعي المقيم)	مصدر التوزيعات
10%	**أوراق مالية غير مقيدة** في بورصة الأوراق المالية المصرية
5%	**أوراق مالية مقيدة** في بورصة الأوراق المالية المصرية

الأسعار المذكورة هي أسعار قطعية ونهائية، يتم تطبيقها على إجمالي التوزيعات دون خصم أي تكاليف.

المادة 46 مكرر 2

وماذا عن أرباح وعوائد صناديق الاستثمار؟

أسعار خاصة تطبق على عوائد الصناديق المنشأة وفقًا لقانون سوق رأس المال.

- صناديق الاستثمار في أدوات الدين
- صناديق وشركات رأس المال المخاطر
- صناديق الاستثمار في الأسهم
- صناديق الاستثمار العقاري
- الصناديق القابضة

نوع المستثمر	سعر الضريبة
الأشخاص الطبيعيون	5%
الأشخاص الاعتبارية	15%

المادة 46 مكرر 2 (معدلة بالقانون 30 لسنة 2023)

كيف يتم تحصيل الضريبة على التوزيعات المحلية؟

آلية الخصم من المنبع





الموعد النهائي للتوريد: في موعد أقصاه خمسة أيام عمل من بداية الشهر التالي للشهر الذي تم فيه التحصيل.

المادة 46 مكرر 2

ماذا عن التوزيعات المحققة من مصدر في الخارج؟

التوزيعات الأجنبية التي يحصل عليها الشخص الطبيعي المقيم **تخضع للضريبة في مصر.**



يطبق سعر الضريبة العام البالغ **10%** على هذه التوزيعات.

لتجنب الازدواج الضريبي، يمنح القانون الحق في **خصم الضريبة الأجنبية** المسددة في الخارج.

المادة 52 مكرر 1

آلية عمل خصم الضريبة الأجنبية

يتم خصم الضريبة الأجنبية المسددة الفعلية، وذلك في حدود الضريبة المصرية المحسوبة على نفس التوزيعات.

الضريبة المصرية المستحقة = قيمة التوزيع الأجنبي × 10%

الخصم المسموح به = الأقل من [الضريبة الأجنبية المدفوعة فعلاً] أو [الضريبة المصرية المصرية المستحقة]

مثال توضيحي

توزيعات من الخارج: 100,000 جنيه.

ضريبة مسددة في الخارج (بواقع 15%): 15,000 جنيه.

الضريبة المصرية المستحقة (100,000 × 10%): 10,000 جنيه.

الخصم المسموح به في مصر: 10,000 جنيه (لأنها أقل من الضريبة الأجنبية المدفوعة).

الضريبة واجبة السداد في مصر: صفر.

المادة 52 مكرر 1, المادة 46 مكرر 6



ما هي التزامات الجهة القائمة بالتوزيع؟

1. حجز وتوريد الضريبة

الالتزام بخصم الضريبة من المنبع وتوريدها للمصلحة في المواعيد المحددة (كما في الشريحة 9).

2. تقديم المستندات

إخطار المصلحة بقرارات توزيع الأرباح (سواء من الجمعية العمومية أو مجلس الإدارة) خلال 30 يومًا من تاريخ صدورها.

3. التزام خاص لشركات الأشخاص

يجب على شركات الأشخاص حجز وتوريد الضريبة المستحقة على الشركاء في موعد أقصاه نهاية الأجل المحدد لتقديم إقرار الشركة الضريبي السنوي.

المادة 52 مكرر

خلاصة ضريبة توزيعات الأرباح في صفحة واحدة

المحور	توزيعات محلية (مقيدة بالبورصة)	توزيعات محلية (غير مقيدة)	توزيعات من الخارج	عوائد صناديق الاستثمار
الخاضع للضريبة	شخص طبيعي مقيم	شخص طبيعي مقيم	شخص طبيعي مقيم	شخص طبيعي مقيم
الوعاء	كامل مبلغ التوزيع	كامل مبلغ التوزيع	كامل مبلغ التوزيع	كامل مبلغ العائد/التوزيع
سعر الضريبة	5%	10%	10%	5%
آلية التحصيل	خصم من المنبع وتوريد	خصم من المنبع وتوريد	سداد من قبل المقيم	خصم من المنبع وتوريد
ملاحظات هامة	سعر مخفض لتشجيع الاستثمار في البورصة.	السعر العام للتوزيعات.	يسمح بخصم الضريبة الأجنبية في حدود الضريبة المصرية.	سعر موحد بغض النظر عن قيد الصندوق في البورصة.
الإعفاء الرئيسي	-	-	الأسهم المجانية	الأسهم المجانية
مرجع قانوني	م. 46 مكرر 2	م. 52 مكرر 1	م. 46 مكرر 2	م. 46 مكرر 2

منظومة العقوبات في قانون ضريبة الدخل

دليل لفهم المخاطر والمسؤوليات بموجب القانون رقم 91 لسنة 2005 وتعديلاته



الإطار القانوني للعقوبات الضريبية

> "مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أي قانون آخر، يعاقب على الجرائم المبينة في المواد التالية بالعقوبات المنصوص عليها فيها." - المادة 131

يقدم هذا العرض تحليلاً منهجياً للعقوبات المنصوص عليها في قانون ضريبة الدخل، مقسماً حسب طبيعة الجريمة وخطورتها.

سنستعرض رحلة تبدأ من أخطر الجرائم (التهرب الضريبي) وتمتد إلى منظومة المسؤولية المحيطة بها، ثم ننتقل إلى المخالفات الإجرائية، ونختتم بفهم التطورات التشريعية التي شكلت المشهد الحالي.





جوهر الجرائم الضريبية: التهرب من أداء الضريبة (المادة 133)

يعتبر الممول متهرباً من أداء الضريبة عند استعماله طرقاً احتيالية لإخفاء أو تقليل الوعاء الخاضع للضريبة.

العقوبات

- **العقوبة الأصلية:** الحبس مدة لا تقل عن 6 أشهر ولا تتجاوز 5 سنوات، وبغرامة تعادل "مثل" الضريبة التي لم يتم أداؤها، أو بإحدى هاتين العقوبتين.
- **في حالة العود (Recidivism):** يُحكم بالحبس والغرامة معاً وجوبياً.

! تعتبر جريمة التهرب من أداء الضريبة **جريمة مخلة بالشرف والأمانة**، مما يترتب عليه عواقب مهنية وقانونية وخيمة تتجاوز العقوبة المالية.

كيف يتم إثبات التهرب؟ الطرق الخمس المحددة قانوناً



إخفاء النشاط

إخفاء نشاط أو جزء منه مما يخضع للضريبة.



تزييف الفواتير

اصطناع أو تغيير فواتير الشراء أو البيع البيع أو غيرها من المستندات لإيهام المصلحة بقلة الأرباح أو زيادة الخسائر.



الإتلاف العمدي

إتلاف السجلات أو المستندات ذات الصلة بالضريبة عمداً قبل انقضاء أجل التقادم.



إخفاء السجلات

تقديم الإقرار على أساس عدم وجود دفاتر مع تضمينه بيانات تخالف ما هو ثابت لديه من دفاتر أو مستندات أخفاها.



السجلات المصطنعة

تقديم الإقرار الضريبي بالاستناد إلى دفاتر أو سجلات أو حسابات أو مستندات مصطنعة مع العلم بذلك.

مسؤولية المحاسب القانوني:
عندما تتجاوز الثقة حدودها (المادة 132)



Target كل محاسب مقيد بجدول المحاسبين والمراجعين قام باعتماد إقرار ضريبي أو وثائق مؤيدة له مع ارتكاب أحد الأفعال التالية.

إخفاء وقائع جوهرية:

إخفاء وقائع علم بها أثناء تأدية مهمته، وكان الكشف عنها ضرورياً لتعبر الحسابات عن حقيقة نشاط الممول.

إخفاء تعديلات مضللة:

إخفاء وقائع تتعلق بتعديل أو تغيير في الدفاتر من شأنه الإيهام بقلة الأرباح أو زيادة الخسائر.

العقوبات

* **العقوبة:** الحبس، وغرامة لا تقل عن 10,000 جنيه ولا تجاوز 100,000 جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين.
* **في حالة العود:** يُحكم بالحبس والغرامة معاً وجوبيًا.

المسؤولية التضامنية: الشريك في الجريمة والديون (المادة 134)

Core Principle: "يُسأل الشريك في الجريمة بالتضامن مع الممول في أداء قيمة الضرائب التي تهرب من أدائها والغرامات المقضي بها في شأنها".

Explanation

* **ماذا يعني التضامن؟':** يحق لمصلحة الضرائب مطالبة الشريك بكامل مبلغ الضريبة المتهرب منها والغرامات، تماماً كما تطالب الممول الأصلي.

* **من هو الشريك؟":** أي شخص يثبت تورطه كمساهم أو محرض أو مساعد في ارتكاب جريمة التهرب الضريبي.



تكلفة عدم الامتثال: غرامات إغفال الخصم والتوريد (المادة 135)



Focus:

هذه المادة، بعد تعديلها بقانون الإجراءات الضريبية الموحد، تركز بشكل أساسي على مخالفة محددة.

The Offense :

الامتناع عن تطبيق نظام استقطاع وخصم وتحصيل وتوريد الضريبة في المواعيد القانونية.

The Penalty :

غرامة مقدارها 25% من المبالغ غير المؤداة.

Note: المخالفات الأخرى التي كانت مدرجة سابقاً في هذه المادة (مثل عدم تقديم الإقرار) أصبحت الآن خاضعة لأحكام قانون الإجراءات الضريبية الموحد رقم 206 لسنة 2020.

واجب الإخطار: عقوبات عدم الإفصاح عن بيانات محددة (المادة 135 مكرر)

**The Obligation

الإخطار بقيمة السلع والمنتجات الصناعية، الحاصلات الزراعية، التعاملات، المبالغ، والإيجارات المنصوص عليها في المواد (59، 59 مكرراً، 59 مكرراً 1، 59 مكرراً 2).

**The Penalties

- **العقوبة الأساسية**

غرامة لا تقل عن 10,000 جنيه ولا تجاوز 50,000 جنيه.

- **فرصة للتخفيف (Mitigation Clause)**

تخفض العقوبة إلى النصف (من 5,000 إلى 25,000 جنيه) في حالة الإخطار بالبيانات قبل سقوط حق المصلحة في المطالبة بالدين بالتقادم.



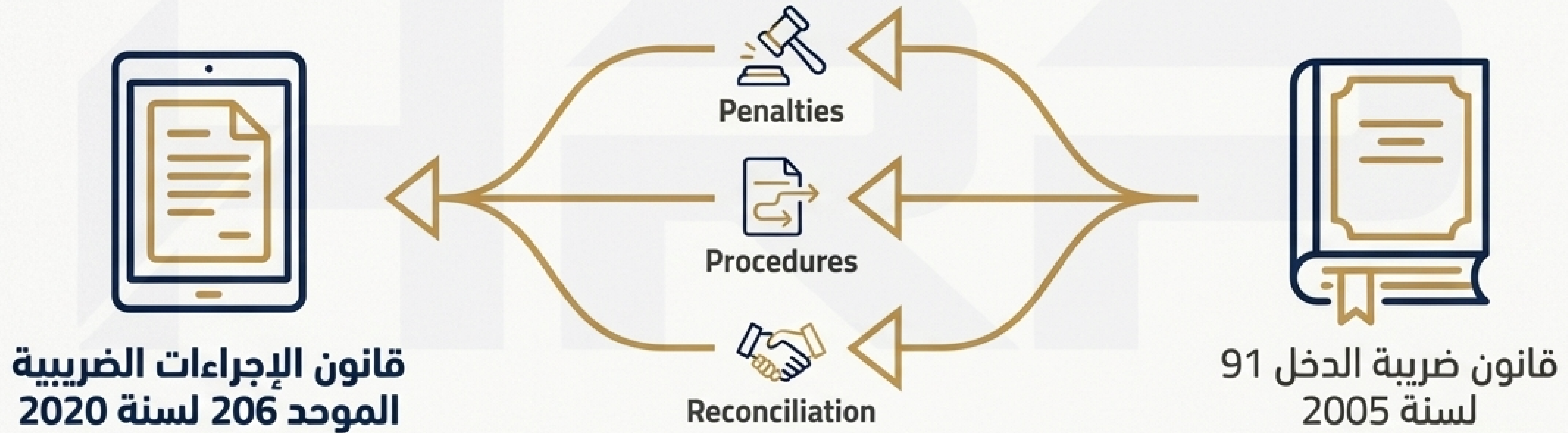
غرامة: 10,000 - 50,000 جنيه

الإخطار قبل التقادم



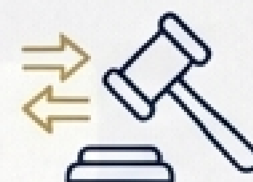
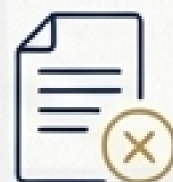
غرامة مخفضة: 5,000 - 25,000 جنيه

فهم التطور التشريعي: المواد الملغاة وأثرها



- **Main Point:** المشهد الضريبي في مصر ديناميكي. العديد من المواد التي كانت **تنظم العقوبات والإجراءات** في **قانون ضريبة الدخل** تم إلغاؤها اعي **إلغاؤها** لتحل محلها أحكام أكثر شمولاً في **"قانون الإجراءات الضريبية الموحد رقم 206 لسنة 2020"**.
- **:Why this is important**
  - يمنع الاعتماد على نصوص قانونية قديمة.
  - يوجه الممولين والمحاسبين إلى القانون الصحيح الواجب التطبيق.
  - يوضح فلسفة المشرّع في توحيد الإجراءات الضريبية.

نظرة إلى الماضي: إلغاء المواد 136, 137, و 138

المادة الملغاة	الموضوع السابق	الوضع الحالي
~~المادة 136~~	عقوبة إدراج الضريبة في الإقرار بأقل من قيمتها النهائية بنسب محددة.	**أُلغيت.** تخضع المخالفات المماثلة لقانون الإجراءات الضريبية الموحد.
~~المادة 137~~	اشتراط طلب كتابي من الوزير لرفع الدعوى الجنائية.	**أُلغيت.** تخضع إجراءات التحريك للدعوى لقانون الإجراءات الضريبية الموحد.
~~المادة 138~~	قواعد وإجراءات التصالح في الجرائم الضريبية.	**أُلغيت.** يخضع التصالح الآن بشكل كامل لقانون الإجراءات الضريبية الموحد.

مصفوفة المخاطر الضريبية: ملخص شامل للعقوبات

الجريمة/المخالفة	السند القانوني	المسؤول الرئيسي	العقوبة الأساسية
التهرب الضريبي	المادة 133	الممول	حبس (6 شهور - 5 سنوات) + غرامة (مثل الضريبة) أو إحداهما. **جريمة** مخلة بالشرف.
إصدار شهادة مخالفة	المادة 132	المحاسب القانوني	حبس + غرامة (10 آلاف - 100 ألف جنيه) أو إحداهما.
المسؤولية التضامنية	المادة 134	الشريك في الجريمة	سداد قيمة الضريبة والغرامات بالتضامن مع الممول.
عدم خصم وتوريد الضريبة	المادة 135	كل من يمتنع	غرامة 25% من المبالغ غير المؤداة.
عدم الإخطار ببيانات	المادة 135 مكرر	كل من يمتنع	غرامة (10 آلاف - 50 ألف جنيه) مع إمكانية التخفيض.

رؤى ختامية: من الامتثال إلى التميز الضريبي

- **الدقة هي خط الدفاع الأول:** إن الحفاظ على دفاتر وسجلات دقيقة ومنتظمة ليس مجرد التزام قانوني، بل هو الحصن الأساسي ضد اتهامات التهرب.
- **المسؤولية مشتركة::** تمتد المخاطر لتشمل الشركاء والمهنيين الماليين؛ فالاختيار الدقيق للمستشارين والشركاء أمر بالغ الأهمية.
- **القانون يتطور:** الإلمام بقانون الإجراءات الضريبية الموحد لم يعد خياراً، بل ضرورة لفهم المشهد الحالي لقواعد التصالح وتحريك الدعوى والمخالفات الإجرائية.
- **الامتثال الاستباقي:** إن الهدف ليس فقط تجنب العقوبات، بل بناء سمعة قوية ونظام مالي سليم يدعم نمو الأعمال بشكل مستدام.



تحولات المشهد الضريبي في مصر: تحليل معمق للقانون رقم 30 لسنة 2023 وتأثيره الاستراتيجي

تعديلات جوهرية ترسم ملامح علاقة جديدة بين الدولة
ودافعي الضرائب، قائمة على الحوكمة والتحفيز والشفافية.



رؤية متكاملة للإصلاح: ثلاث ركائز أساسية تقود التحديث الضريبي



الركيزة الأولى: إعادة هيكلة الحوكمة الضريبية

الوصف: إنشاء مجلس أعلى للضرائب بصلاحيات موسعة لضمان حقوق دافعي الضرائب وتحسين أداء المنظومة.



الركيزة الثانية: تحفيز الامتثال والتحول الرقمي

الوصف: تقديم حوافز مادية لتشجيع استخدام الفواتير الإلكترونية وتوسيع قاعدة الامتثال الطوعي.



الركيزة الثالثة: تعزيز إدارة موارد الخزانة العامة

الوصف: تأكيد آليات أيلولة الحقوق المالية المتقادمة للدولة لضمان الإدارة الفعالة للموارد.

الركيزة الأولى: إعادة هيكلة الحوكمة الضريبية

مجلس أعلى للضرائب بصلاحيات جديدة ورؤية معاصرة



"ينشأ مجلس أعلى للضرائب برئاسة رئيس مجلس الوزراء... ويهدف إلى ضمان حقوق دافعي الضرائب على اختلاف أنواعها ومعاونتهم على الوفاء بالتزاماتهم القانونية."

- المادة 139

نقلة نوعية في الحوكمة: مقارنة بين المجلس الأعلى في للضرائب قبل وبعد التعديل

الآن: الهيكل الجديد (المادة 139)

- **الرئاسة:** رئيس مجلس الوزراء.
- **الهدف:** ضمان حقوق دافعي الضرائب ومعاونتهم على الوفاء بالتزامتهم.
- **الوضع القانوني:** كيان مركزي بصلاحيات محددة وموسعة.
- **الاختصاصات:** 9 اختصاصات رئيسية تركز على السياسات، الحقوق، وتحسين الأداء (سيتم تفصيلها).

سابقاً: الهيكل الملغي (المواد 140 - 146)

- **الرئاسة:** شخصية عامة.
- **الهدف:** ضمان الحقوق وتوجيه الممولين.
- **الوضع القانوني:** شخصية اعتبارية مستقلة.
- **الاختصاصات الملغاة:** تم دمج وتوسيع العديد من المهام في الهيكل الجديد، وإلغاء الأحكام الخاصة بالتشكيل، الاجتماعات، الموارد، والموازنة المستقلة.

تفويض واضح ومحدد: الاختصاصات التسعة للمجلس الأعلى للضرائب

صياغة السياسات والتشريعات

1. إقرار وثيقة حقوق دافعي الضرائب.
2. إبداء الرأي في مشروعات القوانين الضريبية ولوائحها التنفيذية.
3. إعداد دراسات وتقديم اقتراحات لتحسين أداء المصالح الضريبية.

دعم حقوق دافعي الضرائب

4. تلقي وبحث شكاوى وتظلمات دافعي الضرائب والعمل على حلها.
5. توفير المساعدة القانونية والفنية لدافعي الضرائب غير القادرين.
6. معاونة المصالح الضريبية في إعداد أدلة تبصير دافعي الضرائب بحقوقهم والتزاماتهم.

تحسين المنظومة وكفاءتها

7. اقتراح آليات لمعالجة المتأخرات الضريبية.
8. التنسيق مع المجلس الأعلى للاستثمار لتعزيز استخدام الضريبة كمحفز اقتصادي.
9. القياس المستمر لمشروعات الإدارة الضريبية لخفض الطعون والمنازعات.

الركيزة الثانية: تحفيز الامتثال والتحول الرقمي

أدوات جديدة لتشجيع الشمول المالي وتوسيع القاعدة الضرييبية



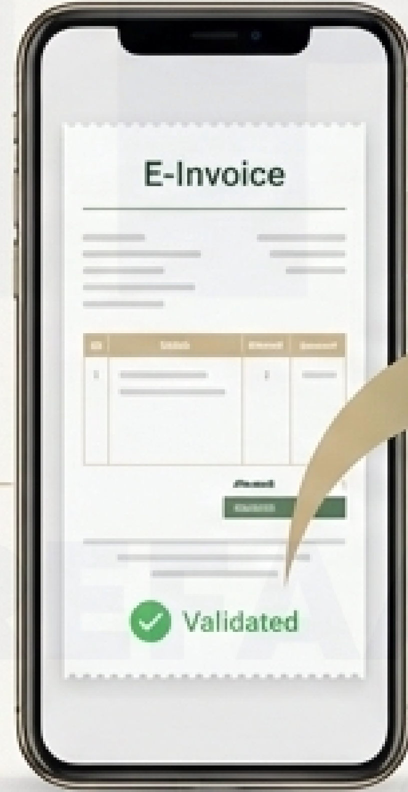
التحول من فرض الالتزام إلى تحفيز الامتثال الطوعي من خلال مكافآت مباشرة وواضحة.

حافز مباشر للرقمنة: مكافأة تصل إلى 5% مقابل استخدام الفواتير الإلكترونية

المادة 149 (مضافة)

آلية الحافز:
استحقاق مبلغ لا يجاوز 5% من الضريبة المستحقة سنوياً.

المستفيد:
الممول من الأشخاص الطبيعيين.



5%

الشرط:
تقديم فواتير وإيصالات إلكترونية.

الأثر الاستراتيجي:

- تشجيع الأفراد والمنشآت الصغيرة على الانضمام لمنظومة الفاتورة الإلكترونية.
- ربط المصلحة المالية للممول مباشرةً بالامتثال الرقمي.
- توفير بيانات دقيقة وفورية لمصلحة الضرائب.

ملاحظة: (يصدر الوزير الضوابط والإجراءات المنفذة لذلك.)

أدوات متكاملة لتوسيع القاعدة الضريبية: الإعفاء مقابل التسجيل

المادة 147 مكرر

الهدف: تشجيع الكيانات غير المسجلة على الدخول في المنظومة الرسمية.

الميزة: إعفاء كامل من ضرائب الدخل والمبيعات عن الفترات السابقة، بالإضافة إلى الغرامات ومقابل التأخير.

الشروط الأساسية للتطبيق

1

أولاً

ألا يكون الشخص قد سبق تسجيله أو خضع لأي شكل من أشكال المراجعة الضريبية.

2

ثانياً

أن يتقدم بطلب للتسجيل وفتح ملف ضريبي خلال 12 شهراً من تاريخ العمل بالقانون.

الركيزة الثالثة: تعزيز إدارة موارد الخزانة العامة

ضمان حقوق الدولة في الأموال المتقادمة وغير المطالب بها



ترسيخ مبدأ السيادة المالية للدولة من خلال آليات واضحة لأيلولة الحقوق المالية المتقادمة.

آلية أيلولة الأموال المتقادمة إلى الخزانة العامة

المادة 147

ما هي الأموال التي تؤول للدولة؟

- أرباح وعوائد الأسهم والسندات.
- الأسهم وحصص التأسيس والسندات نفسها.
- ودائع الأوراق المالية لدى البنوك والمنشآت.
- المبالغ المدفوعة كتأمين لأي شركة أو هيئة.

التزام الشركات والبنوك والجهات الأخرى:

تقديم بيان سنوي

في موعد أقصاه آخر مارس من كل عام، يتضمن جميع الأموال والقيم التي لحقها التقادم خلال السنة السابقة.



توريد المبالغ والقيم

إلى الخزانة العامة خلال 30 يوماً من تاريخ تاريخ تقديم البيان.

ملخص التعديلات الرئيسية وتأثيرها المباشر



الحوكمة الضريبية

التغيير: إعادة تشكيل المجلس الأعلى للضرائب (م. 139) وإلغاء الهيكل القديم (م. 140-146).

التأثير: تركيز السلطة، تعزيز الرقابة، وتوسيع نطاق دعم دافعي الضرائب.



الامتثال والرقمنة

التغيير: استحداث حافز الفاتورة الإلكترونية (م. 149).

التأثير: تشجيع التحول الرقمي، مكافأة الامتثال الطوعي، وزيادة الشفافية.



إدارة موارد الخزانة

التغيير: تأكيد آلية أيلولة الأموال المتقادمة (م. 147).

التأثير: زيادة كفاءة إدارة الموارد المالية للدولة وحماية حقوقها.

ما الذي تعنيه هذه التعديلات للمهنيين والشركات في مصر؟

للشركات وقطاع الأعمال الأعمال

- بيئة ضريبية أكثر استقراراً وتركيزاً على الحقوق من خلال المجلس الأعلى الجديد.
- فرصة مباشرة لخفض العبء الضريبي عبر تبني الفواتير الإلكترونية.
- ضرورة مراجعة الالتزامات المتعلقة بالأموال المتقادمة لتجنب المخالفات.

للمحاسبين والمحامين ومستشاري الضرائب

- المجلس الأعلى للضرائب أصبح جهة محورية جديدة للتواصل والتأثير في السياسات.
- تقديم خدمات استشارية جديدة للعملاء للاستفادة من حافز المادة 149.
- زيادة أهمية الوعي بالإجراءات الرقمية كجزء أساسي من الممارسة المهنية.

للمنظومة الاقتصادية الاقتصادية ككل

- خطوة هامة نحو زيادة الشمول المالي وتقليل حجم الاقتصاد غير الرسمي.
- تعزيز الثقة بين الإدارة الضريبية ومجتمع دافعي الضرائب.

الطريق إلى المستقبل:
منظومة ضريبية أكثر عدالة وكفاءة وشفافية



القانون رقم 30 لسنة 2023 ليس مجرد تعديل تشريعي، بل هو تعبير واضح عن فلسفة جديدة في الإدارة الضريبية المصرية.

فلسفة تقوم على بناء الجسور مع دافعي الضرائب، واستخدام التكنولوجيا لتبسيط الإجراءات، وتأسيس حوكمة رشيدة تضمن حقوق جميع الأطراف.

التحولات الحالية تمهد الطريق لمرحلة جديدة من النمو الاقتصادي المستدام القائم على الشفافية والامتثال.

دليل ضريبة الدخل على الشركات في مصر

رحلة استراتيجية لفهم الالتزامات والفرص وفقاً للقانون رقم 91 لسنة 2005 وتعديلاته

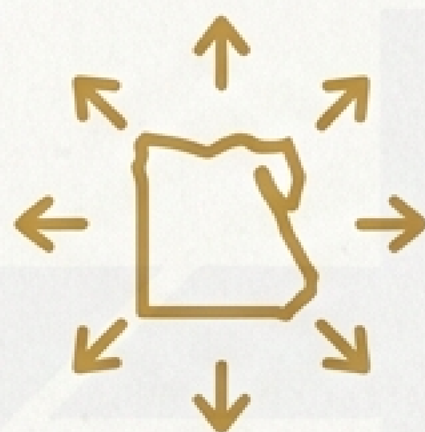


من يخضع للضريبة؟ تحديد نطاق السريان (المادة 47 و 48)



الأشخاص الاعتبارية غير المقيمة

المبدأ: تخضع للضريبة على الأرباح التي تحققها من خلال **منشأة دائمة في مصر فقط.**



الأشخاص الاعتبارية المقيمة

المبدأ: تخضع للضريبة على صافي أرباحها الكلية المحققة في مصر أو خارجها **(الدخل العالمي).**

يشمل على سبيل المثال:

- شركات الأموال وشركات الأشخاص.
- الجمعيات التعاونية واتحاداتها.
- الهيئات العامة وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة (بالنسبة للنشاط الخاضع للضريبة).
- البنوك والشركات والمنشآت الأجنبية التي مركزها الرئيسي بالخارج ولها فروع في مصر.
- الوحدات التي تنشئها الإدارة المحلية.

استثناء: جهاز مشروعات الخدمة الوطنية بوزارة الدفاع.

السعر الضريبي العام والاستثناءات (المادة 49)

22.5%

السعر العام على صافي
الأرباح السنوية

40.55%

شركات البحث عن البترول
والغاز وإنتاجهما.

40%

هيئة قناة السويس، الهيئة
المصرية العامة للبترول،
والبنك المركزي.

ملاحظة: "يُقرب وعاء الضريبة إلى أقرب عشرة جنيهات أقل."

حالة خاصة: ضريبة الأرباح الرأسمالية من الأوراق المالية (المادة 49 مكرر)



المبدأ: تخضع الأرباح الرأسمالية الناتجة عن التعامل في الأوراق المالية المقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية لضريبة بسعر خاص.

السعر: **10%** من صافي الأرباح الرأسمالية.

الشرط الجوهري: "دون خصم أية تكاليف."

النطاق: تنطبق على الأرباح المحققة من مصدر في مصر.

تحديد صافي الدخل: ما هي التكاليف غير واجبة الخصم؟ (المادة 52)

لا يُعد من التكاليف واجبة الخصم ما يأتي:

- **العوائد المدينة الزائدة:** على القروض والسلفيات التي تزيد عن **مثلي (2x)** متوسط حقوق الملكية. (ملاحظة: كانت سابقاً 4x).

  *استثناء: البنوك، شركات التأمين، وشركات التمويل المحددة بقرار وزاري.

- **المخصصات:** المبالغ المجنبة لتكوين أو تغذية المخصصات على اختلاف أنواعها.

  *استثناء هام: 80% من مخصصات القروض للبنوك والمخصصات الفنية لشركات التأمين.

- **توزيعات الأرباح:** حصص الأرباح، أرباح الأسهم الموزعة، ومقابل حضور الجمعيات العمومية.

- **مكافآت أعضاء مجلس الإدارة:** ما يحصل عليه رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة من مكافآت وبدلات.

- **حصة العاملين في الأرباح:** المبالغ الموزعة على العاملين من الأرباح طبقاً للقانون.

خريطة الإعفاءات الضريبية (1): الكيانات والجهات المعفاة (المادة 50)



الجهات الحكومية والدولية

- الوزارات والمصالح الحكومية.
- المنظمات الدولية وهيئات التعاون الفني (التي تنص اتفاقية دولية على إعفائها).



الجهات غير الهادفة للربح

- الجمعيات والمؤسسات الأهلية (في حدود الغرض الذي تأسست من أجله).
- الجهات التي لا تهدف للربح وتباشر أنشطة اجتماعية، علمية، رياضية أو ثقافية.



صناديق التأمين

- أرباح صناديق التأمين الخاصة الخاضعة للقانون رقم 54 لسنة 1975.

ملاحظة هامة:

واقانزييت على "لا يجوز أن يترتب على خصم أي إعفاء منصوص عليه في هذا القانون أو أي قانون آخر ترحيل الخسائر لسنوات تالية."

خريطة الإعفاءات (2): صناديق الاستثمار والأنشطة الاستراتيجية (المادة 50)

إعفاءات صناديق الاستثمار



- **صناديق أدوات الدين:** أرباحها معفاة.



- **صناديق الأسهم المقيدة:** أرباحها وتوزيعاتها وعوائدها معفاة (بشرط أن تقتصر المحفظة على الأسهم المقيدة).



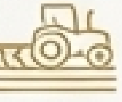
- **صناديق رأس المال المخاطر (Venture Capital):** أرباحها وتوزيعاتها وعوائدها معفاة بالشروط الآتية:
  - ألا تقل نسبة الاستثمار في شركات ناشئة عن 80% من إجمالي الاستثمارات.
  - ألا تتجاوز الرافعة التمويلية بالدين نسبة 20%.



- **صناديق الاستثمار العقاري (REITs):** أرباحها وتوزيعاتها وعوائدها معفاة بالشروط الآتية:
  - أن يستثمر الصندوق ≥80% من أمواله في عقارات مبنية أو أسهم شركات عقارية.
  - ألا يمارس نشاط التطوير العقاري أو المقاولات.



إعفاءات الأنشطة الاستراتيجية



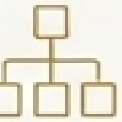
- **شركات استصلاح أو استزراع الأراضي:** إعفاء لمدة 10 سنوات من تاريخ بدء مزاولة النشاط أو الإنتاج.



- **شركات الإنتاج الداجني وتربية النحل والمواشي ومزارع الأسماك:** إعفاء لمدة 10 سنوات من تاريخ مزاولة النشاط.



إعفاءات الشركات القابضة



- **توزيعات الأرباح** التي تحصل عليها الشركة القابضة من شركاتها التابعة (بعد إضافة 10% من قيمة التوزيعات للوعاء مقابل تكاليف غير واجبة الخصم)، بشرط:
  - ألا تقل المساهمة عن 25% من رأس المال أو حقوق التصويت.
  - ألا تقل مدة الحيازة عن سنتين (أو الالتزام بالاحتفاظ بها لمدة سنتين).

إعادة الهيكلة: تأجيل الضريبة على الأرباح الرأسمالية (المادة 53)

تخضع الأرباح الرأسمالية الناتجة عن إعادة التقييم عند تغيير الشكل القانوني للضريبة، ولكن يمكن تأجيل الخضوع للضريبة بشروط محددة.

أشكال تغيير الشكل القانوني

- اندماج شركتين مقيمتين أو أكثر.
- تقسيم شركة مقيمة إلى شركتين مقيمتين أو أكثر.
- تحول شركة أشخاص إلى شركة أموال (أو شركة أموال إلى أخرى).
- تحول شخص اعتباري إلى شركة أموال.

شروط تأجيل الضريبة

1. **الشرط الأساسي:** إثبات الأصول والالتزامات بقيمتها الدفترية وقت التغيير لأغراض حساب الضريبة.
2. **شرط الحيازة:** عدم التصرف في الأسهم أو الحصص الناتجة عن تغيير الشكل القانوني خلال **ثلاث سنوات** تالية لتاريخ التغيير.

تأجيل الخضوع للضريبة

نتيجة الإخلال بالشروط

"تستحق الضريبة المؤجلة إذا تم التصرف في الأسهم قبل انتهاء المدة، أو إذا طرأ تغيير آخر على الشكل القانوني"

النظرة العالمية: آلية خصم الضريبة الأجنبية (المادة 54)

لتجنب الازدواج الضريبي، يمكن للشركة المقيمة خصم الضريبة الأجنبية المسددة عن أرباحها المحققة في الخارج من الضريبة المستحقة عليها في مصر.



الضريبة المستحقة في مصر

−



الضريبة الأجنبية المسددة

=

الضريبة النهائية واجبة السداد

القيود الهامة

1. **حد الخصم:** لا يجوز أن يتجاوز الخصم قيمة الضريبة واجبة السداد في مصر عن نفس الأرباح المحققة في الخارج.
2. **الخسائر الخارجية:** لا يجوز خصم الخسائر المحققة في الخارج من وعاء الضريبة في مصر.

ترحيل الخسائر: متى يُفقد الحق في خصم الخسائر المرحلة؟ (المادة 55)

القاعدة العامة: يمكن للشركة ترحيل الخسائر الضريبية لخصمها من أرباح السنوات التالية.



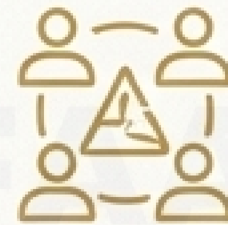
الاستثناء الخطير

لا يسري حكم ترحيل الخسائر (يُفقد الحق) إذا توافر الشرطان التاليان معاً:



تغيير النشاط: قيام الشركة بتغيير نشاطها.

و



تغيير الملكية: حدوث تغيير في ملكية رأس المال بنسبة تزيد على **50%** (من الحصص أو الأسهم أو حقوق التصويت).



نطاق التطبيق: "يشترط لسريان هذا الاستثناء على الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم أن تكون أسهمها **غير مطروحة للتداول** في سوق الأوراق المالية المصرية."

ملخص الرحلة: النقاط الاستراتيجية الأساسية



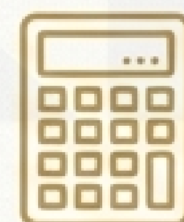
النطاق

مقيم (دخل عالمي) مقابل غير مقيم (دخل من منشأة دائمة).



الأسعار

22.5% هو السعر العام، مع أسعار خاصة (40% و 40.55%) لقطاعات محددة و 10% على الأرباح الرأسمالية للأوراق المالية.



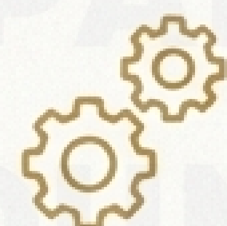
الوعاء الضريبي

انتبه للتكاليف غير واجبة الخصم، وأهمها العوائد المدينة التي تزيد عن 2x حقوق الملكية.



الفرص

استكشف خريطة الإعفاءات الواسعة، خاصة في صناديق الاستثمار والقطاعات الاستراتيجية (زراعة، إنتاج حيواني).



الاستراتيجية

استفد من تأجيل الضريبة عند إعادة الهيكلة، وآلية خصم الضريبة الأجنبية.



المخاطر

احذر من فقدان الحق في ترحيل الخسائر عند تغيير الملكية والنشاط معاً.

الخطوات التالية وأسئلة استراتيجية

أسئلة لمستشارك الضريبي

- هل هيكل شركتنا يستفيد من كافة الإعفاءات المتاحة، خاصة المتعلقة بالشركات القابضة أو صناديق الاستثمار؟
- كيف يمكننا تحسين هيكل الديون لدينا ليتوافق مع قاعدة خصم العوائد المدينة (2x حقوق الملكية)؟
- في حالة وجود خطط للتوسع أو إعادة الهيكلة، ما هي الخطوات اللازمة لضمان تأجيل الضريبة على الأرباح الرأسمالية؟
- هل لدينا الآليات اللازمة لتوثيق الضرائب الأجنبية المسددة للاستفادة الكاملة من آلية الخصم؟



[اسم الشركة]

[معلومات الاتصال]

إخلاء المسؤولية القانونية:
هذا العرض هو دليل استرشادي عام ولا يمثل استشارة قانونية أو ضريبية. تم إعداده بناءً على القانون رقم 91 لسنة 2005 وتعديلاته. يجب استشارة المتخصصين لتقييم حالتكم الخاصة.

إتقان ضريبة الخصم من المنبع في مصر

دليل عملي لأحكام المواد من ٥٦ إلى ٥٨ من قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٥ ولائحته التنفيذية

خريطة طريق لفهم التزامات الخصم من المنبع

يهدف هذا الدليل إلى تبسيط الأحكام الأساسية لضريبة الخصم من المنبع في مصر. سنستعرض معًا أربعة أركان رئيسية تشكل حجر الزاوية للامتثال الضريبي، مما يوفر لك رؤية واضحة ومنظمة.



الركن الأول:
المعاملات عبر الحدود
(مادة ٥٦)



الركن الثاني:
عوائد رأس المال
(مادة ٥٦ مكرر)



الركن الثالث: العمولات والسمسرة (مادة
(مادة ٥٧)



الركن الرابع: عوائد الدين الحكومي
(مادة ٥٨)

الركن الأول: المعاملات عبر الحدود



المادة ٥٦: ضريبة ٢٠٪ على المدفوعات لغير المقيمين

تفرض هذه المادة التزامًا مباشرًا على الكيانات المصرية عند سداد مبالغ محددة لجهات غير مقيمة، مما يتطلب فهمًا دقيقًا لنطاق تطبيقها والاستثناءات الواردة عليها.

القاعدة الأساسية: ما هي المدفوعات الخاضعة للضريبة؟

٢٠٪

تُغرض الضريبة على إجمالي المبلغ
دون خصم أي تكاليف.

المدفوعات الخاضعة للضريبة

- **العوائد:** وتشمل كل ما تنتجه القروض والسلفيات والديون والسندات والأذون (مادة ٧١ من اللائحة).
- **الإتاوات.**
- **مقابل الخدمات.**

الجهات الملزمة بالخصم

- **المنشآت** الفردية والأشخاص الاعتبارية المقيمة في مصر.
- **الجهات غير المقيمة** التي لها منشأة دائمة في مصر.
- يشمل ذلك الشركات المقامة بنظام المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة.

استثناءات هامة: ما الذي لا يعتبر "مقابل خدمات"؟

(وفقًا للمادة ٧٢ من اللائحة التنفيذية)

- التأمين
- الشحن
- النقل أو النولون
- القيد في البورصات البورصات العالمية
- الاشتراك في المعارض والمؤتمرات
- التدريب
- الإقامة بالفنادق
- الخدمات المرتبطة بأداء الشعائر الدينية
- الإعلان والترويج المباشر

هذه الخدمات مستثناة صراحةً من ضريبة الـ٢٠٪ المنصوص عليها في المادة ٥٦.

اعتبارات متقدمة والتزامات الإبلاغ

المنشأة الدائمة (مادة ٧٤)

نصيب المنشأة الدائمة في مصر من مصروفات مركزها الرئيسي بالخارج (إدارية، رقابة، إشراف) **لا يعتبر** مقابل خدمات خاضع لضريبة ٢٠٪.

ما يتم اعتماده من هذه المصروفات لا يزيد عن ١٠٪ من صافي الربح الضريبي للمنشأة، وبشروط محددة.

اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي (مادة ٧٣)

في حال وجود اتفاقية بين مصر والدولة التي تؤدى فيها الخدمة، **تسري أحكام الاتفاقية** بشرط تقديم المستندات اللازمة.

الالتزامات



Form:
نموذج رقم (١١) مستقطعة.



Deadline:
في **أول يوم عمل تالٍ** لليوم الذي تم فيه الحجز.



Action:
حجز الضريبة وتوريدها إلى المصلحة.



الركن الثاني: عوائد رأس المال وحقوق المساهمين

المادة ٥٦ مكرر: النظام الضريبي لتوزيعات الأرباح والأرباح الرأسمالية

تحدد هذه المادة إطارًا ضريبيًا خاصًا للعوائد التي يحصل عليها المستثمرون، سواء كانوا مقيمين أو غير مقيمين، مما يؤثر بشكل مباشر على قرارات الاستثمار وهيكلة الشركات.
الشركات.

ضريبة توزيعات الأرباح: نظرة على المعدلات المطبقة

المعدل المخفض

%٥

إذا كانت الأوراق المالية **مقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية**.

المعدل العام

%١٠

على توزيعات الأرباح التي تجريها شركات الأموال أو الأشخاص.

ملاحظات هامة

* **إعفاء:** لا تسري الضريبة على التوزيعات في صورة **أسهم مجانية**.
* **قاعدة خاصة:** أرباح المنشأة الدائمة لغير المقيم تعتبر **موزعة حكمًا** خلال ٦٠ يومًا من ختام سنتها المالية.
* **استبعاد:** تُستبعد توزيعات الأرباح التي تحصل عليها الشركات المقيمة من شركات مقيمة أخرى من وعائها الضريبي.

ضريبة الأرباح الرأسمالية والالتزامات الإجرائية

الالتزامات (لكل من التوزيعات والأرباح الرأسمالية)

Who Withholds?: الجهات التي تنفذ المعاملة (مثل شركات الإيداع والقيد المركزي، بنوك الإيداع الإيداع).

Deadline: في موعد أقصاه **خمسة أيام عمل من بداية الشهر التالي** للشهر الذي تم فيه التحصيل.

Forms: نموذج (٤٥) لتوزيعات الأرباح، ونموذج (٤٤) للأرباح الرأسمالية.

ضريبة الأرباح الرأسمالية

Who is Taxed?: المقيمون من الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين.

Rate: ١٠٪.

Tax Base: على صافي الأرباح الرأسمالية لمحفظة الأوراق المالية **المقيدة بالبورصة** المحققة في نهاية الفترة الضريبية.

Calculation: (سعر البيع أو التصرف) - (تكلفة الاقتناء) – (عمولة الوساطة).



الركن الثالث: العمولات والسمسرة غير المتصلة بالمهنة

المادة ٥٧: قاعدة خاصة للمدفوعات للأشخاص الطبيعيين

القاعدة الأساسية

تخضع للضريبة المبالغ المدفوعة على سبيل العمولة أو السمسرة بالشروط التالية:

1. **الدافع:** منشأة فردية أو شخص اعتباري.
2. **المستلم:** شخص طبيعي.
3. **الشرط الأساسي:** أن تكون العمولة **غير متصلة بمباشرة مهنته.**

الالتزامات

- **Action:** يلتزم الدافع بحجز الضريبة وتوريدها لمأمورية الضرائب التي يتبعها.
- **Deadline:** خلال **الخمسة عشر يومًا الأولى** من الشهر التالي للشهر الذي دُفعت فيه.
- **Form:** نموذج رقم (١٤) مستقطعة.

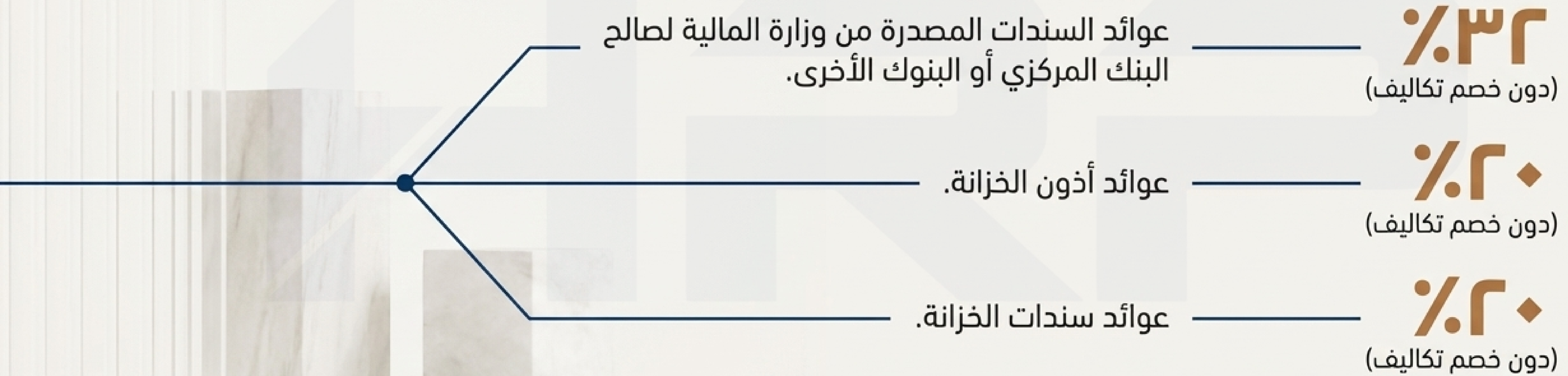


الركن الرابع: عوائد أذون وسندات الخزانة

المادة ٥٨: نظام ضريبي مستقل لإيرادات الدين الحكومي

تخضع عوائد الأدوات المالية الحكومية لنظام ضريبي خاص يتميز بمعدلات محددة وقاعدة "الوعاء المستقل"، مما يمنع خلط تكاليفها مع التكاليف التشغيلية الأخرى للشركة.

المعدلات الضريبية وقاعدة "الوعاء المستقل"



٣٢٪ (دون خصم تكاليف) — عوائد السندات المصدرة من وزارة المالية لصالح البنك المركزي أو البنوك الأخرى.

٢٠٪ (دون خصم تكاليف) — عوائد أذون الخزانة.

٢٠٪ (دون خصم تكاليف) — عوائد سندات الخزانة.



القاعدة الذهبية

تعامل العوائد المنصوص عليها في هذه المادة كوعاء مستقل عن الإيرادات الأخرى الخاضعة للضريبة.

لا يجوز حساب تكاليف هذه العوائد ضمن التكاليف اللازمة لتحقيق الإيرادات الأخرى.

للمختصين: كيفية حساب تكاليف تحقيق العوائد (مادة ٨١ مكرر)

تحدد اللائحة التنفيذية معادلة دقيقة لتحديد التكاليف التي يمكن ربطها بعوائد السندات والأذون الخاضعة للمادة ٥٨.

للبنوك والمؤسسات المالية

تكاليف العوائد = ٨٠٪ × (إجمالي تكاليف الودائع والتكاليف المشابهة + مصاريف الأتعاب والعموالت + المصاريف العمومية*) / (إجمالي الإيرادات) × إجمالي عوائد السندات والأذون

لباقي الممولين

تكاليف العوائد = (إجمالي المصروفات التمويلية + المصاريف العمومية*) / (إجمالي الإيرادات) × ٨٠٪ × إجمالي عوائد السندات والأذون

* بدون المخصصات والإهلاكات.

ملخص الأركان الأربعة: نظرة شاملة

الركن (المادة)	الدخل الخاضع للضريبة	المعدل الأساسي	ميعاد التوريد
الأول: عبر الحدود (٥٦)	مدفوعات الخدمات والإتاوات والعوائد لغير المقيمين	٢٠٪	أول يوم عمل تالٍ للخصم
الثاني: رأس المال (٥٦ مكرر)	توزيعات الأرباح والأرباح الرأسمالية	١٠٪ أو ٥٪	خامس يوم عمل من الشهر التالي
الثالث: العمولات (٥٧)	العمولات المدفوعة لشخص طبيعي (غير متصلة بمهنته)	يخضع للخصم	خلال ١٥ يومًا من الشهر التالي
الرابع: الدين الحكومي (٥٨)	عوائد أذون وسندات الخزانة	٣٢٪ أو ٢٠٪	أول يوم عمل تالٍ للخصم

الامتثال الدقيق: مفتاح إدارة المخاطر الضريبية في مصر

ضريبة الخصم من المنبع ليست مجرد التزام مالي، بل هي جزء لا يتجزأ من الإدارة المالية السليمة والامتثال التشغيلي اليومي.

1. صنّف مدفوعاتك بدقة

قبل كل عملية دفع، حدد طبيعتها (خدمة لغير مقيم، توزيع أرباح، عمولة...) لتطبيق القاعدة الصحيحة.

2. التزم بالمواعيد النهائية

لكل نوع من الخصم ميعاد توريد مختلف. التأخير يعرضك لغرامات. استخدم نظام تذكير فعال.

3. احتفظ بالوثائق الكاملة

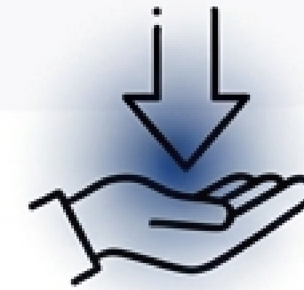
المستندات التي تثبت تطبيق أسعار الاتفاقيات الضريبية أو الإعفاءات هي خط دفاعك الأول عند الفحص.



إتقان أنظمة السداد المقدم للضريبة في مصر

دليل عملي للكتاب الخامس من قانون الضريبة على الدخل رقم 91 لسنة 2005

ثلاث ركائز أساسية لتنظيم الدفعات تحت حساب الضريبة



الركيزة الأولى: الخصم من المنبع

النظام الإلزامي الأساسي.
(المادة 59)



الركيزة الثانية: الدفعات المقدمة

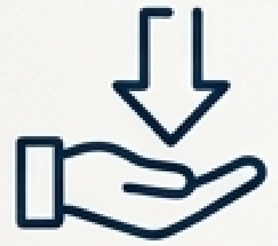
النظام الاختياري للممول.
(المادة 61)



الركيزة الثالثة: التحصيل

آليات محددة لمعاملات معينة.
(المواد 66-71)

فهم هذه الركائز هو مفتاح **الامتثال الضريبي** والتخطيط المالي الفعال.



الركيزة الأولى: نظام الخصم من المنبع (المادة 59)

من يلتزم بالخصم، وعن أي تعاملات؟

الجهات الملتزمة بالخصم

- الوزارات والهيئات العامة ووحدات الإدارة المحلية
- شركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام
- شركات الأموال والشركات الخاضعة لقوانين الاستثمار
- شركات الأشخاص التي يتجاوز رأسمالها 50 ألف جنيه
- الجمعيات والمؤسسات والأندية والمستشفيات والفنادق
- المكاتب المهنية وفروع الشركات الأجنبية
- وجهات أخرى يحددها قرار وزاري

التعاملات الخاضعة للخصم

300 جنيه أي مبلغ يزيد على يُدفع لشخص من القطاع الخاص.

- العمولة أو السمسرة
- مقابل عمليات الشراء أو التوريد
- المقاولات أو الخدمات

يشمل الخصم أيضاً توزيعات الأرباح التي تجريها شركات الأموال (بأي قيمة كانت).

تحدد نسبة الخصم بقرار من الوزير بما لا يجاوز 5% من قيمة المبلغ.

آلية ومواعيد توريد المبالغ المخصومة



النموذج (The Form)

يتم التوريد باستخدام **نموذج 41 (خصم وتحصيل)**.
يجب أن يتضمن النموذج بيانات الممول بدقة: رقم التسجيل الضريبي، رقم الملف، المأمورية المختصة، طبيعة التعامل.

المواعيد (The Deadlines)

يتم التوريد بشكل ربع سنوي في موعد أقصاه:

طرق السداد (Payment Methods)

- نقداً أو بشيك.
- من خلال وسائل الدفع الإلكترونية المعتمدة (تحويلات بنكية، كروت ذكية، شبكات البنوك والبريد المتعاقدة معها المصلحة).
(المادة 82 من اللائحة)


الجهة التي لا تقوم بالخصم أو التوريد تلتزم بسداد المبلغ للمصلحة بالإضافة إلى مقابل التأخير.

التزامات إضافية: الإخطار عن التعاملات (المواد 59 مكرراً)

ما بعد الخصم: واجب الإبلاغ عن تعاملات محددة

> **"حتى لو لم يتم خصم ضريبة، هناك التزام بإخطار المصلحة عن أنواع معينة من التعاملات من التخلمخة لئي لزيادة الشفافية والحد من التهرب الضريبي."**

1. الإخطار عن تعاملات السلع والمنتجات (مادة 59 مكرراً 1)

- الجهات التي تبيع أو توزع سلعاً أو منتجات صناعية أو حاصلات زراعية.
- الإخطار ببيان عن التعاملات والمبالغ المحصلة من أشخاص القطاع الخاص (للتجارة أو التصنيع).

نموذج 46 (إخطار بالتعاملات)

2. الإخطار عن الإيجارات (مادة 59 مكرراً 1)

- الجهات التي تمتلك أماكن مُعدّة للتجارة أو التصنيع أو تقديم الخدمات.
- الإخطار ببيان عن الإيجارات والمبالغ المحصلة من المستأجرين.

نموذج 47 (إخطار بالتعاملات)



Deadline: نفس المواعيد الربع سنوية (آخر أبريل، يوليو، أكتوبر، يناير).

مفترق الطرق: الاختيار بين نظامي الخصم والدفعات المقدمة (المادة 62)

يمنح القانون الممول الذي يمتلك سجلاً منتظماً (وفقاً للمادة 60) الحق في **اختيار الخروج من من نظام الخصم من المنبع**، والالتزام **بنظام الدفعات المقدمة**.



قرارك يحدد طريقة إدارة تدفقاتك النقدية والتزاماتك الضريبية للعام بأكمله.

مقارنة مباشرة: الخصم من المنبع مقابل الدفعات المقدمة

وجه المقارنة	نظام الخصم من المنبع (الإلزامي)	نظام الدفعات المقدمة (الاختياري)
أساس الحساب	نسبة من كل معاملة تزيد عن 300 جنيه.	60% من ضريبة آخر إقرار أو ضريبة تقديرية.
المسؤول عن التنفيذ	**الجهة الدافعة** (المشتري/متلقي الخدمة).	**الممول نفسه.**
التأثير على السيولة	خصومات صغيرة ومتكررة من إيراداتك.	3 دفعات كبيرة ومخطط لها مسبقاً.
العبء الإداري	يقع على عاتق من تتعامل معهم.	يقع على عاتقك (تقديم طلب، سداد الأقساط).
التحكم والتخطيط	رد فعل (يتم الخصم عند كل معاملة).	استباقي (تخطيط مالي وسداد مسبق).
لمن يناسب؟	الوضع الافتراضي لجميع الممولين.	الممولون ذوو الدفاتر المنتظمة والذين يفضلون التحكم المباشر في مدفوعاتهم الضريبية.

الركيزة الثانية: نظام الدفعات المقدمة (المادة 61)



السيطرة على التزاماتك الضريبية بشكل استباقي

بدلاً من خصم نسبة من كل معاملة، يقوم الممول بسداد مبلغ تحت حساب الضريبة على 3 دفعات خلال العام.

كيف يتم حساب المبلغ؟

يقوم الممول بسداد **60%** من أحد المبلغين التاليين:

1. آخر ضريبة أقر بها الممول

من واقع آخر إقرار ضريبي قُدّم.

أو بناءً على قرار لجنة داخلية أو لجنة طعن أو حكم محكمة.

أو

2. الضريبة التي يقدرها الممول عن السنة الحالية

يُستخدم هذا الخيار إذا لم يسبق للممول تقديم إقرار، أو إذا كان آخر إقرار له يتضمن خسارة.

خطوات الانضمام لنظام الدفعات المقدمة



تقديم الطلب

يقدم الممول **نموذج 1 (دفعات مقدمة)** إلى المأمورية المختصة.
الموعد: قبل 60 يوماً على الأقل من بداية الفترة الضريبية.
المرفقات: مستندات آخر ضريبة واجبة الأداء أو بيان بالضريبة المقدرة.
(المادة 83 من اللائحة)



فترة الانتظار

على المأمورية الرد خلال 60 يوماً من تاريخ تقديم
ملاحظة هامة: عدم الرد خلال هذه المدة يعتبر

فترة الانتظار

على المأمورية الرد خلال 60 يوماً من تاريخ تقديم الطلب.
ملاحظة هامة: عدم الرد خلال هذه المدة يعتبر **رفضاً** للطلب.



قرار المأمورية

في حالة الموافقة: يتم إخطار الممول على **نموذج 2 (دفعات مقدمة)**، ويعتبر هذا الإخطار شهادة صالحة لمدة سنة ضريبية.
في حالة الرفض: لا يتم إخطار رسمي، أو يتم الرفض لعدم استيفاء الشروط.



تفعيل النظام

يتم إثبات خضوع الممول لفعيل للنظام على الصفحة الأخيرة من البطاقة الضريبية.

إدارة مدفوعاتك: المواعيد والمرونة (المادة 63)

جدول السداد (Payment Schedule)



المرونة الاستراتيجية (Strategic Flexibility)

بعد سداد الدفعة الثانية، إذا تبين للممول أن أرباحه عن العام الكامل ستكون أقل من الأرباح المقدرة، يمكنه:

- إخطار المصلحة بخفض قيمة القسط الثالث.
- أو إخطار المصلحة بعدم سداد القسط الثالث بالكامل.

يتم هذا الإخطار باستخدام **نموذج 3 (دفعات مقدمة)**. **(المادة 85 من اللائحة)**

تتم التسوية النهائية للمبالغ المدفوعة عند تقديم الإقرار الضريبي السنوي.

الخروج من نظام الدفعات المقدمة: اختيارياً أو إجبارياً



الخروج الاختياري
(العدول - المادة 64)

Conditions:

1. أن يكون الممول قد طبق النظام لمدة **سنة كاملة** على الأقل.
2. أن يكون قد سدد جميع المستحقات المقررة.

Procedure:

تقديم **نموذج 4 (دفعات مقدمة)** قبل 90 يوماً على الأقل من بدء السنة الضريبية الجديدة.
تلتزم المصلحة بقبول الطلب إذا توافرت الشروط.
عدم الرد خلال 60 يوماً يعتبر قبولاً.



الخروج الإجباري
(الإعفاء أو الحرمان - المادة 65)

Cases for Exemption/Denial:

1. تكبد الممول خسارة ضريبية لمدة سنتين متتاليتين.
2. تغيير الشكل القانوني للمنشأة.
3. وجود فروق جوهرية بين تقديرات الممول لأرباحه والأرباح الفعلية.

Procedure:

تخطر المصلحة الممول بالإعفاء على **نموذج 6 (دفعات مقدمة)** أو بالحرمان على **نموذج 7 (دفعات مقدمة)**.

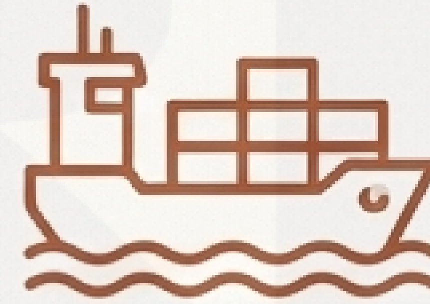
الركيزة الثالثة: التحصيل تحت حساب الضريبة في نقاط محددة

آليات خاصة لضمان تحصيل الضريبة في قطاعات معينة



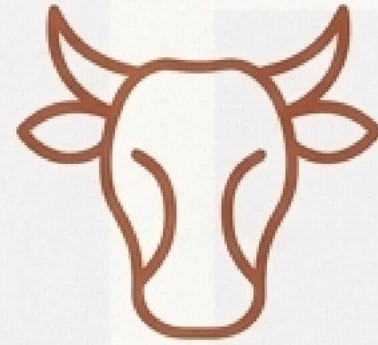
تراخيص التجارة والأنشطة الحرفية (مادة 66):

تحصل الجهات المانحة للتراخيص (مثل تجارة الجملة للخضر والفاكهة) مبلغاً عند تجديد الترخيص (لا يجاوز 10% من رسم التجديد).



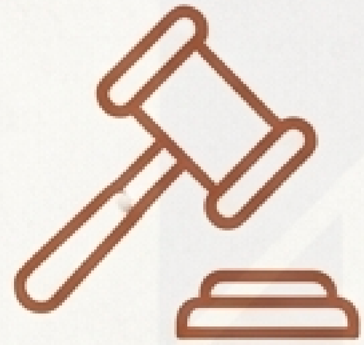
الواردات الجمركية (مادة 67):

تحصل مصلحة الجمارك نسبة من قيمة الواردات (لا تتجاوز 2%) مع الضرائب الجمركية.



المجازر (مادة 68):

تحصل المجازر مبلغًاً عن كل رأس من الذبائح مع رسوم الذبح (لا يتجاوز 10% من قيمة الرسم).



المهن غير التجارية (مادة 71):

أقلام المحاكم عند قيد الدعاوى.
الشهر العقاري عند توثيق المحررات.
المستشفيات من الأطباء الذين يعملون لحسابهم الخاص.
الجمارك من المخلصين الجمركيين.

الإطار الموحد للتوريد: المواعيد والنماذج

الإجراءات المشتركة لتوريد المبالغ المخصومة والمحصلة (المواد 72 و 89)



بغض النظر عن نوع العملية (خصم أو تحصيل)، فإن آلية التوريد ومواعيده موحدة لتبسيط الإجراءات على الملتزمين.

اعتبارات هامة: الإعفاءات والحالات الخاصة

1. الخصم والتحصيل خلال فترة الإعفاء الضريبي (المادة 73)

لا تسري أحكام الخصم والتحصيل على الممول خلال فترة إعفائه أو عدم خضوعه للضريبة.



ولكن، يظل الممول مُلزماً بواجب **الإخطار عن التعاملات** المنصوص عليه في المواد 59 مكرراً (الخاصة بالسلع والإيجارات).
الامتثال للإخطار يظل واجباً حتى في فترات الإعفاء.

2. الخصم من جهات العمل غير الأصلية (المادة 72 مكرراً)

جهات العمل غير الأصلية تلتزم بخصم نسبة ثابتة **10%** تحت الحساب من المبالغ المدفوعة للأشخاص المقيمين.

- يتم توريد المبلغ المخصوم خلال أول 15 يوماً من كل شهر.
- تلتزم جهة العمل غير الأصلية بإخطار جهة العمل الأصلية ومصلحة الضرائب بالمبلغ والضريبة المخصومة.
- تقوم جهة العمل الأصلية بالتسوية النهائية للضريبة.

الامتثال الضريبي الفعال لا يقتصر على السداد فقط، بل يشمل فهم الاستثناءات وواجبات الإخطار لضمان سلامة الموقف القانوني.

خارطة طريق الامتثال الضريبي في مصر: رحلة الممول وفقاً لالتزامات قانون ضريبة الدخل.



دليل عملي يوضح التزامات الممولين من التأسيس إلى الإقرار وما بعده، مع تسليط الضوء على التغييرات الجذرية التي أحدثها قانون الإجراءات الضريبية الموحد رقم 206 لسنة 2020.

الخطوة الأولى: الإخطار ببدء النشاط

الالتزام الأساسي (ما هو؟)

يلتزم كل من يزاول نشاطاً تجارياً أو صناعياً أو حرفياً أو مهنياً أو نشاطاً غير تجاري، أن يقدم إلى مصلحة الضرائب إخطاراً بذلك.

- يشمل الالتزام أيضاً الإخطار عن إنشاء أي فرع أو مكتب، أو تغيير المقر، أو أي تغيير جوهري متعلق بالنشاط.

الإجراء والتوقيت (كيف ومتى؟)

التوقيت: خلال 30 يوماً من تاريخ بدء مزاولة النشاط أو من تاريخ التغيير.

المسؤولية: يقع واجب الإخطار على الممثل القانوني للشخص الاعتباري أو مديره.

النماذج السابقة: كان يتم الإخطار على النموذج رقم 16 (حصر) أو 17 (حصر).

تحديث تشريعي هام

تم إلغاء المادة (74) من قانون ضريبة الدخل والمادة (90) من لائحته التنفيذية بموجب قانون الإجراءات الضريبية الموحد رقم 206 لسنة 2020

ملغى

تخضع إجراءات الإخطار حالياً للقانون الموحد.

الهوية الرسمية: استخراج البطاقة الضريبية

الالتزام (ما هو؟)

يلتزم كل ممول يزاول نشاطاً تجارياً أو صناعياً أو حرفياً أو مهنياً بصفة مستقلة، بالتقدم بطلب لاستخراج البطاقة الضريبية.

- تعتبر البطاقة الضريبية جزءاً أساسياً من إجراءات التأسيس أو الترخيص بمزاولة النشاط.

الإجراءات والمستندات

التقديم

يقدم الطلب من الممول أو وكيله إلى المأمورية المختصة.

النموذج السابق

كان يستخدم النموذج رقم 18 (حصر).

المرفقات الأساسية (سابقاً)

- صورة عقد الإيجار أو الملكية.
- صورة عقد شركة الأشخاص أو ما يثبت تأسيس الشخص الاعتباري.

التسليم

كانت المأمورية تسلم البطاقة للممول خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ تقديم الطلب.

قواعد هامة

تفرد البطاقة

لا يجوز إصدار أكثر من بطاقة ضريبية للممول الواحد.

في حالة تعدد الأنشطة أو الفروع، تكون المأمورية المختصة هي مأمورية المركز الرئيسي.

(المادة 96 سابقاً) مُلغى

التقديم الإلكتروني

كان يُعد استخدام النموذج الإلكتروني عبر بوابة الحكومة الإلكترونية بمثابة إخطار واستخراج للبطاقة.

(المادة 92 سابقاً) مُلغى



تحت مظلة القانون الموحد

تم إلغاء المواد (75, 91, 92, 94, 96) المتعلقة بالبطاقة الضريبية. مُلغى

تخضع جميع إجراءات طلب واستخراج البطاقة حالياً لأحكام قانون الإجراءات الضريبية الموحد رقم 206 لسنة 2020.

تشريح البطاقة الضريبية: البيانات الأساسية (وفقاً للمادة 93 الملغاة) مُلغي

كانت المادة 93 من اللائحة التنفيذية تحدد البيانات التي يجب أن تتضمنها البطاقة الضريبية. ورغم إلغائها، توفر هذه القائمة نظرة شاملة على المعلومات التي تعتبرها مصلحة الضرائب محورية.

بيانات التعريف الأساسية

- اسم الممول
- رقم التسجيل الضريبي
- رقم الملف الضريبي
- كود المأمورية

بيانات النشاط والكيان

- نشاط الممول
- السمة التجارية
- عنوان النشاط
- عنوان المركز الرئيسي والفروع والمخازن
- الكيان القانوني
- تاريخ بدء مزاولة كل نشاط

بيانات التسجيل والسجلات

- رقم السجل التجاري
- رقم سجل الشركات
- رقم التأمينات الاجتماعية الاجتماعية

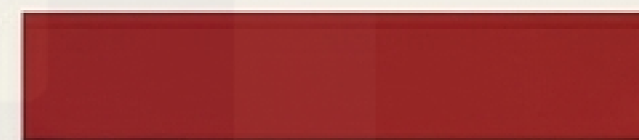
بيانات البطاقة والإقرارات

- الرقم المسلسل للبطاقة
- تاريخ إصدارها وتاريخ الانتهاء
- بيانات الإقرار (سنة وتاريخ)
- بيانات الإعفاءات الضريبية
- بيان ما إذا كان الممول خاضعاً لنظام الدفعات المقدمة

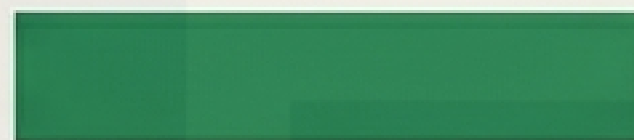
تم إلغاء المادة (93) من اللائحة التنفيذية بموجب قرار وزير المالية رقم 286 لسنة 2021.
البيانات الحالية للبطاقة الضريبية يحددها قانون الإجراءات الضريبية الموحد ولائحته التنفيذية.

قواعد استخدام البطاقة الضريبية

التصنيف اللوني (وفقاً للمادة 97 الملغاة) مُلغي



اللون الأحمر: مخصص للأشخاص الاعتبارية.



اللون الأخضر: مخصص للأشخاص الطبيعيين.

مدة السريان

كانت مدة سريان البطاقة الضريبية خمس سنوات من تاريخ إصدارها.
(المادة 95). مُلغي

ملاحظة هامة: تعتبر البطاقة لاغية وغير صالحة للتعامل بها عند انتهاء هذه المدة.

نظام الدفعات المقدمة

في حالة اختيار الممول لنظام الدفعات المقدمة، كان يجب التأشير على البطاقة الضريبية بما يفيد ذلك.

قواعد جديدة لإطار موحد

تم إلغاء المادتين (95) و(97) من اللائحة التنفيذية.

يتم الآن تنظيم مدة سريان البطاقة وأي بيانات مميزة لها لها وفقاً لأحكام قانون الإجراءات الضريبية الموحد.

أساس الامتثال: الالتزام بإمساك الدفاتر والسجلات المنتظمة

يلتزم الممولون بإمساك الدفاتر والسجلات التي تستلزمها طبيعة نشاطهم. (المادة 78). **مُلغى**

من هم الممولون الملزمون؟

- 1. **الشخص الاعتباري:** جميع الأشخاص الاعتبارية (الشركات) ملزمة بإمساك دفاتر منتظمة.
- 2. **الشخص الطبيعي** (في حالات محددة):



صافي الربح السنوي

يتجاوز 20,000 جنيه (وفقاً لآخر ربط ضريبي نهائي).



رقم الأعمال السنوي

يتجاوز 250,000 جنيه.



رأس المال المستثمر

يتجاوز 50,000 جنيه.

التزامات إضافية

- **الاحتفاظ بالمستندات:** يجب الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات والمستندات المؤيدة لها في مقر الممول طوال الفترة القانونية (5 سنوات).
- **الحسابات الإلكترونية:** أجاز القانون للممولين إمساك حسابات إلكترونية توضح الإيرادات والتكاليف السنوية.

تنظيم جديد لحفظ السجلات

تم إلغاء المادة (78) من قانون ضريبة الدخل. يحدد قانون الإجراءات الضريبية الموحد رقم 206 لسنة 2020 حالياً القواعد التفصيلية المتعلقة بالدفاتر والسجلات والفواتير الإلكترونية.

توثيق المعاملات: متطلبات الفاتورة الضريبية

يلتزم الممول (تجاري، صناعي، مهني) بأن يسلم كل من يدفع إليه مبلغاً فاتورة موضحاً بها التاريخ وقيمة المبلغ المحصل.

البيانات الإلزامية في الفاتورة (كحد أدنى)

1. اسم الممول
2. رقم التسجيل الضريبي
3. رقم الفاتورة المسلسل
4. تاريخ تحرير الفاتورة
5. اسم مشتري السلعة أو متلقي الخدمة
6. نوع السلعة أو الخدمة المباعة
7. قيمة السلعة أو الخدمة المباعة

ملاحظة خاصة

- **أصحاب المهن الحرة:** يجب تسجيل اسم المستفيد والمبلغ المدفوع حتمياً على كل من الأصل والصورة أو الكعب.
- **مراجعة المصلحة:** يحق للمصلحة مراجعة المبالغ المحصلة من واقع دفتر الفواتير ومقارنتها بإجمالي دخل المنشأة. إثبات دفع مبالغ غير مسجلة في الدفاتر يعد تهرباً ضريبياً. (المادة 99 مكرر 3 و 4).

هذه المتطلبات وردت في المادة (99 مكرر 2) من اللائحة التنفيذية.
مع تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية، أصبحت هذه البيانات أساسية وجزءاً من إطار أوسع للإبلاغ الرقمي.

التعهد السنوي: الالتزام بتقديم الإقرار الضريبي

الالتزام الأساسي

يلتزم كل ممول بأن يقدم إلى مأمورية الضرائب المختصة إقراراً ضريبياً سنوياً على النموذج الذي تحدده اللائحة التنفيذية. (المادة 82 سابقاً). مُلغى

ملاحظة: يعتبر تقديم الإقرار لأول مرة إخطاراً بمزاولة النشاط.

القانون الموحد ينظم الإقرارات

تم إلغاء المادة (82) من قانون ضريبة الدخل. أصبحت جميع أنواع الإقرارات الضريبية ومواعيدها وإجراءات تقديمها خاضعة بشكل كامل لأحكام قانون الإجراءات الضريبية الموحد رقم 206 لسنة 2020.

حالات الإعفاء من تقديم الإقرار

- **الحالة الأولى:** إذا اقتصر دخل الممول على المرتبات وما في حكمها.
- **الحالة الثانية:** إذا اقتصر دخله على إيرادات الثروة العقارية ولم يتجاوز صافي دخله منها المبلغ المحدد في الشريحة المعفاة.
- **الحالة الثالثة:** إذا اقتصر دخله على المرتبات والثروة العقارية معاً، ولم يتجاوز صافي دخله المبلغ المحدد في الشريحة المعفاة. منهما

المواعيد النهائية والإجراءات لتقديم الإقرار الضريبي

1. المواعيد النهائية (وفقاً للمادة 83 الملغاة)

الأشخاص الاعتباريون (الشركات)



الموعد: قبل أول مايو من كل سنة، أو خلال أربعة أشهر تالية لتاريخ انتهاء السنة المالية للشركة.

النموذج السابق: نموذج رقم 28.

الأشخاص الطبيعيون



الموعد: قبل أول أبريل من كل سنة تالية لانتهاء الفترة الضريبية.

النموذج السابق: نموذج رقم 27.

2. متطلبات التوقيع والتقديم

توقيع المحاسب

يجب أن يكون الإقرار موقعاً من محاسب مقيد بجدول المحاسبين والمراجعين في الحالات التالية:

- شركات الأموال والجمعيات التعاونية.
- الأشخاص الطبيعيون وشركات الأشخاص إذا تجاوز رقم أعمال أي منهم 2 مليون جنيه سنوياً.

الإلزام بالتقديم الإلكتروني (المادة 104 الملغاة)

ألزمت اللائحة الأشخاص الاعتبارية (ثم الأشخاص الطبيعيين) بإرسال الإقرار إلكترونياً عبر بوابة الحكومة.

3. مواعيد وإجراءات موحدة



تم إلغاء المواد (83, 102, 103, 104).

يحدد قانون الإجراءات الضريبية الموحد الآن بشكل حصري المواعيد النهائية وطرق تقديم الإقرارات لكافة أنواع الممولين.

تصحيح المسار: الإقرار الضريبي المعدل وعقوبات الفروق

المبلغ الإضافي عند وجود فروق (المادة 87 مكرر)

الغرض: يلتزم الممول بأداء مبلغ إضافي حال كانت الضريبة النهائية (بعد الفحص والطعون) أعلى من ضريبة الإقرار.

40% من الضريبة النهائية
في حالة عدم تقديم الإقرار من الأساس.

40% من الفرق
إذا كان الفرق يساوي أو يزيد عن 50% من الضريبة النهائية.

20% من الفرق
إذا كان الفرق أقل من 50% من الضريبة النهائية.

تخفيض: تخفض هذه النسب إلى النصف في حالة الاتفاق مع المصلحة قبل الإحالة إلى لجان الطعن.

الإقرار المعدل (المادة 87 الملغاة) مُلغى

المبدأ: إذا اكتشف الممول سهواً أو خطأً في إقراره الأصلي، يلتزم بتقديم إقرار ضريبي معدل فوراً.

النافذة الذهبية

إذا تم تقديم الإقرار المعدل خلال 30 يوماً من الموعد القانوني لتقديم الإقرار الأصلي، فإنه يعتبر بةالإقرار الأصلي.

حظر التعديل: لا يجوز تقديم إقرار معدل إذا اكتشفت المصلحة حالة تهرب ضريبي أولاً (المادة 112 الملغاة). مُلغى

قواعد جديدة للتصحيح

تم إلغاء المادة (87). ينظم قانون الإجراءات الضريبية الموحد 206 إجراءات تقديم الإقرارات المعدلة والآثار المترتبة عليها.

مراجعة المصلحة: ربط الضريبة وتعديل الإقرار

سلطة المصلحة في التعديل والتقدير (المادة 90)

- للمصلحة الحق في تعديل الربط بناءً على البيانات الواردة بالإقرار والمستندات المؤيدة له.
- للمصلحة الحق في إجراء ربط تقديري في الحالات التالية:
  - عدم تقديم الممول لإقراره الضريبي.
  - عدم تقديم البيانات والمستندات المؤيدة للإقرار.
- إذا توافرت مستندات تثبت عدم مطابقة الإقرار للحقيقة، تخطر الحقيقة، تخطر المصلحة الممول وتجري الفحص والتصحيح.

المبدأ الأساسي- الربط من واقع الإقرار (المادة 89)

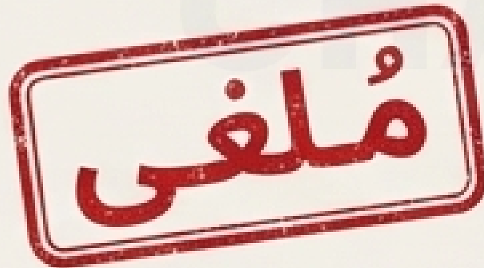
تربط الضريبة على الأرباح الثابتة من واقع الإقرار المقدم من الممول.

يعتبر تقديم الإقرار في حد ذاته ربطاً للضريبة والتزاماً بأدائها في في الموعد القانوني.

الإخطار بالتعديل



إجراءات الفحص والربط في القانون الموحد



تم إلغاء المواد المتعلقة بإجراءات الربط والفحص (مثل 90، 91، 94، 95).

تخضع عملية فحص الإقرارات وتعديلها وإخطار الممول حالياً بشكل كامل لقانون الإجراءات الضريبية الموحد.

نهاية الرحلة (1): الإخطار بالتوقف عن النشاط

حالة الوفاة

إذا توفي صاحب المنشأة، يلتزم الورثة بالإخطار عن التوقف خلال 60 يوماً من تاريخ الوفاة، وتقديم الإقرار الضريبي خلال 90 يوماً من تاريخ الوفاة.

عواقب عدم الإخطار

"وإلا حسبت الأرباح عن سنة ضريبية كاملة، ما لم يثبت الممول أنه لم يحقق أية إيرادات بعد ذلك التاريخ."

الالتزام عند التوقف (المادة 79)

الحالة: عند التوقف الكلي أو الجزئي عن مزاولة النشاط.

المحاسبة: تدخل في وعاء الضريبة الأرباح الفعلية حتى تاريخ التوقف.

الالتزام: يجب على الممول إخطار مأمورية الضرائب المختصة.

التوقيت: خلال 30 يوماً من تاريخ التوقف.

النموذج السابق: نموذج رقم 25 (توقف).

تحديث إجراءات التوقف

معدلة ومُلغاة جزئياً

تم تعديل وإلغاء أجزاء من المادة (79) بموجب قانون الإجراءات الضريبية الموحد رقم 206 لسنة 2020، الذي ينظم حالياً إجراءات الإخطار بالتوقف.

نهاية الرحلة (2): التنازل عن المنشأة والمسؤولية التضامنية

حماية المتنازل إليه (المشتري)



- **حق الطلب:** للمتنازل إليه أن يطلب من المأمورية موافاته ببيان عن الضرائب المستحقة على المنشأة.
- **التزام المأمورية:** على المأمورية الرد خلال 90 يوماً من تاريخ الطلب.
- **إبراء الذمة:** إذا لم ترد المأمورية خلال 90 يوماً، تبرأ ذمة المتنازل إليه وتكون محدودة بما ورد في البيان إن صدر.

المسؤولية التضامنية



يكون المتنازل (البائع) والمتنازل إليه (المشتري) **مسئولين بالتضامن** عما يستحق من ضرائب على أرباح المنشأة حتى تاريخ التنازل، وكذلك عن ضرائب الأرباح الرأسمالية الرأسمالية الناتجة عن التنازل.

التزامات المتنازل (البائع)

- **الإخطار:** يلتزم بإخطار مأمورية الضرائب المختصة بالتنازل خلال 30 يوماً من تاريخه. (المادة 80).

معدلة

- **عقوبة عدم الإخطار:** "وإلا حسبت الأرباح عن سنة ضريبية كاملة."

تحديثات قانونية

تم تعديل المادة (80) بإلغاء فقرتها الثانية بموجب قانون الإجراءات الضريبية الموحد رقم 206 لسنة 2020.

مسار فض المنازعات: نظرة على إجراءات الطعن الملغاة

قبل صدور القانون الموحد، كان للممول مسار محدد للطعن على قرارات المصلحة. فهم هذا المسار القديم يوضح حجم التغيير الذي أحدثه التشريع الجديد.



ثورة في إجراءات الطعن

تم إلغاء الباب السادس بالكامل (المواد 116 إلى 125) واللائحة التنفيذية المرتبطة به.
تخضع جميع إجراءات الإعلان والطعن وتسوية المنازعات الضريبية الآن حصرياً لأحكام قانون الإجراءات الضريبية الموحد رقم 206 لسنة 2020.

مُلغى بالكامل

النموذج الجديد: قانون الإجراءات الضريبية الموحد هو دليلك الحصري

رحلة الممول، من الإخطار الأول وحتى فض المنازعات، تم إعادة تنظيمها بالكامل.
لم يعد قانون ضريبة الدخل ولائحته التنفيذية المصدر المنظم لهذه الإجراءات.



إن فهم والتعامل مع الالتزامات الضريبية اليوم يتطلب إتقان أحكام قانون الإجراءات الضريبية الموحد رقم 206 لسنة 2020 ولائحته التنفيذية. إنه الإطار الحاكم الجديد الذي يوحد القواعد ويحدد مسار الامتثال الضريبي في مصر.